شرح

شيخ الاسلام، ومفتى الأنام

أبي يحي زكريا الانصارى

المسمى : المطلع

عَلَى

متن ايساغوجى : في المنطق

لعلامة زمانه : أثير الدين الأبهرى

وعليه

حواش شريفة، وتعليقات منيفة

للشيخ يوسف الحفناوى المعروف «بالحفنى»

رحمهم الله تعالى آمين

تنبيه : الشرح بأعلى الصحائف والحواشى بأسفلها

طبع بمطبعة شركة

مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ

(قرآن كريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة ، الحبر البحر الفهامة ، حجة المناظرين ، وحلة الطالبين ، قدوة العارفين ، مربى السالكين ، شيخ الاسلام والمسلمين، ذو التصانيف الجيدة ، والفتاوى المفيدة ، والتآليف الجامعة النافعة، والأبحاث الساطعة القاطعة، زين المحافل، فخر الأماثل، أبو الفضائل والفواضل، أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصارى الشافعى، أمتع الله بوجوده، ونفع بعلمه وجوده، بمحمد وآله وعترته آمين:
بسم الله الرحمن الرحيم « الحمد لله ــ الذى منح أحبته » باللطف والتوفيق « ويسر » لهم سلوك

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن ميز النوع الانسانى بأفصح البيان ، وأنار قلبه بادراك رسوم الحقائق مؤيدة بأقوى البرهان ، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد الذى لا يحيط بجزئيات فضائله ادراك ، وعلى آله وصحبه الحائزين بالانتساب اليه رتبة دونها السماك :

و بعد فيقول أسير المساوى يوسف الحفناوى : هذه حواش شريفة وتعليقات منيفة على شرح ايساغوجى لشيخ الاسلام، توضح ما أشكل منه من غامض الكلام، جمعتها حين قراءتى لهذا الكتاب طالبا من الله تعالى النفع بها وجزيل الثواب ، والله الهادى وعليه اعتمادى [قوله الحمد لله] يصح أن يراد بالحمد معناه المصدرى وهو الثناء بجميل الصفات ، وأن يراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو المحمودية أو الحامدية ، وأن يراد به المحمود به أو المحمود عليه مجازا ، وخير هذه المعانى الوسط لما فيه من التلميح لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » والمعنى الحامدية الكاملة مختصة بالله [قوله الذى منح أحبته] أى المانح لأن الموصول مع صلته فى تأويل المشتق وتعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلية مبدإ الاشتقاق : أى لأجل منحه الخ ، وحينئذ فيكون آتيا بالحمدين : الواجب والمندوب. ومنح : أى أعطى وهو يتعدى بنفسه الى مفعوليه فيكون هنا مضمنا معنى خص . لا يقال اللطف ليس مقصورا على الأحبة بل يشمل الكافر . قال تعالى ــ الله لطيف بعباده ــ . لأنا نقول أل فى اللطف للكمال ، أو يقال المقصور مجموع الوصفين والأحبة جمع حبيب ويجمع أيضا على أحباء ، والمراد بهم من يحبهم ويحبونه ، واللطف بضم اللام وسكون الطاء فى اللغة : الرأفة والرفق، وهوهنا مأخوذ باعتبار غايته، و يصح أن يراد به مايرفق به ، والتوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد ، ولا شك أن القدرة عند المحققين تقارن الفعل فلا يرد الكافر حتى يحتاج الى اخراجه بقولهم وتسهيل سبيل الخير اليه [قوله ويسر] أى سهل لهم : أى للأحبة سلوك سبيل التصور والتصديق

سبيل التصوّر والتصديق « والصلاة والسلام » على أشرف خلقه محمد «الهادى» الى سواء الطريق وعلى آله وصحبه « الحائزين » للصدق والتحقيق .

وبعد : « فهذا » شرح لطيف لكتاب العلامة أثير الدين « الأبهرى » رحمه الله « المسمى » بايساغوجى « فى علم المنطق ـ يحل ألفاظه » ويبين مراده « ويفتح مغلقه ـ ويقيد مطلقه ـ على وجه لطيف ـ ومنهج منيف. وسميته» «المطلع» «والله أسأل» أن ينفع به «وهو حسبى» ونعم الوكيل . قال رحمه الله تعالى:

التصوّر حصول صورة الشيء فى الذهن من غير حكم . والتصديق هو المركب من تصوّر المحكوم عليه وبه والنسبة والحكم ، أو الحكم والتصوّرات الثلاث شروط على الخلاف فى ذلك . والمراد بسبيله : أى طريقه مايوصل إليه ، وهو المعرّفات فى الأوّل ، والأقيسة والحجج فى الثانى ، ويصحّ أن يراد به مايعمّ ذلك ، والموصل البعيد كالكليات والقضايا . ولا يخفى مافى كلامه من الاستعارة التصريحية ، ومن براعة الاستهلال [قوله والصلاة والسلام] اسما مصدرين لصلى وسلم ، والمصدر التصلية والتسليم . وقوله على أشرف خلقه متعلق بالسلام ، وحذف متعلق الأوّل لدلالة الثانى عليه ، والخلق مصدر بمعنى المخلوق : أى الموجد [قوله الهادى] أى الدالّ وان لم يحصل وصول بالفعل ، أو الموصل بالفعل على الخلاف فى تفسير الهداية . وقوله الى سواء الطريق من إضافة الصفة إلى الموصوف : أى إلى الطريق السواء بمعنى المستقيم [قوله الحائزين] أى الجامعين للصدق ، هو مطابقة الحكم للواقع . والتحقيق : إثبات الشيء على الوجه الحق ، من حق بمعنى ثبت [قوله فهذا] أى المؤلف الذى هو الألفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعانى المخصوصة ، والاشارة إليها بتنزيلها منزلة المحسوس المشاهد تنبيها على فطانة الطالب ، وأن المعقول عنده بمنزلة المحسوس . وقوله شرح : أى كشف وايضاح : أى فى نفسه مبالغة ، كقولهم : رجل عدل ، أو المصدر بمعنى اسم الفاعل ، والعلامة صيغة مبالغة ، والتاء فيه لتأكيد المبالغة [قوله الأبهرى] بفتح الباء وسكون الهاء نسبة إلى أبهر اسم بلد ، كذا قاله القليوبى [قوله المسمى] أى الكتاب بايساغوجى ، سيأتى وجه تسميته بذلك ، والمسمى اسم مفعول سمى وهو يتعدّى إلى المفعول الأوّل بنفسه ، والى الثانى تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجرّ ، تقول : سميت ابنى محمدا وبمحمد [قوله فى علم المنطق] صفة لشرح أو حال من كتاب ، وإضافة علم الى المنطق من اضافة الأعمّ للأخصّ ، أو من اضافة المسمى الى الاسم * ولا يخفى مافى كلامه من الاستعارة التبعية فى الحرف على حدّ قوله تعالى ـ لأصلبنكم فى جذوع النخل ـ [قوله يحلّ ألفاظه] أى يفكّ تراكيبه ، والضمير للأبهرى أو للكتاب ، وكذا يقال فيما بعده [قوله ويفتح مغلقه] أى يزيل صعوبة ماصعب منه * ولا يخفى مافيه من الاستعارة التصريحية التبعية فى يفتح أومغلق أو المكنية فى الضمير [قوله ويقيد مطلقه] أى يتضمن قيود ما أطلقه من المسائل المحتاجة الى التقييد [قوله على وجه لطيف] أى على طريق مختصر ، والظرف صفة لشرح بعد وصفه بالجمل المتقدّمة على حدّ ـ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ـ [قوله ومنهج منيف] أى طريق عال من حيث حسن السبك والبلاغة ، والمنيف فى الأصل كما فى القاموس : جبل أوحصن فى جبل صغير [قوله وسميته] أى الشرح المطلع بفتح الميم وسكون الطاء : أى مكان الطلوع الى معانى هذا الفنّ ، أو بضم الميم وكسر اللام : أى الذى يطلع الطالب على ماذكره [قوله والله أسأل] قدّم المعمول لافادة الحصر ، وهو مفعول أوّل لأسأل ، ومفعوله الثانى أن ينفع به ، ومفعول ينفع محذوف لافادة التعميم مع الاختصار [قوله وهو حسبى] أى كافىّ ، ونعم الوكيل : أى الحافظ ، والجملة معطوفة على حسبى أو على جملة هو حسبى ، وحينئذ فيقدّر القول أو تجعل الأولى انشائية : وهذا كله على القول بعدم جواز عطف الانشاء على الاخبار ، أما على

(بسم الله الرحمن الرحيم)

« أى أبتدئ » وابتدأ بالبسملة « عملا » بكتابه العزيز « و بخبر » كل أمر « ذى بال ـ لا يبدأ فيه ـ بسم الله » الرحمن الرحيم « فهو أجذم » أى مقطوع البركة . وفى رواية بحمد الله : رواه أبو داود وغيره « وحسنه ابن الصلاح » وغيره (نحمد الله) أى نثنى عليه « بصفاته » .

القول بجوازه فلا يحتاج الى ماذكره [قوله بسم الله الرحمن الرحيم] الكلام على هذه الجلة وما يتعلق بها من الأبحاث مما شاع وسئمته الطباع ، لكن لا بأس بالتعرض لمسئلة جرت بين المحققين ، وهى أن هذه الجلة هل هى اخبارية أو إنشائية ؟ ذهب بعض إلى الأول ، و بعض الى الثانى * وأورد على الأول أن من شأن الخبر أن يتحقق مدلوله خارجا بدونه ويكون الخبر حكاية عنه ، وهذا ليس كذلك لأن الاستعانة أو المصاحبة لا تتحقق الا بهذا اللفظ ، وهى من تمة الخبر * وأورد على الثانى أن من شأن الانشاء أن يتحقق مدلوله خارجا به ، وأصل هذه الجلة فى الغالب ليس كذلك ، لأن السفر ونحوه مما ليس بقول لا يحصل بها * وأجيب على اختيار الثانى بأن الباء للتعدية ، وأن المتعلق أبدأ ، أو أفتتح : أى أجعل ماذكر بداءة الفعل ، ويكون المقصود بالجلة إنشاء هذا الجعل ، أو أن المقصود بالجلة إنشاء متعلقها : وهو المصاحبة أو الاستعانة ، لكن يلزم على هذا أن يكون أصل الجلة غير مقصود بوجه ، وهذا فى غاية الندور * وأقول : يمكن أن يجاب على اختيار الثانى [1] بأن تلك الجلة المقصود بها حكاية ما يقع خارجا من مصاحبة الاسم للابتداء الرقمى . ولا شك أن كلا من الابتداء المذكور ومصاحبة الاسم له حاصل خارجا بدون التلفظ بتلك الجلة ، وتلك الجلة حكاية عنه وهو ظاهر فتأمله [قوله أى أبتدئ] هذا بيان لمتعلق الجار والمجرور ، وكان الأولى : أى أؤلف ليتم له أوجه الأولوية الثلاثة : من كونه فعلا ومؤخرا وخاصا ، لأن الأصل فى العمل للأفعال وليفيد الحصر وليدل على عموم التبرك لجميع أجزاء الفعل . وقد يقال انما اختار تقدير العام نظرا لما ذكره النحاة من تقدير متعلق الظرف المستقر من مواد العموم الا أن يقال محل ما ذكروه اذا لم تقم قرينة على الخصوص ، أما اذا وجدت كما هنا فالأولى تقديره خاصا [قوله عملا الخ] منصوب على أنه مفعول لأجله بناء على مذهب من لا يشترط فيه كون المصدر قلبيا ، أو تقدر الارادة كما قالوه فى نحو : ضربت ابنى تأديبا ، وقيل هو حال من ضمير أبتدئ : أى عاملا ، ويرد عليه أن مجىء المصدر حالا مقصور على السماع الا أن يقال هو جار على مذهب المبرد : من أن ذلك قياسى كما نقله عنه الأشمونى [قوله وبخبر] معطوف على قوله بكتابه ، ويجوز فيه التنوين بجعل ما بعده بدلا منه ، وعدمه باضافته لجلة ما بعده [قوله ذى بال] أى حال يهتم به شرعا ، خرج المكروه فتكره التسمية عليه ، والحرام فتحرم عليه على الراجح [قوله لا يبدأ فيه] أى لا يجعل أوله ملاصقا لما ذكر ، ففى الظرفية مبالغة [قوله بسم الله الخ] أى بهذا اللفظ . وفى رواية باسم الله بباء واحدة : أى بأى اسم من أسمائه [قوله فهو أجذم] بالذال المعجمة ، وهو فى اللغة : مقطوع الأنف لا مقطوع الأصابع كما ذكره بعضهم . والمراد هنا ماذكره الشارح ، والعلاقة ظاهرة [قوله وحسنه ابن الصلاح الخ] أى نقل تحسينه عمن تقدم نظرا لما ذكره : من أنه ليس لأحد التصحيح ولا التحسين فى زمانه ، أو يقال انما منع ماذكر من غيره ، لأن المتكلم لا يدخل فى عموم كلامه [قوله بصفاته] أى بجميعها نظرا للمقام ، والا فمعنى الجلة لغة نصفك بالجميل الصادق بكل الصفات أو بعضها . وقول المحلى : أى نصفك بجميع صفاتك لم يرد به أن قيد الكلية معتبر فى المفهوم اللغوى ، بل مراده أن اللائق بكون المقام مقام تعظيم أن يحمل كلامه على

(١) قوله على اختيار الثانى : بهامش نسخة المؤلف لعله الأول ، وهو كذلك اه .

اذ

«اذ الحمد ـ هو الثناء باللسان ـ على الجميل ـ الاختيارى ـ على جهة التبجيل ـ سواء تعلق ـ بالفضائل أو بالفواضل» وابتدأ ثانيا بالحمد «لما مر» وجمع بين الابتداءين عملا بالروايتين السابقتين ، واشارة الى أنه لاتعارض بينهما ، إذ الابتداء حقيقىّ وإضافىّ ، فالحقيقىّ حصل بالبسملة ، والاضافىّ «بالحمدلة ـ وقدّم البسملة » عملا

أن المراد بعض ماصدقات المعنى اللغوى وهوالثناء بجميع الصفات : أى اجمالا ، اذ الثناء التفصيلى أمر لاتسعه مقدرة البشر [قوله اذ الحمد] علة المحذوف : أى انما عرفته (١) بما ذكر الخ [قوله هو الثناء باللسان] أورد عليه أنه يخرج عن التعريف حمد الله وثناؤه على نفسه ، لأنه ليس باللسان * وأجيب بأن المقصود تعريف حمد العباد ، أو يقال عبر بكونه باللسان عن كونه قولا نظرا الى أن الغالب فى القول كونه بجارحة اللسان ويرد عليه أن كلمات الله أكثر لقوله تعالى ـ ما نفدت كلمات الله ـ فلا نسلم تلك الغلبة الا أن يدّعى أن ذلك فى القول الحدى ، ولا شك أن الغالب فيه ماذكر ، وقد يقال ما المانع من أن يجعل قيد اللسان من قبيل الكناية التى لا يشترط فيها امكان المعنى الأصلى تدبر [قوله على الجميل] أى لأجل الفعل الجميل فى اعتقاد الحامد أو فى نظر المحمود ، لكن على زعم الحامد [قوله الاختيارى] أى الصادر بالاختيار * وأورد عليه أنه يخرج عنه الحمد على صفات الله تعالى فانها ليست اختيارية . وأجيب بأنها لما كانت مبدأ لأفعال اختيارية نزلت منزلتها ، وقد يقال هذا ظاهر فى الصفات التى لها تعلق ، أما غيرها كالحياة والصفات السلبية فانه لامجال لاعتبار الاختيار فيها . وأجاب الحفيد بأن المراد بالاختيارى المنسوب للاختيار بأن يكون صاحبه مختارا فى الجملة ، فلا يخرج عن قيد الاختيارى بهذا المعنى ماذكر ، وينقض هذا الجواب ماقالوه : من أن المحمود به أعمّ من الاختيارى ، والمحمود عليه يجب أن يكون اختياريا ، ولو أريد ما ذكر لم يكن لهذا التعميم والتخصيص معنى وجيه ، فالأحسن فى الجواب أن يقال ليس المراد بالاختيارى فى جانب الصفات أنها حصلت بالاختيار ، بل ان الذات القديمة استلزمت وجودها على ماهى عليه من الكمال فنزلت تلك الصفات بسبب اقتضاء الذات لها منزلة أفعال اختيارية تأمّل [قوله على جهة التبجيل] الاضافة بيانية ، والتبجيل : التعظيم ، فعطفه عليه للتفسير [قوله سواء تعلق الخ] الفعل فى تأويل المصدر مبتدأ خبره سواء ، والفعل فى المعطوف أيضا كذلك ، وأو بمعنى الواو كما يقتضيه معنى الاستواء ، وسواء بمعنى مستو : أى تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها مستويان ، ويحتمل أن سواء خبر مبتدأ محذوف : أى الأمران سواء ، والهمزة (٢) فى أتعلق بمعنى ان الشرطية ، وجملة المبتدأ والخبر دليل جواب الشرط : ذكره الرضى [قوله بالفضائل أو بالفواضل] الفضائل جمع فضيلة ، وهى المزية القاصرة كالعلم والكرم بمعنى الملكة ، والفواضل جمع فاضلة : وهى المزية المتعدّية كأثر ما ذكر تأمل [قوله لما مرّ] أى من العمل بالكتاب والخبر : أما الاوّل فظاهر ، وأما الثانى فلا يصح كونه علة للابتداء ثانيا ، لأنه لايفيد الاّ مجرد طلب الابتداء بالحمد . وأجاب بعضهم بافادته ماذكر بمعونة حمله على الابتداء الاضافى الدافع للتعارض [قوله اذ الابتداء حقيقى واضافى] الأوّل مالم يسبقه شىء . والثانى ماتقدّم أمام المقصود وان سبقه شىء آخر [قوله بالحمدلة] كان الأولى أن يقول بالحمد ، لأن الحمدلة اسم لخصوص الحمد لله والمذكور غيره وهو نحمد الله ، وتوهم العلامة القليوبى أن المذكور بعد لفظ الحمد لام الجر والضمير فقال لو أسقط الظرف لكان أولى وهو سبق قلم اذ لا ظرف هنا كما علمت على أنه على ما توهمه لا أولوية لعموم اللفظ لما ذكره المصنف من الصيغة تأمّل [قوله وقدم البسملة الخ] جواب سؤال نشأ من قوله فالحقيقى الخ حاصله لم

(١) انما عرفته : كذا بخطه ، والأنسب : فسرته اه .

(٢) والهمزة فى أتعلق : بخطه فى أول القولة تعلق بلا همزة ، وكذا فى نسخ الشارح : فلعل مراده المقدرة إذ تحذف مع التسوية كثيرا اه .

بالكتاب عملا بالكتاب والاجماع ، واختار الجملة الفعلية على الاسمية «هنا وفيما يأتى ـ قصدا لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها » على وجه الثبات والدوام « وأتى بنون العظمة » اظهارا لملزومها الذى هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امتثالا لقوله ـ وأما بنعمة ربك فحدث ـ « أى نحمده حمدا بليغا » (على توفيقه) لنا « أى خلقه قدرة الطاعة فينا » عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية ، و إنما حمد على التوفيق

جعات الحقيق حاصلا بالبسملة دون الحمدلة . وحاصل الجواب أنا فعلنا ذلك عملا بالكتاب والاجماع [قوله هنا وفيما يأتى] أراد به قوله ونسأله ونصلى فسقط مافى القليوبى [قوله قصدا لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها] أراد بالمضمون مادلت عليه الجملة من المصدر المأخوذ من المحكوم به المضاف الى المحكوم عليه كقيام زيد فى قولك : زيد قائم ، ولا شك أن الاتيان بذلك دائما أمر يعجز عنه الانسان ، وقوله على وجه الخ حال من المضمون وهو زيادة بيان ، والافلو اقتصر على المضمون لأفاد ذلك ، اذ مضمونها بحسب العدول ، والمقام كون الحمد ثابتا لله دائما . وقد يقال وجه اختيار الفعلية دلالتها على الثناء على الله بجميع صفاته بواسطة المقام كما تقدم بخلاف الاسمية فانها انما تدل على الثناء على الله بصفة واحدة وهى مالكية الحمد أواستحقاقه ، لكن يلزم عليه أن يكون الافتتاح بغير ما افتتح الله به كتابه أبلغ ، وفيه منافاة ذلك للأدب مع الكتاب العزيز . وأجيب بأن المنافى للأدب كون غير ماوقع فى الكتاب أبلغ مما وقع فيه بالنسبة للمقام المقتضى لما وقع فيه ولم يدع ذلك أحد ، وقيل وجه اختيار الفعلية الموافقة بين الحمد والمحمود عليه فى كون كل متجددا مستمرا ، وقيل كون الفعلية أصلا للاسمية ، وقيل غير ذلك تأمل [وأتى بنون العظمة] أى النون الدالة عليها وضعا لاظهار ملزومها الذى هو التعظيم فقوله من تعظيم الخ بيان للملزوم وصح اثباته بلازمه لكونه مساويا له لا أعم منه ، وقوله الذى هو نعمة بيان لكون الملزوم من أفراد النعم ، وصريح كلامه يدل على أن تلك النعمة التى هى التعظيم ملزومة للعظمة لا للحمد ، فسقط قول القليوبى مع أن النعمة ليست ملزومة للحمد . وقوله بعد ذلك وذكره لها لايوجب اللزوم لاموقع له ولا مساغ ، وجل من لا يسهو . وقوله بتأهيله الباء سببية متعلقة بتعظيم . وقوله امتثالا علة للعلة التى هى اظهار الملزوم ، ويصح كونه علة للعلية : أى كون ماذكر علة للاتيان المذكور . وأورد عليه أن هذا مقام الثناء على رب العالمين ، والمناسب له التلبس بالذلة والخضوع ظاهرا و باطنا فالأولى أن يقال أتى بنون المتكلم ومن معه تواضعا لأن فيما تدل عليه النون من اسناد الفعل الى المتكلم مع غيره إشارة الى احتقار نفسه الى القيام بحق الحمد . وأجيب بأن مراده اظهار التعظيم لغرض الامتثال والتحدث بالنعمة لاينافى التلبس بالذلة والخضوع ظاهرا وباطنا ، بل المنافى لذلك التعاظم كيف يكون الاظهار منافيا للتلبس مع كثرة ماصدر عن النبى صلى الله عليه وسلم من التحدث بالنعمة فى قوله « أنا النبى لا كذب أنا ابن عبد المطلب ، أنا أبو القاسم، الله يعطى وأنا أقسم، أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر » الى غير ذلك مما تضمن اظهار تعظيم الله له ، وكأن الحال اشتبه على الكمال فظن أن اظهار التعظيم هو التعاظم أو أنه يستلزمه وكلاهما ليس بصحيح [قوله أى نحمده حمدا بليغا] أى بالغا غاية الكمال أوكثيرا و بلاغة ماذكر باعتبار ما أفادته الجملة الفعلية من التجدد والاستمرار أو باعتبار تضمنها الثناء على الله بجميع الصفات بحسب المقام أو باعتبار كماله حيث صدر منه بحضور القلب وخشوعه ، وأعاد الفعل ليبين ربطه بما تعلق به فى كلام المصنف للفصل الحاصل بكلام الشارح [قوله أى خلقه قدرة الطاعة فينا] القدرة الحادثة عند محقق المتكلمين كالأشعرى ومن تبعه: عرض مقارن للفعل لايتقدم عليه ولا يتأخر فيستغنى عنه بذكر الطاعة ، ولذا قال العلامة القليوبى ولو أسقط لفظ قدرة لكان صوابا ، وقد يقال المراد تحقيق حقيقة التوفيق بذكر ذاتياته فلا يستغنى بأحد المتلازمين عن الآخر ، والظاهر أن العلامة حمل القدرة على الاستطاعة فذكرها يدخل

أى

« أى أهل بيته » لخبر ورد به « وقيل أزواجه وذريته » . وقيل أهله وعشيرته الأدنين . وقيل نسله ورهطه الأدنين ، وعليه اقتصر الجوهرى (أجمعين) تأكيد (أما بعد) يؤتى بها للانتقال « من أسلوب الى آخر . وكان النبىّ » صلى الله عليه وسلم يأتى بها فى خطبه « والتقدير مهما يكن » من شىء بعد البسملة ومابعدها (فهــذه) المؤلفة « الحاضرة ذهنا ان ألفت » بعد الخطبة ، وخارجا أيضا ان ألفت قبلها (رسالة) ـ لطيفة » (فى) « علم ـ (المنطق) .

يعتبر فى مفهومها اللغوى التضرع [قوله أى أهــل بيته] وهم : علىّ وفاطمة والحسن والحسين ، وفى كلام القليوبى أن المراد بهم مايشمل الزوجات ، وقدّم هذا المعنى على غيره للنصّ عليه بالخبر الوارد فيه [قوله وقيل أزواجه وذريته] فى هذا المعنى اخراج بعض أهل البيت، وهو علىّ وزيادة مابعد الحسن والحسين من الذرية وقوله : وقيل أهله وعشيرته فيه ادخال علىّ وزيادة من ليس من ذريته من قومه ، وقوله : وقيل نسله ورهطه قريب مما قبله ، والعشيرة والرهط بمعنى القوم والقبيلة ، وقيد بالأدنين لاخراج الأباعد منهم ، ويصحّ فيما بعد قيــل فى المواضع الثلاثة الجرّ على الحــكاية كما فى قول سيبويه : دعنا من تمرتان حكاية لقول بعض العرب عندى ، أو هاتان تمرتان : وعلى هذا فقوله الأدنين بالجرّ صفة ، ويصح رفعه خبر مبتدأ محذوف ، وعليــه فالأدنين بالنصب مفعول فعل محذوف ، والأدنين جمع الأدنى أفعل تفضيل، من دنا يدنو ، وأصله لأدنوين تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين [قوله أما بعد] أما حرف شرط وتفصيل للمجمل السابق عليها غالبا وتأكيد لمدخول الفاء ، وهوالجزاء : أى تفيد أنه واقع لا محالة ، وبعد من الظروف الزمانية أوالمكانية مبنية هنا على الضمّ لنية معنى المضاف إليه ، وعلة بنائها كونها من الغايات ، وقيل شبهها بالحروف الجوابية فى الاستغناء بها عما بعدها مع مافيها من شبه الحرف فى الجمود و بنيت على حركة ، لئلا يلتقى ساكنان وكانت الحركة ضمة لتخالف حركة إعرابها [قوله من أسلوب الى آخر] أى من غرض الى غرض آخر مغاير له فى الجنس أو النوع [قوله وكان النبىّ الخ] أشار به الى أن الاتيان بها مندوب [قوله والتقدير مهما يكن الخ] أى أصلها المعدولة عنه ماذكر ، فحذفت مهما ويكن ونابت عنهما أما فلزمها مالزمهما من لصوق الاسمية والفاء اقامة للازم مقام الملزوم و إبقاء لأثره فى الجملة (١) وقوله بعــد الحمد الخ يشير الى أن بعــد من تعلقات الشرط ، والأولى جعلها من تعلقات الجزاء ليكون المعلق عليــه أمرا محقق الوجود [قوله فهذه] استحضر الألفاظ أوالمعانى التى سيذكرها على وجه الاجمال . وأورد اسم الاشارة لبيانها ، وأسماء الاشارة ربما تستعمل فى الأمور المعقولة وان كان وضعها للأمور المبصرة الحاضرة فى مرائى المخاطب ، لـكن لا بدّ من نـكتة وهى هنا إما الاشارة الى اتقانه هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده و يقدر على الاشارة اليها ، و إما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى أن بلغ مبلغا صارت المعانى عنده كالمبصرات ، واستحقّ أن يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية ، وفى ذلك مبالغة فى حثّ الطالب على تحصيل المعانى أفاد ذلك العصام [قوله الحاضرة ذهنا ان ألفت الخ] هــذا التفصيل مبنىّ على أن مسمى الــكتب المشار اليه النقوش ، والحقّ أن مسماها الألفاظ باعتبار دلالتها على المعانى ، وعليه فالاشارة لما فى الذهن مطلقا كما هو ظاهر [قوله رسالة لطيفة] الرسالة فى الأصل اسم للصحيفة التى ترسل من مكان الى مكان مأخوذة من الرسل بفتح الراء وسكون السين وهى الانبعاث على تؤدة ، يقال ناقة رسل : أى سهلة السير ، ففيه اشارة الى سهولة هذا المؤلف ، وقوله لطيفة أى قليــلة الحجم حسنه الوضع [قوله فى علم المنطق] تقدّم ما يعلم منه ما فى مثــل هذه الظرفية من التجوّز فلا عود ولا إعادة ، واضافة علم الى المنطق من إضافة العامّ الى الخاصّ أو المسمى الى الاسم ، والمنطق مصدر

---

(١) بعد الحمد : هكذا بخطه والذى فى الشرح بعد البسملة وما بعدها وهو المناسب اه مصححه .

وهو

أى فى مقابلته «لامطلقا ـ لأن الأوّل واجب ـ والثانى مندوب ». (ونسأله ـ طريقة هادية) «أى دالة» لنا على الطريق المستقيم « وفى نسخة : ونسأله هداية طريقه » (ونصلى على سيدنا محمد) «من الصلاة عليه » المأمور بها فى خبر أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك ؟ فقال قولوا : اللهمّ صلّ على محمد الى آخره « وهى من الله تعالى رحمة » ومن الملائكة استغفار « ومن الآدميّ » تضرّع ودعاء (و) على (عترته) بالمثناة

الكافر مع أنه غير موفق وحينئذ فيكون اسقاط لفظ القدرة صوابا ليخرج الكافر كما ذكره ، وماذكره العلامة الملوى لايجدى نفعا فى ردّه تأمّل [قوله لامطلقا] أى لا حمدا غير مقيد بكونه واقعا فى مقابلة نعمة . وأورد عليه أن تعليق الحمد على اسم الذات يفيد كون الحمد للذات أيضا ، وذلك حمد لا فى مقابلة نعمة فقد حمد حمدين حمدا مطلقا وحمدا فى مقابلة نعمة كما نبه على ذلك السعد فى قول التلخيص: الحمد لله على ما أنعم . وأجيب بأن قوله لا مطلقا : أى مطلقا بأن لا يوقع الحمد فى مقابلة النعم ولا ينافيه تعليله المذكور ، لأن معناه حينئذ أنه لما كان الأوّل واجبا وكان الواجب أهمّ من المندوب لم يطلق الحمد على الاطلاق لئلا يخرج الأهمّ ، بل قيد بالنعم ليحصل وان حصل غيره [قوله لأن الأوّل واجب] أى الحمد الواقع فى مقابلة النعمة لفظا أو نية بمعنى أنه اذا وقع يقع واجبا : أى مثابا عليه ثواب الواجب ، لا بمعنى أن الله تعالى اذا أنعم على عبد بنعمة يجب عليه أن يحمده عليها بالحمد اللفظيّ أو المنويّ بحيث لو تركه عوقب والا لوجب عليه استغراق عمره فى الحمد لعدم تصوّر انفكاكه عن النعم ، ويمكن أن يقال ان الشكر لا ينحصر فيما ذكر بل يعمّ اعتقاد أنه تعالى مول لجميع النعم ، ولا شك أن ذلك الواجب حقيقة ويمكن استغراق العمر فيه ، وعروض الغفلة لا يمنع استمرار الاعتقاد كما أن عروض الغفلة فى الايمان لا يزيله ، وعلى هذا الثانى يسقط مافى القليوبى [قوله والثانى مندوب] أى ما ليس فى مقابلة النعم لفظا أو نية كما يدلّ عليه كلامه فانه قابل بالاطلاق قوله على التوفيق ، فكيف يردّ عليه ما اذا أطلق الحمد لفظا وقصد ايقاعه فى مقابلة النعمة كما توهمه بعضهم [قوله أى دالة الخ] نسبة الدلالة الى الطريقة مجاز عقلى ، والدال حقيقة هو الله تعالى ، والمراد بالطريقة الموصوفة معرفة الأدلة وبالطريق المتعلق المسائل المدلول عليها بالأدلة الموصلة للأعمال الصالحة أو المراد بالأوّل الأعمال الصالحة ، وبالثانى الصراط الموصل الى الجنة ، و يصحّ أن يراد بالأوّل الكشف عن القلوب لتدرك الأشياء على ما هى عليه فى الواقع ولا يصحّ أن يكونا بمعنى واحد لوجوب التغاير بين الدالّ والمدلول [قوله وفى نسخة ونسأله هداية طريقه] أى الهداية بطريقه أو اليها ، وهذه النسخة أولى لرعاية السجع [قوله من الصلاة عليه الخ] أى نصلى مأخوذ ومشتق من الصلاة ، وقيد بالظرف لاخراج الصلاة بمعنى الرحمة و بمعنى ذات الركوع والسجود وقول القليوبى ليخرج الصلاة بمعنى الدعاء سبق قلم ، وقوله المأمور بها اشارة الى أن الصلاة بمعنى الدعاء بالرحمة ، ووجهه أنهم أطلقوا لفظ نصلى فى قولهم كيف نصلى عليك ؟ فأجابهم بالأمر بالدعاء فى قوله : قولوا اللهم صلّ على محمد ، وحمل الصلاة على لازمها الذى هو التعظيم لا داعى اليه ، على أنه مجاز له لابدّ له من قرينة ولا قرينة فيتعين حمل الصلاة على معناه الحقيقى وهو الدعاء [قوله وهى من الله تعالى رحمة] أى مطلقا أو رحمة مقرونة بتعظيم ، والظاهر أنه معنى لغوى حقيقى ، وقولهم الصلاة فى اللغة الدعاء : أى اذا صدرت من غيره كالآدميّ ، ويحتمل أن يكون معنى مجازيا لاستحالة المعنى الحقيقى والعلاقة اللزوم. وقوله ومن الملائكة استغفار قد يقال الاستغفار طلب المغفرة : وهو دعاء فلا معنى للمقابلة و يمكن أن يجاب بأن صلاة الملائكة لما كانت دعاء خاصا بخلاف صلاة غيرهم احتاج للتعيين والمقابلة [قوله ومن الآدمى] كان الأولى أن يقول ومن غيرهم ليشمل الجنّ مثلا ، وعطف الدعاء على التضرّع عطف تفسير لما علمت من أن الصلاة فى اللغة الدعاء ولم

«وهو آلة» قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر «وموضوعه المعلومات» التصورية والتصديقية

ميمى" مقول بالاشتراك على النطق بمعنى التلفظ ، وعلى الادراك سمى هذا العلم به لأنه يسلك بالادراك مسلك السداد ، ويقوى صاحبه على النطق والتكلم [قوله وهو آلة الخ] الآلة هى الواسطة بين الفاعل ومنفعله فى وصول أثره اليه كالمنشار للنجار ، وانما كان المنطق آلة لأنه واسطة بين القوة العاقلة والمطالب الكسبية فى الاكتساب ، والقانونية نسبة الى القانون وهو أمر كلى" ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع فانه أمر كلى يعرف به أن زيدا من قولك قام زيد مرفوع ، وانما كان المنطق قانونيا لأن مسائله قوانين : أى قواعد كلية منطبقة على سائر جزئياتها ، كما اذا عرفنا أن السالبة الضرورية تنعكس سالبة دائمة عرفنا أن قولنا لاشىء من الانسان بحجر بالضرورة ينعكس الى لاشىء من الحجر بانسان دائما . وقوله تعصم : أى تحفظ مراعاتها : أى ملاحظتها الذهن ، هو قوة مهيأة لاقتناص صور الأشياء ، وانما قال مراعاتها لأن المنطق نفسه لا يعصم عن الخطأ ، والا لم يعرض للمنطقى خطأ أصلا ، وليس كذلك لأنه ربما يخطىء لاهمال الآلة . وقوله فى الفكر هو ترتيب أمور معلومة للتأدى الى مجهول تصورى أو تصديقى ، كما اذا حاولنا تحصيل معرفة حقيقة الانسان وعرفنا الحيوان والناطق ورتبناهما بأن قدمنا الحيوان وأخرنا الناطق فانه يتأدى الذهن منه الى معرفة حقيقة الانسان وكما اذا أردنا التصديق بأن العالم حادث ووسطنا المتغير بين طرفى المطلوب وحكمنا بأن العالم متغير وكل متغير حادث حصل لنا التصديق بحدوث العالم : هذا مفهوم التعريف ، وأما محترزاته فالآلة بمنزلة الجنس ، والقانونية تخرج الآلة الجزئية لأرباب الصنائع . وقوله تعصم الخ يخرج العلوم القانونية التى لا تعصم عن الضلال فى الفكر بل فى المقال كالعلوم العربية . وأنت خبير بأن هذا التعريف رسم لاحد" ، فان كونه آلة عارض من عوارضه ليس له فى نفسه ، بل بالقياس الى غيره من العلوم ، أو لأنه تعريف بالغاية ، إذ غاية المنطق العصمة عن الخطأ ، وغاية الشىء تكون خارجة عنه ، والتعريف بالخارج رسم . وأورد عليه أن المعرّف علم من العلوم ، والآلة المذكورة المراد بها المعلومات التصورية والتصديقية ، فكيف يصح" تعريف العلم بها * وأجيب بأن تعريف المنطق بها من حيث إدراكها . ولا شك أنها بهذا الاعتبار من حيز العلوم ، وهذا الرسم الذى ذكره الشارح مبنى" على أن المنطق آلة . وأما على القول بأنه علم برأسه وهو المشهور ، فقد عرّفه السيد بأنه علم يعرف به الفكر الصحيح من الفاسد [قوله وموضوعه المعلومات الخ] اعلم أن موضوع المنطق أخص" من مطلق الموضوع ، والعلم بالخاص" متوقف على العلم بالعام" فيجب أوّلا معرفة موضوع العلم ليعلم موضوع المنطق ، فموضوع كل علم مايبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب" والكلمات العربية لعلم النحو ، والعوارض الذاتية هى التى تلحق الشىء لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان ، أو لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان ، أو لأمر خارج عنه مساوله كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب ، وانما سميت هذه الأعراض ذاتية لاستنادها إلى ذات المعروض : أما الأول فظاهر ، وأما الثانى فلأن الجزء داخل فى الذات ، والمستند الى مافى الذات مستند إلى الذات فى الجملة . وأما الثالث (١) فلأن المساوى والعارض مستند الى المساوى ، والمستند الى المستند الى الشىء مستند الى ذلك الشىء ، والاحتراز بالذاتية عن العوارض الغريبة ، وهى التى تعرض للشىء بواسطة أمر خارج أعم" من المعروض كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم ، أو أخص" كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان ، أو مباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار ، وسميت

(١) فلأن المساوى والعارض : كذا بخطه ، وظاهر أنه غير مستقيم . ولذا فى نسخ : فلأن المساوى مستند الى المعروض والعارض الخ اه مصححه .

« وفائدته الاحتراز عن الخطأ فى الفكر » (أوردنا فيها ـ مايجب) اصطلاحا (استحضاره ـ لمن يبتدئ فى شيء من العلوم) «فقد قال الغزالى» من لامعرفة له بالمنطق «لاثقة بعلمه ، وسماه معيار العلوم» وحصر المصنف»

غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى المعروض. إذا تمهد هذا ، فموضوع المنطق المعلومات التصورية والمعلومات التصديقية ، لأن المنطق يبحث عن أعراضها الذاتية ، إذ يبحث عنها من حيث إنها توصل لمجهول تصورى أو لمجهول تصديقى ، ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى ماذكر ككون المعلوم التصورى كليا وذاتيا وعرضيا وجنسا وفصلا الخ ، وكون المعلوم التصديقى قضية أو عكس قضية ، أونقيض قضية الى غير ذلك . وسميت هذه المعلومات موضوعات لأنها توضع : أى تؤخذ مسلمة متفقا عليها ، وإنما يقع الخلاف فى أعراضها [قوله وفائدته الاحتراز عن الخطأ فى الفكر] أى بجعل الصحيح فاسدا أو عكسه [قوله أوردنا فيها] أى ذكرنا فى الرسالة . واختار هذه المادة للاشارة إلى شدة الاحتياج الى مافى هذه الرسالة من المسائل ، لأن فيه تشبيه هذه الرسالة بالمنهل المورود ، وما فيها بالماء الذى يرده الظمآن لازالة عطشه . وأورد عليه أن مايجب استحضاره هو نفس الرسالة ، فيلزم عليه اتحاد الظرف والمظروف . وأجيب بأن الرسالة اسم لذلك مع الخطبة ، أواسم للمجمل ، وما فيها اسم للمفصل وعليهما ، فالظرفية من ظرفية الجزء فى الكل [قوله مايجب استحضاره] أى حضوره وملاحظته . اعلم أن المنطق على قسمين : قسم خلا عن الفلسفة كالمذكور فى هذه الرسالة ، وقسم لم يخل. والثانى هو محل الخلاف ، وأما الأول فلا خلاف فى جواز الاشتغال به ، بل هو فرض كفاية ، لأن تحرير العقائد الاسلامية ، ودفع الشبه والشكوك عنها واجب على سبيل فرض الكفاية : وذلك يتوقف على القوة فى هذا الفن ، وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب : أى وجوبا شرعيا ، وإنما حمله الشرح على الوجوب الاصطلاحى لقول المصنف : يبتدئ الخ . والمراد الوجوب الاستحسانى ، وإلا فالشروع فى شيء من العلوم لايتوقف حقيقة على معرفة هذه الاصطلاحات كما هو ظاهر [قوله فقد قال الغزالى] بالتشديد نسبة إلى غزالة : هذا هو المشهور . والحق أنه بالتخفيف نسبة الى الغزل : وذلك أن العلامة ابن المقرى رآه فى البرية بمرقعة وعكاز ، وقد ترك الافتاء والتدريس ، فسأله عن سبب ذلك فقال :

تركت هوى ليلى وسعدى بمنزل وعدت الى مصحوب أول منزل
وناديت بالأشواق مهلا فهذه منازل من تهوى رويدك فانزل
غزلت لهم غزلا رقيقا فلم أجد لغزلى نساجا فكسرت مغزلى

[قوله لاثقة بعلمه] أى لايوثق به ولا يتلقى منه بالقبول لكونه خاليا عن الأدلة العقلية التى تستفاد من هذا الفن [قوله وسماه معيار العلوم] أى ميزانها الذى يعلم به صحيح الفكر فيها من فاسده كما يعلم بالميزان الحسى تمام الموزون من نقصه ، ويطلق المعيار على اقتضاء الشيء واستلزامه . ومنه قولهم : الاستثناء معيار العموم ، والمعنى هنا أنه مقتض ومستلزم لمعرفة تلك العلوم وحصولها على الوجه الأكمل [قوله وحصر المصنف الخ] الحصر على ثلاثة أقسام : جعلى ، وهو الذى بجعل جاعل كحصر الكل فى أجزائه وكما هنا ، واستقرائى أى وهو (١) تتبع أفراد الشيء بحيث لايبقى منها فرد على حسب ما تقتضيه القوة البشرية . وعقلى : وهو الذى لايجوز العقل خلافه كحصر العالم فى الجوهر والعرض ، وإنما قال فى رسالته : أى لافى المنطق ، لأن المقصود منه إنما هو القول الشارح ومباديه والقياس ومباديه . وأما بحث الألفاظ والدلالات فخارج عن مقصوده . وقوله فى خمسة أبحاث جمع بحث : وهو المسئلة الدقيقة ، سميت بذلك لأن العرب كان من عادتهم أنهم اذا جالت أذهانهم فى مسئلة نكشوا بأصبع أوعود مثلا فسميت المسئلة بذلك مجاز العلاقة المجاورة : ووجه حصر المقصود من

(١) أى وهو الخ : كذا فى النسخة التى بأيدينا ، والأولى إسقاط أى كما يدل عليه سابق الكلام ولاحقه اه .

المقصود

المقصود في رسالته في خمسة أبحاث «بحث الألفاظ» وبحث الكليات الخمس ، وبحث التصورات ، وبحث القضايا ، وبحث القياس (مستعينا بالله تعالى) أي طالبا منه المعونة على إكمالها (انه مفيض الخير والجود) أي العطاء على عباده «هذا» (ايساغوجي) «هو لفظ يونانى» معناه الكليات الخمس «الجنس والنوع» والفصل والخاصة والعرض العامّ «وقيل معناه» المدخل : أي مكان الدخول بالمنطق «سمى ذلك» به باسم الحكيم الذى استخرجه ودوّنه .

الرسالة فيما ذكر أن المنطق تصورات وتصديقات ولكل منهما مباد ومقاصد : فهذه أربعة أبحاث ولما احتيج في إفادة ذلك واستفادته الى بحث الألفاظ جعلوه بابا خامسا [قوله بحث الألفاظ] البحث لغة التفتيش ، واصطلاحا حمل المحمولات على موضوعاتها ، وقيل الغوص في العلوم لانتاج الحجج على الخصوم ، ورتبها كذلك نظرا لما هو في كلام المصنف أولا لأن كلّ بحث متوقف على ماقبله في الثلاثة الأول ، والخامس متوقف على الرابع في الأخيرين [قوله مستعينا بالله] أي في جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المعمول ، وأما تخصيص الشارح ذلك بالا كمال فلقرينة المقام والاهتمام بما هو بصدده والتطابق بين الحال وذيها موجود معنى ، لأن النون في الفعل المسند الى ذيها للعظمة كما تقدّم [قوله انه مفيض الخير والجود] مفيض اسم فاعل من أفاض : أي أعطى بكثرة ، والجود اعطاء ما ينبغى لمن ينبغى على وجه ينبغى ، فعطفه على الخير من عطف الخاصّ على العامّ لأن الخير يعمّ الجود وغيره كدفع المضارّ [قوله هذا ايساغوجى] أشار به الى أن ايساغوجى خبر مبتدأ محذوف ، والأولى جعله مبتدأ محذوف الخبر : أي ومما يجب استحضاره ماذكر لأن المبتدأ هو الركن الأعظم فالأولى بقاؤه ولأن تقدير الخبر أتمّ فائدة كما يعلم من التقدير ، واسم الاشارة للرسالة ، وذكره باعتبار كونه مؤلفا أو كتابا أو هو لما يجب استحضاره ، وأشار بذلك الى تسمية رسالته بما ذكر كما سيأتى [قوله هو لفظ يونانى] أي منسوب الى لغة اليونان ، قيل انه مركب من ثلاث كلمات في لغتهم ايسا بمعنى أنت ، وأغو بمعنى أنا ، وأكى بالكاف بمعنى ثمة : أي أنا وأنت هناك نبحث في الكليات الخمس ، ثم نقلها المناطقة بعد التصرّف فيها بقلب الكاف جيما وحذف الهمزة من الكلمتين الأخيرتين وجعلوها اسما للكليات الخمس ، فقول الشارح كغيره معناه الكليات الخ : أي المعنى المنقول اليه ، وعلى هذا فتسمية المصنف كتابه به من باب تسمية الشيء باسم جزئه ويكون ذلك علما منقولا عن علم آخر [قوله الجنس والنوع الخ] هذا تفصيل للمجمل قبله ، ووجه حصر الكليات فيما ذكر أن الكلى إما أن يكون تمام الماهية أو داخلا فيها أو خارجا عنها : الأوّل النوع كالانسان فانه تمام ماهية أفراده كزيد وعمرو . والثانى إما أن يختصّ بأفراد حقيقة واحدة أولا : الأوّل الفصل كالناطق فانه مختصّ بأفراد الانسان . والثانى الجنس فانه يعمّ أفراد هذه الحقيقة وغيرها كالفرس . والثالث إما أن يختصّ كذلك أولا : الأوّل الخاصة كالضاحك فانه مختصّ بالانسان ، والثانى العرض العامّ كالماشى فانه يعمها وغيرها ، ووجه تقديم الجنس على النوع كونه بسيطا ، والنوع مركب غالبا وعلى الفصل لتقدّمه عليه في التعريفات ، ووجه تقديم الخاصة على العرض العامّ أن العرض العامّ لا يعتبر في التعريف أصلا فحقه التأخير [قوله وقيل معناه] أي معنى ايساغوجى في لغة اليونان المدخل بفتح الميم والخاء : أي مكان الدخول . قال بعضهم : المراد به الأمور التى يتوصل بها الى الدخول فيه وهى الكليات أو ما هو أعمّ منها ، وعلى هذا فالعلاقة ما تقدّم [قوله سمى ذلك] أي ما ذكر من الكليات الخمس ، وأتى باشارة البعيد للفصل بين الاشارة ومرجعها بالقول الثانى أو لأن الألفاظ أعراض تنقضى بمجرّد النطق . وقوله به : أي بلفظ ايساغوجى . وقوله باسم الحكيم الخ بدل من قوله به ، وعليه فهو من تسمية الشىء باسم واضعه ، والعلاقة : التعلق في الجملة أو السببية على بعد تدبره واسم هذا الحكيم إرسطو بكسر الهمزة وفتحتين بعدها ، وقيل ارسطاطاليس فهما اسمان لمسمى واحد خلافا

« وقيل باسم متعلم » كان يخاطبه معلمه فى كل مسئلة بقوله : يا ايساغوجى الحال كذا وكذا « وفى نسخ هـذا الكتاب اختلاف كثير ــ ولما كانت معرفة الكليات » الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث : المطابقة والتضمن والالتزام ، وأقسام اللفظ بدأ ببيانها ، فقال (اللفظ الدال) بالوضع ــ وهو ما وضع لمعنى (يدل) بتوسط الوضع (على تمام ما وضع ــ له بالمطابقة) لمطابقته : أى موافقته له ، من قولهم : طابق النعل النعل « اذا توافقتا » .

لمن توهم أنهما شخصان [قوله وقيل باسم متعلم الخ] أى وقيل سمى ما ذكر من الكليات بهذا اللفظ باسم متعلم ، وفيه ماتقدم ، وذلك أن حكيما استخرج الكليات الخمس وجعلها حين سفره عند رجل يقال له ايساغوجى فطالعها فلم يقدر على فهمها ، فلما رجع الحكيم قرأها عليه فصار يقول له يا ايساغوجى الحال كذا وكذا ، فسميت باسمه والعلاقة على هذا التعلق فى الجملة [قوله وفى نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير] أى فلا تنظر لما خالف ماذكرته فتبادر بنسبة الخطأ أو السهو الىّ ، فان الأحسن أو الصواب ماذكرته [قوله ولما كانت معرفة الكليات الخ] جواب سؤال مقدر حاصله أن المقصود انما هو البحث عن الكليات وما بعدها ، لأن المنطقىّ من حيث هو منطقىّ انما يبحث عما يتعلق بالذهن لا باللسان فلم قدم بحث الدلالات وأقسام اللفظ على الكليات مع أن ذلك ليس من مباحثه . وحاصل الجواب أن تلك المعانى المقصودة لما توقفت افادتها واستفادتها على الألفاظ بدءوا ببيانها وقسموها الى مفرد ومركب ، ولما كان استفادة المعانى منها لا من حيث ذاتها بل من حيث دلالتها تعرّضوا لبحث الدلالة أوّلا ، وقول الشارح وأقسام اللفظ معطوف على معرفة أو على الدلالات كما لا يخفى . وقوله تتوقف الخ : أى توقف شروع . واعلم أن أنواع التوقف خمسة : الأوّل توقف شروع كهذا المذكور . والثانى توقف شعور كتوقف المعرّف على تعريفه . والثالث توقف وجود كتوقف الماهية على أجزائها . والرابع توقف تأثير كتوقف المفعول على علته الفاعلية . والخامس توقف اشتراط كتوقف الصلاة على الطهارة [قوله اللفظ الدال بالوضع] أى لا غير اللفظ ، ولا اللفظ الدال بالطبع أو بالعقل لأن الكلام ليس فيما ذكر ، وأخذ التقييد بقوله بالوضع من قول المصنف على تمام ما وضع له [قوله وهو ما وضع لمعنى] أى ليدلّ عليه ، والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى [قوله يدلّ بتوسط الوضع] أشار به الى جواب اعتراض ورد على المصنف ، حاصله أن كلا من حدود الدلالات الثلاث منتقض بالآخرين فيما اذا فرضنا أن لفظ الشمس موضوع للجرم والضوء والمجموع بأوضاع متعددة ، فان دلالته على الضوء يصحّ أن تكون حينئذ مطابقة لكونه تمام ماوضع له ، وتضمنا لكونه جزء ماوضع له ، والتزاما لكونه لازم ماوضع له على اختلاف الأوضاع . وحاصل الجواب أن قولهم : اللفظ يدل على ماوضع له مطابقة : أى بتوسط الوضع له ، وقولهم وعلى جزئه : أى بتوسط الوضع لتمام المعنى ، وقولهم وعلى لازمه : أى بتوسط الوضع للزومه ، وقد أجيب بغير ذلك مما يعلم من المطوّلات [قوله على تمام ما وضع له] كان الأولى حذف لفظ التمام لايهامه اشتراط التركيب فى المعنى المطابقى وليس كذلك لأن المطابقى قد يكون بسيطا كما سيأتى ولايهامه أن الدلالة على آخر أجزاء الشىء كالعاشر من العشرة مثلا مطابقة اذ تمام الشىء غايته مع أنها دلالة تضمن قطعا ، وانما استتر الضمير فى الصلة مع أنها جارية على غير ما هى له لكون الصلة فعلا ، والذى أوجب فيه البصرى الابراز الوصف لا الفعل كما بين فى محله [قوله بالمطابقة] أى دلالة ملتبسة بالمطابقة . وقوله لمطابقته له : أى مطابقة اللفظ لما وضع له ، وعبر بصيغة المفاعلة للاشارة الى أن الموافقة من الجانبين . والمراد بها المساواة كما يؤخذ مما بعده [قوله إذا توافقا] بحذف التاء كما فى بعض النسخ ، وفى بعضها إثباتها وهو أولى ، لأن مجازى التأنيث وان جاز تأنيثه وتذكيره إلا أن التأنيث أرجح : هكذا قال بعض أرباب الحواشى . وأنت خبير بأنه كلام ناشئ عن الغفلة ، لأن مجازى

(و) يدلّ (على جزئه) أي على جزء ماوضع له (بالتضمن) لتضمن المعنى لجزئه (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى ما يلازمه) ـ «أي ما يلازم ما وضع له» (في الذهن بالالتزام) لالتزام المعنى : أي استلزامه له «سواء لازمه في الخارج» أيضا أولا (كالانسان فانه يدلّ على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما) أي الحيوان أو الناطق (بالتضمن ـ وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) «ودلالة العامّ على بعض أفراده» كجاء عبيدى «مطابقة» لأنه في قوّة قضايا بعدد أفراده : أي جاء فلان وجاء فلان ، وهكذا فسقط ما قيل انها خارجة عن الدلالات الثلاث ، لأن بعض أفراده ليس تمام المعنى حتى تكون دلالته عليه مطابقة، ولاجزءا حتى تكون تضمنا، ولاخارجا حتى تكون التزاما ، بل هو جزئى لأنه في مقابلة الكلى لأن دلالة العموم من باب الكلية لا الكلّ .

التأنيث انما يجوز تذكيره وتأنيثه عند إسناد الفعل الى الظاهر : أما عند إسناد الفعل للضمير كما هنا فيجب التأنيث ، وحينئذ فالصواب إثبات التاء [قوله وعلى جزئه] أي بتوسط الوضع للمعنى الذى وضع له كما تقدّم . وقوله لتضمن المعنى لجزئه : أي دخول الجزء في ضمن المعنى (قوله ان كان له جزء) أشار به الى أن دلالة المطابقة قد توجد بدون دلالة التضمن كما سيأتى . وقوله كالنقطة أولى من تمثيل غيره بالواجب : تقدّس اسمه لما فيه من سوء الأدب مع أن أنه لا يتصف بالبساطة والتركيب [قوله أي ما يلازم ما وضع له] أي بتوسط الوضع لما وضع له كما تقدّم ، ولم يقل كسابقه ان كان له لازم لعله مراعاة لكلام الامام القائل بأن المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال : إن تصوّر كلّ ماهية يستلزم تصوّر أنها ليست غيرها ، وان كانت تلك المقالة مردودة بأن المعتبر انما هو اللزوم البين بالمعنى الأخصّ : وهو الذى يكفى في جزم العقل باللزوم فيه تصوّر الملزوم فقط [قوله سواء لازمه في الخارج] أي كالزوجية بالنسبة للأربعة مثلا أولا : أي كالملكات بالنسبة للأعدام [قوله (1) وعلى قابل صنعة الخ] . أورد عليه أن المراد باللزوم اللزوم البين بالمعنى الأخصّ كما تقدّم وليس هذا كذلك ، إذ لايلزم من تصوّر الانسان تصوّرها ولا الحكم باللزوم ، فالأولى التمثيل بما تقدّم . وأجيب بأن التمثيل به من حيث انه لازم بين بالمعنى الأعمّ . ولا شك أن اللزوم المذكور شرط ، لأن اشتراط الأخصّ يوجب اشتراط الأعمّ لعدم تحقق الأخصّ بدون الأعمّ ، فيكون الأعمّ أيضا شرطا . وأما عدم كفايته فشىء آخر على أن هذه مناقشة في المثال وهى ليست من دأب المحصلين [قوله ودلالة العامّ على بعض أفراده مطابقة] هذا جواب عما أورده العلامة القرافى ، من أن دلالة العامّ على بعض أفراده خارجة عن الدلالات الثلاث ، إذ المطابقة الدلالة على تمام المعنى ، والبعض ليس كذلك ، والتضمن الدلالة على الجزء والبعض ليس جزءا بل هو جزئى ، والالتزام : الدلالة على الخارج اللازم ، والبعض ليس خارجا . وأجاب عنه الأصبهانى شارح المحصول ، وتبعه الشارح بأن دلالته على ماذكر مطابقة لأن العامّ كجاء عبيدى في قوّة قضايا بعدد أفراده كجاء فلان وجاء فلان الخ ، ودلالة كل من هذه القضايا على بعض الأفراد مطابقة فتكون دلالة ماهو في قوّتها عليه كذلك، وردّ بأنه لايفيد لأنه لايلزم من كون الشىء في قوّة الشىء أن يكون مثله في الدلالة ، و بيانه أن قولهم في قوّة قضايا انما ينتج دلالته على جميع ماتدلّ عليه تلك القضايا بالمطابقة لا على بعض ماتدلّ عليه إذ هو ليس في قوّة بعض القضايا الجزئية الدالة على الأبعاض . والحاصل أن كون دلالته على بعض الأفراد مطابقة فرع كونه في قوّة القضية الدالة على ذلك الفرد ولو كان في قوّتها ومساويا لها في دلالتها لما كان في قوّة الجميع الشامل لها ولغيرها ، اذ مساواته للجميع تستلزم زيادته على البعض فتبطل مساواته لذلك البعض ودلالته على

---

(١) وعلى قابل صنعة الخ : كذا بخطه ، والذى في نسخ الشرح التى بأيدينا ، وعلى قابل العلم وصنعة الخ ، وكثيرا مايقع اختلاف يسير بين نسخته التى كتب عليها والتى بأيدينا ، والخطب في ذلك سهل اهـ مصححه .

« والدلالة » هي « كون الشيء بحالة » يلزم من العلم به العلم بشيء آخر . والأول الدالّ ، والثاني المدلول ، فالدالّ هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والمدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به ، وقد بيّنها في شرح آداب البحث « والدلالة تنقسم » الى فعلية كدلالة الخط والاشارة ، وعقلية كدلالة اللفظ على لافظه ، وطبيعية كدلالة الأنين على الوجع ، ووضعية وهي .

الجميع لاسبيل الى إنكارها فيكون مساويا له لا للبعض فلا تكون دلالته على البعض مطابقة على أننا لو أرخينا العنان وسلمنا أن القضية في قوة تلك القضايا ومساوية لها ، نقول ليس كلامنا في ذلك بل في دلالة العامّ كلفظ عبيد والا لخرجنا من دلالة المفرد الى دلالة المركب . وقول الشارح لأن دلالة العموم : أي ذي العموم من باب الكلية . قال بعضهم : هو علة لقوله فسقط الخ ولا يصحّ الا بتكلف بعيد ، فالأولى جعله علة لمحذوف دلّ عليه ما قبله ، والتقدير وانما كان العامّ كليا لأن دلالة العموم الخ . والحقّ أن دلالة العامّ على بعض أفراده تضمن لأنه جزء بالنظر لدلالة العامّ على مجموع الأفراد ، وقول الشارح بل هو جزئي مسلم ، لكن يقال هو جزئيّ في نفسه وجزء باعتبار آخر وهو اعتبار مجموع الأفراد . وقوله لأن دلالة الخ مسلم أيضا ، وقوله لا الكلّ ممنوع ، لأنا نقول هو كليّ من حيث عموم الحكم لكل فرد مما صدق عليه العامّ ، وكل من حيث وضعه للمجموع من حيث هو مجموع ، وذهب بعض مشايخنا الى أن دلالة العامّ على ما ذكر دلالة التزام نظرا الى أنها باعتبار الجزئية العارضة خارجة ، ورد بأن كلامنا في دلالة العامّ على بعض أفراده وتلك الجزئيات باعتبار الجزئية العارضة ليست من أفراد العامّ لأن كونها أفرادا انما هو باعتبار ذواتها على أنها لانسلم أنه باعتبار الجزئية العارضة لازم للعامّ تدبر [قوله والدلالة] هي تثليث الدال مصدر دلّ ، وكان الأولى أن يقدّم الشارح هذا البحث على ما تقدم لأن معرفة كون اللفظ دالا متوقفة على معرفة حقيقة الدلالة [قوله كون الشيء بحالة الخ] الحالة في اللفظ الدالّ وضعه بازاء المعنى ليفهم منه عند إطلاقه سواء فهم بالفعل أو لم يفهم . وقوله يلزم من العلم به : أي بسبب تلك الحالة وبواسطتها العلم بشيء آخر . والمراد باللزوم هنا اللزوم مطلقا بينا أوغير بين . والمراد بالعلم مايشمل التصور والتصديق يقينيا أو ظنيا لكن اذا كان يقينيا سمي دليله برهانا ، والا سمي أمارة ودليلا إقناعيا ، وهذا التعريف للدلالة طريقة المتأخرين عدلوا اليها عن تفسير المتقدمين لها بفهم أمر من أمر لما أورد عليه من أن الفهم صفة الفاهم والدلالة صفة اللفظ فهما متباينان ولا يصحّ تفسير أحد المتباينين بالآخر ، ومن أن الدالّ يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده فلا يكون الفهم هو الدلالة . وأجيب عن الأول بأنه مغالطة نشأت من تفصيل المركب لأنهم فسروا الدلالة بفهم أمر من أمر لا بمجرّد الفهم . ولاشك أن هذا المركب صفة للفظ بدليل أنه يقال : هذا اللفظ فهم منه أو يفهم منه كذا . وعن الثاني بأن وصف اللفظ بالدلالة قبل الفهم مجاز لا حقيقة [قوله والدلالة تنقسم الخ] اعلم أن أقسام الدلالة ستة لأن الدالّ لفظ وغيره ، ودلالة كلّ منهما وضعية وعقلية وطبيعية ، فدلالة اللفظ وضعا كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ، وعقلا كدلالة اللفظ على لافظه ، وطبعا كدلالة أح على وجع الصدر ، ودلالة غير اللفظ وضعا كدلالة الاشارة بالرأس أو العين على معنى نعم أولا ، وعقلا كدلالة الأثر على المؤثر ، وطبعا كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل . والشارح رحمه الله قسم الوضعية معنى الى لفظية وغير لفظية ، وعبر عن غير اللفظية بالفعلية وشتت القسمين كما ترى ولم يقسم العقلية والطبيعية لتكون الأقسام ستة وقد عرفتها مما قدمناه . وبيان النسب بينها على وجه الاجمال أن يقال : الوضعية اللفظية مباينة للطبيعية اللفظية ، وكلاهما أخصّ من العقلية اللفظية خصوصا مطلقا خلافا لما في البرهان من جعله وجهيا ، اذ كلما وجد وجدت العقلية من غير عكس ، وما قيل في أقسام اللفظية يقال في أقسام غيرها من غير فرق ، واللفظي بأقسامه مباين لغير اللفظي بأقسامه : وهذه النسب باعتبار الماصدقات ، وأما باعتبار المفهومات

« كون اللفظ بحيث متى أطلق » فهم منه المعنى ، وهى المرادة هنا « ولما كانت الدلالة » نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما و بين السامع اعتبرت إضافتها تارة الى اللفظ فتفسر بذلك ، وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه : أى انفهامه ، وتارة الى السامع فتفسر بفهمه المعنى : أى انتقال ذهنه إليه . وأفهم قوله : ان كان له جزء « أن المطابقة لا تستلزم التضمن – وكذا لا تستلزم الالتزام – خلافا للفخر الرازى » . وأما التضمن والالتزام « فيستلزمان المطابقة » ضرورة « ودلالة المطابقة لفظية – لأنها بمحض اللفظ » والأخريان .

فهى متباينة كما لا يخفى على المتأمل [قوله كون اللفظ بحيث متى أطلق الخ] أى بحالة وهى الوضع كما تقدم . وقوله فهم منه المعنى : أى بسبب تلك الحالة . قال شيخنا : أتى بمتى الذى هو سور الكلية اشارة الى أنه يشترط فى دلالة الالتزام : أى التى هى فرد من أفراد الدلالة الوضعية أن يكون اللازم بينا بالمعنى الأخص لأنه الذى بحيث متى أطلق اللفظ الدال على ملزومه فهم هو ، بخلاف ما لو أتى باذا التى هى للاهمال فانه لا يفهم ذلك ، لأن المهملة فى قوة الجزئية [قوله ولما كانت الدلالة الخ] أى لا بالمعنى السابق ، وهو كون الشىء الخ ، بل بمعنى أخص . وقوله نسبة : أى أمر نسبيا إضافيا يتصف به كل مما ذكر ، فيقال : لفظ ذو دلالة ومعنى وسامع كذلك ، لكن قد يقال : لو كانت نسبة بين اللفظ و بين السامع لتوقفت الدلالة على السامع ، لأن النسبة تتوقف على طرفيها مع أنه ليس كذلك . وأجاب عنه الأستاذ الوالد فى حاشيته بامكان أن يقال : الدلالة متوقفة على السامع بالقوة أو الفعل تأمل ، وقوله إضافتها : أى نسبتها ، وقوله فتفسر بذلك : أى بكون اللفظ الخ ، وقوله : أى انفهامه ، فسره بذلك ليصح كونه صفة للمعنى . وفى السيد على المفتاح أن كل هذه التفاسير من المساهلات التى لا تخل بالمقصود ، وذلك لأن الدلالة صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بالابن ، فاذا فسرت بالانتقال من اللفظ الى المعنى ، أو بأحد الفهمين لم يلتبس على ذى مسكة أن الانتقال ، وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ ، لكنها منبئة إنباء ظاهرا عن حالة قائمة به هى كون اللفظ بحيث يترتب عليه ما ذكر ، وتلك الحيثية هى الدلالة [قوله ان المطابقة لا تستلزم التضمن] أى ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن لجواز أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط ، فتكون دلالته عليه مطابقة ولا تضمن ، لأن المعنى لا جزء له [قوله وكذا لا تستلزم الالتزام] أى لتوقفه على أن يكون لمعنى اللفظ لازم يلزم من تصور المعنى تصوره ، وليس كل ماهية كذلك لامكان أن يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك [قوله خلافا للفخر الرازى] أى فى زعمه أن المطابقة تستلزم الالتزام قال لأن تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها ، وأقله أنها ليست غيرها ، ورد بأنا لا نسلم أن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها ، لأنا نتصور كثيرا من الماهيات ولم يخطر ببالنا غيرها ، فضلا عن أنها ليست غيرها [قوله فيستلزمان المطابقة] أى لأنهما لا يوجدان إلا معها لكونهما تابعين لها ، والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع ، وانما قيدنا بالحيثية احترازا عن التابع الأعم كالحرارة للنار فانها تابعة لها . وقد توجد بدونها كما فى الشمس والحركة ، أما من حيث انها تابعة للنار فلا توجد إلا معها ، لا معها . لا يقال : المطابقة متبوعة ، والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد بدون تابعه ، فالمطابقة لا توجد بدونهما لامكان أن أن يقال : انما يصح ذلك لو صدق أن المطابقة متبوعة دائما ، وهو ممنوع لما تقدم لك فلا تغفل [قوله ودلالة المطابقة لفظية] أى ووضعية لما علمت ، من أن مقسم الدلالات هو الدلالة اللفظية الوضعية [قوله لأنها بمحض اللفظ] أى اللفظ الخالص من ضميمة أمر عقلى اليه ، وهو انتقال الذهن من المعنى الموضوع له إلى إلى شىء آخر بخلاف الأخريين ، وليس المراد بكونها بمحض اللفظ أنه ليس للعقل مدخل فيها ، لأن العقل له

« عقليتان » لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه أو لازمه « وقيل وضعيتان » وعليه أكثر المناطقة « واللوازم ثلاثة » لازم ذهنا وخارجا ، كقابل العلم ، وصنعة الكتابة للانسان ، ولازم خارجا فقط « كسواد الغراب والزنجي » ولازم ذهنا فقط « كالبصر للعمى ـ والمعتبر فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى » كما ذكره المصنف كغيره « لأن اللزوم الخارجي » لو جعل شرطا لم تتحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط « واللازم باطل » فكذا الملزوم ، لأن العدم .

مدخل فى جميع الدلالات [قوله عقليتان] أى منسوبتان الى العقل بمعنى أنه يحتاج فيهما مع الوضع إلى ضميمة أمر عقلى كما أشار اليه الشارح [قوله وقيل وضعيتان] أى منسوبتان إلى الوضع كالأولى لاستنادها الى الوضع ، لكن الاستناد فى الأولى بلا واسطة ، لأن المعنى المفهوم فيها من اللفظ هو عين ما عين له اللفظ بالوضع الحقيقى كالانسان للحيوان الناطق ، أو المجازى كالأسد للرجل الشجاع ، وفى الأخريين بواسطة فليس الوضع سببا تاما لهما ، بل سبب سبب بخلاف الأولى ، وبيان ذلك أن الوضع سبب فى فهم معنى اللفظ ، وفهم معناه سبب فى فهم جزئه أو لازمه ، فالوضع بالنسبة لفهم المعنى من اللفظ هو السبب المباشر وبالنسبة لفهم الجزء أو اللازم سبب سبب . والحاصل أن هناك مقدمتين : إحداهما وضعية ، وهى كلما أطلق اللفظ فهم مسماه . والثانية عقلية ، وهى فى التضمن ، وكلما فهم المسمى فهم جزؤه وفى الالتزام ، وكلما فهم المسمى فهم لازمه ، فالمطابقة لما لم تستند الا الى الأولى اتفق المناطقة على أنها وضعية ، والأخريان لما توقفتا عليهما اختلف فيهما ، فمن نظر الى استنادهما الى الأولى قال انهما وضعيتان ، ومن نظر إلى استنادهما الى الثانية قال انهما عقليتان وبقى مذهب آخر ، وهو أن المطابقة والتضمن وضعيتان والالتزام عقلية ، ووجهه بأن أجزاء المسمى لما لم تكن خارجة عما وضع له اللفظ كانت كأن اللفظ موضوع لها بخلاف المعنى الالتزامى [قوله واللوازم ثلاثة] أى من حيث هى لا بقيد كونها ذهنية أو خارجية ولا بقيد كون اللزوم الذهنى بينا بالمعنى الأخص أو بينا بالمعنى الأعم أو غير بين . واعلم أن النسبة بين اللزوم الذهنى والخارجى العموم والخصوص المطلق ، والذهنى هو الأعم لأنه كلما تحقق اللزوم الخارجى تحقق الذهنى ، ولا عكس كما فى الاعدام المضافة الى ملكاتها كما سيأتى فى الشارح [قوله كالسواد للغراب والزنجى] انما لم يكن ذهنيا أيضا لأن العقل لا يحيل غرابا أبيض ، وهذا اللزوم لا يعتبره المنطقى كما سيأتى بخلاف الأصولى والبيانى لأن المعتبر عندهما مطلق اللزوم على أى وجه أمكن ، ولهذا كثرت الفوائد التى يستنبطونها من الكتاب والسنة [قوله كالبصر للعمى] أى فانه لا يمكن أن يتصور العمى فى الذهن إلا ويتصور معه البصر : وهما فى الخارج متنافيان كما سيأتى [قوله والمعتبر فى دلالة الالتزام اللزوم الذهنى] أى البين بالمعنى الأخص كما تقدم وهو الذى يكفى فى الجزم بلزومه تصور الملزوم كالزوجية للاثنين . وأما البين بالمعنى الأعم فهو ما يكون تصور الملزوم واللازم كافيا فى الجزم بلزومه ، وقد ظهر بهذا التفسير معنى قولهم بالمعنى الأخص وبالمعنى الأعم ، وذلك لأن كل ما كفى فى الجزم باللزوم فيه تصور الملزوم كفى فى الجزم باللزوم فيه تصوره مع اللازم ضرورة أن تصور الملزوم اذا كان كافيا زاده تصور اللازم قوة ولا عكس بالمعنى اللغوى وهو ظاهر ، وغير البين هو المحتاج لواسطة كالحدوث للعالم وبه تم أقسام اللازم الذهنى الثلاثة [قوله لأن اللزوم الخارجى] أى ولو مع الذهنى لو جعل شرطا الخ ، وبهذا اندفع ما أورد من أن الدليل أعم من المدعى إذ المدعى أن المعتبر عند المناطقة هو اللزوم الذهنى فقط ، والذى يفيده الدليل عدم شرطية اللزوم الخارجى الصادق بكون أحد اللزومين الباقيين شرطا ، ووجه اندفاعه أن الذى نفى شرطيته هو اللزوم الخارجى ولو صاحبه لزوم ذهنى كما فى الأول تأمل [قوله واللازم باطل] أى وهو عدم تحقق دلالة الالتزام بدونه . وقوله فكذا الملزوم : أى وهو كون اللزوم الخارجى شرطا فى الدلالة الالتزامية ، وذلك لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء

« كالعمى

«كالعمى – يدلّ على الملكة» كالبصر التزاما، لأن العمى عدم البصر «عما من شأنه» أن يكون بصيرا مع أن بينهما معاندة فى الخارج (ثم اللفظ) الدالّ – (إما مفرد «وهو الذى لا يراد بالجزء منه» دلالة على جزء معناه) بأن لا يكون له جزء .

الملزوم . وأورد عليه أنه يلزم من ذلك أن يكون اللزوم البين بالمعنى الأخصّ غير معتبر فى دلالة الالتزام، لأن اللزوم الخارجى معتبر فيه وقد انتفى فينتفى هو أيضا، و بيان ذلك أن اللزوم الخارجى لو لم يعتبر فى الأخصّ لم يكن أخصّ من الأعمّ، بل يكون مباينا له لأنه اعتبر فى الأعمّ فانه فسر بما يكون تصوّر الملزوم، واللازم كافيا فى الجزم بلزومه، فاللزوم المعتبر فيه هو اللزوم الخارجى لأنه لو أريد به الذهنى، فان كان بالمعنى الأخصّ لزم أن يكون الأعمّ عين الأخصّ، إذ يصير معناه ما يكون تصوّرهما كافيا فى الجزم بأن تصوّر الملزوم يكفى فى الجزم باللزوم لاستلزامه تصوّر اللازم وهذا عين الأخصّ، وان كان بالمعنى الأعمّ لزم أخذ الشىء فى تعريف نفسه وهو باطل لزوم الدور فتعين أن يراد به اللزوم الخارجى فيلزم كونه معتبرا فى دلالة الالتزام . وأجيب بأن المعتبر فى الأعمّ مطلق اللزوم أعمّ من أن يكون ذهنيا أو خارجيا فيكون هو المعتبر فى الأخصّ، ويحتمل أن يكون المراد باللزوم فى التعريفين مطلق اللزوم الذهنى أعمّ من أن يكون بينا أو غير بين، وكان هذا هو الأسلم كما لا يخفى على المتأمل [قوله كالعمى] هذا رأى الفلاسفة، ومذهب المتكلمين أنه معنى وجودىّ يضادّ الادراك بحاسة البصر . والمراد بالعدم داله، وكالعمى مثال لذلك الدالّ، فالمعنى لأن دالّ العدم كالعمى يدلّ الخ، وبهذا سقط ما فى بعض الحواشى [قوله يدلّ على الملكة] أى ملكته التزاما كـكل عدم أضيف إلى ملكته، فان اللفظ الدالّ عليه يدلّ على ملكته التزاما، فلفظ العمى يدلّ على عدم مضاف الى البصر مطابقة، لأنه تمام ما وضع له لا على العدم والبصر معا، والا كانت دلالته على البصر تضمنية . وأورد عليه أنه إذا كان المعنى المطابقىّ العدم من حيث انه مضاف للبصر كانت معرفته متوقفة على معرفة البصر، لأن معرفة المضاف من حيث هو مضاف متوقفة على معرفة المضاف اليه، فيلزم تقدّم المدلول الالتزامى على المدلول المطابقىّ فى المعرفة . وأجيب بأنه لا بعد فى ذلك، لأن اللازم فى الالتزام كون تصوّر المدلول الالتزامىّ لازما لتصوّر المدلول المطابقىّ بمعنى امتناع الانفكاك سواء قدّم عليه فى التحقق أو أخر أو كان معه [قوله عما من شأنه] أى من شأن شخصه كالبصير الذى عرض له العمى، أو من شأن نوعه كالأكمه، فان شأن نوعه وهو الانسان قابلية البصر، أو من شأن جنسه كالعقرب، فان شأن جنسه وهو الحيوان ما ذكر . وقوله مع أن بينهما معاندة : أى منافاة ومباينة [قوله ثم اللفظ الدالّ] هذا شروع فى بيان أقسام اللفظ بعد الفراغ من بيان أقسام الدلالة، وأخذ التقييد بالدالّ من إعادة اللفظ معرفة، لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى ما لم توجد قرينة على خلافه ولا قرينة هنا، واللفظ الدالّ فيما تقدّم لم يقيد باحدى الدلالات بل هو أعمّ، ولم يقيد كغيره بالمطابقة لانقسام اللفظ الدالّ من حيث هو لما ذكر، ومن قيد بالمطابقة لم يرد أن غيرها لا ينقسم للمفرد والمركب، بل نظر لكون المطابقة سابقة على غيرها ضرورة، إذ لا يمكن حصول شىء من الأقسام فى غيرها إلا بعد حصوله فيها، فاقتصر على المطابقة اعتمادا على فهم السامع [قوله وهو الذى لا يراد بالجزء منه الخ] ظاهر كلامه أن الارادة شرط فى الدلالة وهو الذى صرّح به الشيخ، ورأى المتأخرين عدم الاشتراط . قالوا لأن اللفظ يوصف بكونه دالا فى نفسه سواء استعمل أو لم يستعمل، والتحقيق كما ذكره بعض الحذاق أن الدلالة ان أريد بها الدلالة بالقوة لم يشترط فيها الارادة، وان أريد بها الدلالة بالفعل كانت الارادة شرطا فيها، و يصحّ أن يكون هذا جمعا بين القولين المتقدّمين . وأورد على التعريف أنه يصدق على زيد قائم، فان الزاى مثلا جزء منه : ولا يراد بها الدلالة على جزء معناه مع أنه مركب فلا يكون

«كق علما» أو يكون له جزء لا معنى له (كالانسان) أو له جزء ذو معنى «لكن لا يدلّ عليه» كعبد الله علما لانسان، لأن المراد ذاته لا العبودية، والذات الواجب الوجود أوله جزء ذو معنى «دالّ عليه» لكن لا يكون مرادا «كالحيوان الناطق» علما لانسان، لأن المراد ذاته لا الحيوانية والناطقية (وإما مؤلف، وهو الذى - لا يكون كذلك) بأن يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه (كرامى الحجارة) «لأن الرامى» مراد الدلالة على ذات ثبت لها الرمى.

تعريف المفرد مانعا، وحينئذ فالأولى أن يقال لا يراد بجزء منه بالتنكير أىّ جزء من أجزائه. ولا شك أن هذا يراد ببعض أجزائه الدلالة على جزء معناه فيكون خارجا عن التعريف [قوله كق علما] قيد به ليكون ق من المفرد وليصحّ كونه مثالا لما لا جزء له [قوله لكن لا يدلّ عليه] أى على جزء معناه، ولا يصحّ عود الضمير الى معنى من قوله ذو معنى لأنه أضافه للمعنى، فلا يصحّ سلب كونه دالا عليه، ولا يصح أن يراد بقوله ذو معنى: أى قبل العلمية، و بقوله لكن لا يدلّ عليه: أى بعد العلمية، لأنه يشمل حينئذ الحيوان الناطق علما [قوله دالّ عليه] أى على جزء معناه أيضا، ولا يصح عوده الى معنى لأنه يشمل عبد الله علما، ولأنه لا فائدة له بعد إضافته للمعنى كما هو ظاهر [قوله كالحيوان الناطق الخ] انما جعل هذا مثالا لهذا القسم وعبد الله مثالا لما قبله، مع أن كلا منهما له جزء يدلّ على معنى قبل العلمية ولا يدلّ على شيء بعدها، لأن الأوّل له مفهومان أصليان هما جزآن للمفهوم المنقول اليه ولا كذلك الثانى فقول الشارح أوّلا، لكن لا يدلّ عليه معناه أن أحد الجزءين وان كان له معنى قبل العلمية، لكن ذلك المعنى ليس جزء المعنى بعد العلمية فلم يدلّ جزؤه على جزء المعنى، وقوله ثانيا دالّ عليه الخ: معناه أن أحد الجزءين له معنى: وذلك المعنى جزء معناه بعدها، فقد دلّ جزؤه على جزء المعنى، لكن لم يرد ذلك بعد العلمية تدبر. وحاصل ماذكره الشارح أن أقسام المفرد أربعة، وقد تبع فيما ذكر المناطقة، وقسمه الفنيمى الى أربع عشرة صورة وهو من تفرّداته. وحاصله أن المفرد إما أن يكون بسيطا أولا. والأوّل إما أن يكون معناه بسيطا كق علما للنقطة، أو مركبا كق علما لزيد. والثانى إما أن يكون معناه بسيطا أومركبا، فالأوّل إما أن لا يدلّ جزؤه على شيء كنقطة أو يدلّ على معنى خارج كغلام زيد علما للنقطة، أو يدلّ كلّ من جزئيه على المعنى المقصود دلالة غير مقصودة كنقطة ٧ ونهاية الخط علما للنقطة، أو يدلّ أحد جزئيه على خارج، والآخر لا يدلّ كغلام ديز علما للنقطة، أو والآخر على المعنى المقصود دلالة غير مقصودة كغلام نقطة علما للنقطة، أو يدلّ أحدهما على المعنى المقصود والآخر لا يدلّ أصلا كنقطة ديز علما للنقطة. والثانى إما أن لا يدلّ جزؤه على شيء كزيد، أو يدلّ على خارج كغلام زيد علما، أو يدلّ أحد جزئيه على خارج والآخر على داخل دلالة غير مقصودة كغلام حيوان علما لانسان، أو أحدهما على خارج والآخر لا يدلّ كغلام ديز علما لانسان، أو كلّ منهما على جزء المعنى دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما لانسان، أو أحدهما على جزء المعنى، والآخر لا يدلّ كحيوان زيد علما لانسان: وهذا تقسيم عقلىّ لم يوجد من أقسامه إلا بعضها [قوله لا يكون كذلك] أى كالمفرد، وفسره الشارح بلازمه فقال بأن يراد بالجزء منه الخ ولو جرى على مقتضى التعبير لقال: أى لا يراد الخ [قوله كرامى الحجارة] أى ان كان غير علم، والا كان من قبيل المفرد كما لا يخفى، ولو قال كغلام زيد لكان أولى: إذ كلامنا فى المؤلف لافى المركب: وهذا لا يصلح مثالا له لعدم الألفة بين الرامى والحجارة. ويمكن أن يجاب بأن الألفة حاصلة باعتبار وصف الأوّل بكونه راميا والثانى بكونه مرميا، أو يقال: أشار بذلك الى أن المراد بالمؤلف مطلق المركب [قوله لأن الرامى الخ] لو أسقط أل لكان أولى، لأن جزء المركب المذكور انما هو رامى بدون أل. وقوله ثبت له الرمى انما ذكر الضمير لأن الذات مذكر، لأن

«والحجارة

« والحجارة مرادة الدلالة » على جسم معين ، وقدّم المفرد على المؤلف « لأنه مقدّم طبعا » فقدّم وضعا ليوافق الوضع الطبع « ولأن قيوده عدمية ــ والعدم مقدم على الوجود ــ وأراد بالمؤلف المركب » فالقسمة ثنائية ، ومن أراد به « ماهو أخصّ منه » فالقسمة عنده ثلاثية : مفرد ، وهو ما « لايدلّ جزؤه على شيء » كزيد ، ومركب وهو ما لجزئه دلالة على غير المعنى المقصود ، كعبد الله علما ، ومؤلف وهو ما دلّ جزؤه على جزء معناه « والمراد بالارادة » الارادة الجارية على قانون اللغة حتى لو أراد أحد بألف الانسان مثلا معنى لايلزم أن يكون مؤلفا « والألفاظ الموضوعة للدلالة » على ضمّ شيء الى آخر ثلاثة : التركيب ، والتأليف ، والترتيب ، فالتركيب ضمّ الأشياء .

تاءه ليست للتأنيث : ولذا أطلق على الله جلّ ثناؤه [قوله والحجارة مرادة الدلالة الخ] مقتضاه أن الجزء الثاني مقصود ومعتبر فى تركيب المركب الاضافىّ ، وليس كذلك لما صرّحوا به من أن المركب الاضافىّ مركب من جزء مادّىّ ، وهو رامى فى هذا المثال ، ومن جزء صورى : وهو الاضافة . وقد يقال ماصرّحوا به انما هو فيما اذا كان المقصود معنى المضاف فقط ، وحينئذ فلا يظهر كونه من قبيل المركب : أما اذا كان المقصود معنى المضاف والمضاف إليه كما هنا تعين كون المضاف اليه جزءا ماديا أيضا [قوله لأنه مقدّم طبعا] التقدّم بالطبع أن يكون المتقدّم بحيث يوجد بدون المتأخر ولا عكس ، ولا يكفى فى وجود المتأخر وجود المتقدّم ولا يكون علة تامّة فى وجوده كتقدّم الواحد على الاثنين والجزء على الكلّ ، ويقال له تقدّم بالذات أيضا : وهذا أحد أقسام خمسة للتقدّم . ثانيها التقدّم بالعلة بأن يكون وجود المتقدّم علة وسببا لوجود المتأخر كتقدّم حركة الاصبع على حركة الخاتم والشمس على ضوئها . ثالثها التقدّم بالزمان كتقدّم الأب على الابن . رابعها التقدّم بالرتبة إما حسا ووضعا كتقدّم الامام على المأموم ، أو عقلا وطبعا كتقدّم الجنس على النوع . خامسها التقدّم بالشرف كتقدّم العالم على المتعلم . وأنت خبير بأن تقدّم المفرد انما هو باعتبار ما صدق عليه مفهومه لأنه حينئذ جزء والجزء مقدّم على الكلّ طبعا ، وأما باعتبار مفهومه فهو مؤخر عن مفهوم المركب لأن التقابل بينهما تقابل العدم والملكة ، والأعدام انما تعرف بملكاتها ، ولذلك قدّم صاحب الشمسية تعريف المركب لأن القصد فى التعريف الى المفهوم بخلاف التقسيم والأحكام فان القصد فيها الى الماصدقات [قوله ولأن قيوده عدمية] أورد عليه أن المقدّم قيد واحد وهو كونه لايراد بالجزء منه الخ . وأجيب بأنه فى قوة قيود فكأنه قال : مالايدلّ جزؤه على جزء معناه دلالة مرادة ، أو يقال جمع القيد للتعظيم أو للأمرين معا [قوله والعدم مقدّم على الوجود] هذا انما يصحّ أن لو أريد بالعدم العدم المطلق وليس مرادا هنا ، انما المراد العدم الاضافى كما فى الاعدام بالنسبة لملكاتها [قوله وأراد بالمؤلف المركب] مراده بيان أن المصنف جار على المذهب المشهور بين المناطقة من أنه لا فرق بينهما خلافا لبعض المناطقة كما يظهر مما يأتى ، ولأهل العربية حيث ذهبوا الى أن التأليف أخصّ إذ هو تركيب مع زيادة وهى وقوع الألفة بين الجزءين أو الأجزاء [قوله ماهو أخصّ منه الخ] اذا تأملت فى التعريفين الآتيين وجدتهما متباينين لأنه اعتبر فى المركب دلالة الجزء على غير المعنى المقصود . وفى المؤلف دلالة الجزء على جزء المعنى [قوله لايدلّ جزؤه على شيء] أى من أجزاء معناه . وقوله مادلّ جزؤه على جزء معناه : أى دلالة مقصودة كالحيوان الناطق [قوله والمراد بالارادة] أى المفهومة من لفظ يراد . وقوله على قانون اللغة : أى القواعد المأخوذة من تتبع كلام أهل اللغة . والمراد الجارية على مقتضى تلك القوانين كما هو ظاهر [قوله والألفاظ الموضوعة للدلالة الخ] أى الألفاظ المشهورة الكثيرة الوقوع ، فلا يرد أن الجمع والكتب والالصاق مثلا تدلّ على الضمّ المذكور . وقوله على ضمّ الخ خرج به التصنيف ، فان معناه تفريق الشيء وجعله أصنافا لاضمّ الأصناف ، والترصيف فان معناه التحسين

« مؤتلفة كانت » أولا، مرتبة الوضع أولا ، فهو أعمّ من الآخرين مطلقا ، والتأليف ضمها مؤتلفة سواء كانت مرتبة الوضع كما فى الترتيب « وهو » جعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ، ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقدّم والتأخر فى الرتبة العقلية ، وان لم تكن مؤتلفة أم لا « فهو » أعمّ من الترتيب من وجه « وأخصّ من التركيب مطلقا — وبعضهم جعل الترتيب أخصّ مطلقا من التأليف » أيضا « وبعضهم جعلهما مترادفين » — (والمفرد) — بالنظر إلى معناه (إما كلى ، وهو الذى لا يمنع .

[قوله مؤتلفة كانت] أى بينها ألفة كحيوان ناطق وقام زيد . وقوله أولا كانسان لا انسان : اذ لا ألفة بين الاثبات والنفى. وقوله مرتبة الوضع : أى فيه على مقتضى الطبع كحيوان ناطق. وقوله أولا : أى كناطق حيوان : اذ مقتضى الطبع تقديم الجنس فى الوضع على الفصل [قوله وهو] أى الترتيب جعلها : أى الأشياء . وقوله بالتقدّم والتأخر متعلق بنسبة . وقوله وان لم تكن مؤتلفة : أى كانسان لا انسان فان الترتيب الوضعى الطبعى موجود ولا ألفة بينهما اذ لا ألفة بين الاثبات والنفى . وقوله أم لا مقابل قوله سواء كانت مرتبة الوضع : أى أم لم تكن مرتبة الوضع كناطق حيوان ، فان بين الجزءين ألفة ولا ترتيب كما هو ظاهر [قوله فهو] أى التأليف أعمّ من الترتيب من وجه : أى لأنه اعتبر فى الأوّل وجود الألفة ، وفى الثانى كون الأجزاء مرتبة الوضع فيجتمعان فى مركب بين أجزائه ألفة وترتيب كحيوان ناطق ، وينفرد الأوّل فيما فقد فيه الترتيب كناطق حيوان . والثانى فيما عدم الألفة كانسان لا انسان [قوله وأخصّ من التركيب مطلقا] أى لتقييده بكون أجزائه مرتبة الوضع ولا كذلك التركيب [قوله وبعضهم جعل الترتيب أخصّ مطلقا من التأليف] أى بأن أراد بالتأليف مطلق التركيب فلم يعتبر فيه الألفة المقتضية لكونه أخصّ من وجه كما فى الذى قبله [قوله وبعضهم جعلهما مترادفين] أى بأن اعتبر فى الترتيب وقوع الألفة ، وفى التأليف كون الأجزاء مرتبة الوضع تأمّل [قوله والمفرد] ظاهره مطلقا اسما أو فعلا أو حرفا مع أن المنقسم الى الكلى والجزئى هو الاسم ، وأما الفعل فهو كلى أبدا كما صرّحوا به لأنه محمول على فاعله ، ومن شأن المحمول الكلية ، وتشخص فاعله لا يوجب تشخصه . وأما الحرف فليس كليا ولا جزئيا لأنه لما لم يفد معناه الا بمتعلقه وكان معناه فيما دخل عليه لم يكن بذاته كليا ولا جزئيا : هكذا قال بعض الشارحين وهو مخالف لما عليه علماء الوضع من أن الحرف له معنى فى نفسه وان كان لا يدلّ عليه الا بمتعلقه ثمّ اختلفوا فذهب السعد الى أنه كلى لأنه موضوع عنده للمعنى المطلق ، فمن مثلا موضوعة للابتداء المطلق لكنها لم تستعمل الا فى الابتداء الجزئى ، فالحروف عنده كلية وضعا جزئية استعمالا وذهب العضد الى أنه موضوع للمعنى الجزئى المستحضر بالمعنى المطلق ، فالحروف عنده جزئية وضعا واستعمالا وآلة الوضع على هذا كلية ، وهذا المذهب هو الحقّ ، وتخصيص التقسيم بالمفرد غير ظاهر ، لأن من الكليات ما فيه تركيب كالجسم النامى إلا أن يقال التخصيص بما ذكر ليس للاحتراز ، بل لأن الكلام هنا فى الكليات الخمس وهى مفردات : لكن يبقى النظر فى المركب من الكلى والجزئى هل هو كلى أو جزئى أولا كلى ولا جزئى؟ انظره [قوله بالنظر الى معناه] أشار به الى أن الكلية والجزئية انما هى من صفات المعانى حقيقة . وأما وصف الألفاظ بها فمجاز من باب إطلاق ما للمدلول على الدالّ . والمراد بمعنى المفرد هنا ما وضع لفظ المفرد بازائه كالحيوان الناطق للانسان لا مفهومه السابق كما هو الظاهر [قوله إما كلى] قدّمه على الجزئى لأنه جزء له غالبا ، والجزء مقدّم على الكل طبعا فقدّم وضعا ، وانما قلنا غالبا لأن بعض الكليات قد لا يكون جزءا لجزئيه كالخاصة والعرض العامّ أو يقال قدّمه لأنه المقصود فى هذا الفنّ : اذ المقصود أصالة معرفة كيفية اكتساب المجهولات التصوّرية والتصديقية ، والأولى انما تكتسب من القول الشارح وهو لا يركب الا من الكليات .

« نفس تصوّر مفهومه من) حيث أنه متصوّر» - (وقوع الشركة فيه) بحيث يصح حمله على كل فرد من أفراده كالانسان فان مفهومه اذا تصوّر لم يمنع من صدقه على كثيرين سواء وجدت أفراده فى الخارج « وتناهت» كالكواكب « أم لم تتناه »كنعمة الله « أم لم توجد فيه» لامتناعها فى الخارج كالجمع بين الضدين « أو لعدم وجودها » وان كانت ممكنة « كجبل من ياقوت وبحر من زئبق » .

والثانية انما تكتسب من القياس وهو لا يركب الا من القضايا الكلية أو ما هو بمعناها . [قوله نفس تصوّر مفهومه] أى تصوّر مفهومه من حيث نفسه : أى ذاته بقطع النظر عن الدليل الخارجى ، وانما قيد بذلك ليدخل ما يمنع الشركة من الكليات بالنظر للخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجى ، لكن اذا جرّد العقل النظر الى مفهومه لم يمنع صدقه على كثيرين فان مجرّد تصوره لو كان مانعا من الشركة لم يفتقر فى اثبات الوحدانية الى دليل وكالكليات الفرضية مثل اللاشىء واللا إمكان واللا وجود فانها يمتنع أن تصدق على شىء من الأشياء ، لكن لا بالنظر الى مجرّد تصوّرها وضمير مفهومه للذى الواقع على لفظ المفرد فسقط ما فى بعض الحواشى [قوله من حيث انه متصوّر] قيد به لأن ظاهر العبارة يقتضى أن التصوّر نفسه هو المانع وليس كذلك لأن المانع انما هو المتصوّر من حيث إنه متصوّر ، و بيان ذلك أن نفس التصوّر جزئى لقيامه بالنفس الجزئية ، وجزئية المحل تستلزم جزئية الحال فيه : وهو التصوّر بمعنى الادراك بخلاف الماهية المتصوّرة فانها كلية : أى من حيث هى لا بالنظر للظلّ الحاصل فى الذهن ، فان المنتقش فى الذهن صورة جزئية كما هو ظاهر [قوله وقوع الشركة فيه] أى شركة الافراد فى المفهوم بمعنى صدقه وحمله على كلّ منها كما أشار اليه الشارح بالحيثية ، فعلمت من هذا أن معنى وقوع الشركة فى الكلى ليس باعتبار كون معناه قابلا للتعدّد فى نفسه لأن معناه شىء واحد وهو الحقيقة ، بل باعتبار صدق تلك الحقيقة على أفراد متعدّدة ، وعبر بالمفهوم دون المسمى ليدخل المجاز ، فان المسمى فى اصطلاحهم انما يطلق على المعنى الحقيقى ، بخلاف المفهوم والمعنى . واعلم أن الكلىّ ثلاثة أقسام : منطقىّ ، وطبيعىّ ، وعقلىّ : الأوّل مفهوم الكلى ، وسمى منطقيا لأنه المبحوث عنه فى فنّ المنطق . والثانى ما صدق عليه هذا المفهوم كطبيعة الحيوان : أى الجسم النامى الحساس المتحرّك بالارادة ، وسمى طبيعيا لتعلقه بنفس الطبيعة : أى الحقيقة . والثالث مجموع الأمرين ، وسمى عقليا لأنه لا وجود له إلا فى العقل [قوله وتناهت] أى وقفت عند حدّ ووصلت الى عدد محصور ، وقوله كالكواكب مثال للافراد لا لكلى المتناهى الافراد ، وكليها هو الكوكب . والمراد بها السبعة السيارة لأنه صار علما بالغلبة عليها ، وقد جمعها بعضهم فى قوله :

زحل شرى مريخه من شمسه فتزاهرت لعطارد الأقمار

[قوله أم لم تتناه] عطف على قوله وتناهت : أى أم وجدت ولم تتناه ، وقوله كنعمة الله لا يصح التمثيل به لما ذكر لأن الكلام فى الكلّ الذى وجدت أفراده فى الخارج وكان ذلك الموجود غير متناه ، وعدم تناهى نعمة الله انما هو باعتبار مالم يدخل منها فى الوجود ، ومثل له بعضهم بحركة الفلك على مذهب الفلاسفة ، إذ ما من حركة عندهم إلا وقبلها حركة لا إلى أوّل ، والأولى التمثيل لذلك بموجود أوشىء أوثابت ، فان أفرادها الموجودة فى الخارج غير متناهية ، فانها تصدق على صفاته تعالى الوجودية القديمة القائمة بذاته . وقد دلّ الدليل على أنها لانهاية لها ، واستحالة وجود ما لانهاية له انما هى فى الحوادث : ولذا قال ابن غازى والحادث الداخل فى الوجود ذو غاية فقيد بالحادث للاشارة الى ما ذكر [قوله أم لم توجد فيه] عطف على وجدت : أى لم يوجد شىء من أفراده فى الخارج . وقوله لامتناعها : أى لاستحالة وجودها [قوله أو لعدم وجودها] عطف على قوله لامتناعها . والمراد بالوجود الايجاد مجازا لئلا يلزم تعليل الشىء بنفسه [قوله كجبل من ياقوت و بحر من زئبق]

« أم وجد منها فرد » واحد سواء امتنع وجود غيره كالاله : أى المعبود بحق ، إذ الدليل الخارجى قطع عرق الشركة عنه ، لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين ، والا لم يفتقر الى دليل إثبات الوحدانية ، أم أمكن كالشمس : أى الكوكب النهارى المضىء ، إذ الموجود منها واحد ، ويمكن أن يوجد منها شموس كثيرة . ثم الكلى « إن استوى معناه فى أفراده - فمتواطئ » كالانسان « وان تفاوت فيها » بالشدّة أو التقدّم « فمشكك » كالبياض فان معناه فى الثلج « أشدّ منه فى العاج » والوجود ، فان معناه فى الواجب قبله فى الممكن « وأشدّ منه » فيه (وإما جزئى .

أورد على هذا التمثيل أن كلامنا فى المفرد وهذا من قبيل المركب . وأجيب بأن هذا من قبيل المفرد المقيد لامن قبيل المركب ، إذ المقصود هوالجبل والبحر فقط بقيد أن يكونا من كذا لا هما وكذا حتى يكونا مركبين [قوله أم وجد منها فرد] عطف على وجدت كذلك . وقوله امتنع : أى استحال . وقوله إذ الدليل الخ علة لقوله امتنع وجود غيره . وقوله قطع عرق الشركة : أى أصلها . والمراد قطعها من أصلها . وقوله أم أمكن عطف على امتنع ، وقد علمت مما ذكره الشارح أن أقسام الكلى ستة وهو تقسيم المتأخرين . وأما المتقدمون فقسموه الى ثلاثة : ماوجد منه أفراد فى الخارج ، ومالم يوجد منه شىء ، وماوجد منه فرد واحد. وقسم المتأخرون كلّ قسم من هذه الثلاثة الى قسمين كما علمته من الشارح [قوله ان استوى معناه فى أفراده] فى العبارة قلب ، والمعنى تساوت أفراده الذهنية أوالخارجية فى حصوله فيها وصدقه عليها كالشمس والانسان فان صدق الأول على أفراده الذهنية ، والثانى على أفراده الخارجية بالسوية لا تفاوت بين الأفراد فى المعنى بوجه من أوجه التفاوت الآتية [قوله فتواطىء] سمى بذلك لأن أفراده متوافقة فى معناه من التواطىء وهو التوافق [قوله وان تفاوت فيها] أى لم تستو أفراده فيه . وقوله بالشدّة والتقدّم : أى بسبب كون الشىء فى بعضها أشدّ منه فى البعض الآخر أو أقدم : أى أو أولى ، فالتشكيك على ثلاثة أوجه : التشكيك بالشدّة والضعف كالوجود ، فان معناه فى الواجب أشدّ منه فى الممكن لأن آثار الوجود فى الواجب أكثر ، والتشكيك بالتقدّم والتأخر : أى بحسب الرتبة لا بحسب الزمان والا لزم أن يكون المتواطىء مشككا لتقدم بعض أفراده على بعض فى الزمان ، وذلك كالوجود أيضا ، فان حصوله فى الواجب قبل حصوله فى الممكن . وقد أشار لذلك الشارح ، والتشكيك بالأولوية كالوجود أيضا فان حصوله فى الواجب أولى منه فى الممكن : أى لكونه فيه أتمّ وأثبت منه فى الممكن ، وانما كان أتمّ فى الواجب لأنه يقتضى الوجود لذاته ووجود الممكن لغيره وكان أثبت لاستحالة زواله [قوله فمشكك] سمى بذلك لأن أفراده مشتركة فى أصل المعنى ومختلفة بأحد الوجوه الثلاثة ، فالناظر فيه ان نظر الى جهة الاشتراك خيل له أنه متواطىء لتوافق أفراده فيه ، وان نظر الى جهة الاختلاف خيل له أنه مشترك لأنه لفظ له معان متعددة كالعين ، فالناظر فيه يشك هل هو متواطىء أومشترك ؟ [قوله أشدّ منه فى العاج] أى لأن تفريق البصر فى بياض الثلج أكثر منه فى بياض العاج فكان بهذا الاعتبار أشدّ [قوله وأشدّ منه] أى من نفس المعنى فيه : أى فى الممكن يعنى أن الوجود فى الواجب أشدّ من نفسه فى الممكن لكثرة آثاره فى الواجب كما علمت [قوله وإما جزئى] أى حقيقى بقرينة المقابلة بالكلى والا فالجزئى قد يكون إضافيا بالنسبة الى ماهو أعمّ كالحيوان فانه جزئى بالنسبة الى الجسم النامى وان كان كليا بالنسبة الى الانسان وذلك كالعلم الشخصى والمعرّف بأل التى للعهد الخارجى ، ومثل ذلك الضمير واسم الاشارة والموصول على ما حققه السيد تبعا للعضد من أنها موضوعة للجزئيات بملاحظة أمر كلى ، وأما المعرّف بغير أل التى للعهد فكلى ، وكذا اسم الجنس وعلم الجنس لأن الأول موضوع لفرد من أفراد النوع فالتعدّد فيه من أصل الوضع .

« وهو

«وهو الذى يمنع» نفس تصوّر مفهومه من ذلك) أى وقوع الشركة فيه (كزيد ـ علما) فان مفهومه من حيث وضعه له اذا تصوّر منع ذلك، ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظىّ، وقدّم الكلى على الجزئى «لأن قيوده عدمية» نظير ما مرّ، ولأنه المقصود بالذات عند المنطقى «لأنه مادّة الحدود» والبراهين والمطالب بخلاف الجزئى (والكلى إما ذاتى ـ وهو الذى يدخل ـ فى حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان ـ

والثانى موضوع للحقيقة المتحدة [قوله وهو الذى يمنع الخ] أى اللفظ الذى الخ ففيه إطلاق الجزئية على اللفظ مجازا، و يصح أن يكون واقعا على المفهوم ويكون اضافة مفهوم الى الضمير بيانية. وقوله نفس تصوّر مفهومه أى التصوّر من حيث نفسه، وقيد به ليخرج ما منع الشركة للدليل الخارجى كواجب الوجود أو بالنظر للخارج كالكلية الفرضية. وقوله يمنع الخ: أى لا يمكن فرض صدقه على كثيرين. لا يقال: الكليات الفرضية كاللاشىء لا يمكن فرض صدقها على كثيرين فيلزم أن تكون جزئية، فلا يكون تعريفه الجزئى مانعا من دخول الغير. لأنا نقول: أفراد الجزئى يمتنع فرض صدقها على كثيرين امتناعا ذاتيا، وذلك مناف للامكان الذاتى. وأما امتناع فرض الكليات المذكورة على كثيرين فبالغير كما تقدّم فلا ينافى الامكان الذاتى، و بيان ذلك أن كلّ مافرض فهو شىء، فليس هناك مفروض يصدق عليه اللاشىء، والا لاجتمع النقيضان وهو محال، لكن اذا قطع العقل النظر عن ذلك ونظر الى مجرّد المفهوم لم يمنع صدقه على كثيرين. وقد يقال فى هذا المقام الجزئى: لا يمنع نفس تصوّر مفهومه وقوع الشركة فيه وكلّ ما هو كذلك فهو كلىّ، فالجزئى كلىّ هذا. خلف. ويجاب بأن المراد من الجزئى ان كان ماصدق عليه مفهوم الجزئى من زيد وعمرو مثلا، فلا نسلم الصغرى وان كان لفظ الجزئى باعتبار دلالته على مفهومه فالقياس صحيح، ولا نسلم الخلف لأن الجزئى بهذا الاعتبار كلىّ تدبر [قوله علما] أى لامصدرا لزاد فانه حينئذ كلى [قوله لأن قيوده عدمية الخ] أراد بالقيود متعلق المنفى فى قوله لا يمنع الخ من النفس والتصوّر والمفهوم فباعتبار تسلط النفى على أمور متعددة كان كأن كل واحد منها قيد، فجاء التعدّد من قبل المتعلق والا فعدم المنع قيد واحد [قوله لأنه مادّة الحدود] أى التعاريف لتركبها منه، ومادّة البراهين: أى الأقيسة، والمطالب: أى النتائج لتركب موادّها، وهى القضايا منه [قوله والكلى إما ذاتى] اعلم أن الكلى اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات إما أن يكون تمام ماهيتها كالانسان أو داخلا فيها كالحيوان والناطق، أو خارجا عنها كالضاحك والماشى، والأوّلان ذاتيان. والثالث عرضى وعلى هذا فالمراد بالذاتى ماليس بخارج، و بالعرضى ماهو خارج، فتدخل الماهية فى الذاتى وهو أحد اصطلاحات ثلاث للمناطقة. الثانى أن المراد بالذاتىّ الداخل، و بالعرضىّ ماليس بداخل وهو ظاهر المتن، وعليه فتكون الماهية عرضية. الثالث أن المراد بالذاتىّ الداخل و بالعرضىّ الخارج، وعليه فتكون الماهية واسطة بينهما لأنها لا داخلة ولا خارجة. وممن نقل هذه الاصطلاحات: العلامة السنوسى فى شرح مختصر ابن عرفة، فما وقع فى حاشية القليوبى، من أن دعوى كون الماهية واسطة مردود باتفاقهم على خلافه ناشئ عن عدم الاطلاع على كلام أهل الفنّ [قوله وهو الذى يدخل الخ] أى يكون جزءا من الحقيقة وهو الظاهر من كلامه وعليه حمل الشارح كلامه، لكن لا يناسب كلامه الآتى، فانه يقتضى دخول الماهية فى الذاتى إلا أن يقال كما قال بعضهم: انه أشار الى أن الذاتى يطلق على معنيين، وحينئذ فيكون فى كلامه استخدام أو شبه استخدام، ويحتمل أن يراد بالدخول فى كلامه لازمه وهو عدم الخروج، ويكون من باب الكناية، أو يراد بالذى لا يدخل ماهو أعم منه وهو الذى لا يخرج، ويكون مجازا مرسلا من باب إطلاق الخاصّ على العامّ، ويحتمل إبقاء الدخول على حقيقته. وقوله فى حقيقة جزئياته: أى حقيقتها الذهنية وهى الماهية، أو الخارجية وهى الماهية والتشخص، لأن التشخص جزء من حقيقة الفرد الخارجىّ كما صرّح به بعض

ـ والفرس) فانه داخل فيهما لتركب الانسان من الحيوان والناطق ، والفرس من الحيوان والصاهل (و إما عرضىّ ـ وهو الذى يخالفه) أى لايدخل فى حقيقة جزئياته (كالضاحك ـ بالنسبة الى الانسان) لما مرّ أنه مركب من الحيوان والناطق ، فالضاحك خارج عنـه : وعلى هذا فالماهية عرضية « وقد يطلق الذاتى » على ما ليس بعرضى فتكون الماهية ذاتية . واعترض بأن الذاتى منسوب الى الذات ، فلوكانت ذاتية « لزم نسبة الشيء الى نفسه » . وأجيب بأن هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية و بأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على ماصدقها ، و يمكن نسبة الحقيقة الى ما صدقها « ثم أخذ فى بيان الكليات الخمس » و بدأ بالذاتى منها فقال (والذاتى ـ إما مقول ـ

المحققين [قوله والفرس] معطوف على الانسان بالنسبة لما حلّ به الشارح كلامه ، وأما على الاحتمال الثانى والثالث ، فيحتمل عطفه على ماذكر ، وعطفه على الحيوان، وهو الأولى ليكون الأوّل مثالا للذاتى الذى هو جزء الماهية والثانى مثالا للذاتىّ الذى هو تمام الماهية ، وحينئذ فقوله والفرس : أى بالنسبة لجزئياته تأمّل [قوله وهوالذى يخالفه] أى ما ليس كذلك من باب إطلاق الأعمّ ، وهو المخالفة على الأخصّ ، وهو المناقضة مجازا والقرينة المقابلة ، لكن حمل المخالفة على معناها الأعمّ خروج عن اصطلاح أهل الفن الى اصطلاح أهل العربية ، لأن المخالفة عند أهل الميزان انما تطلق على ما يصحّ فيه الاجتماع فقط كالضحك والقيام ، واللفظ إذا أطلق فى فنّ إنما يتبادر الذهن إلى معناه عنـدهم : ولذا قال العلامة القليوبى : ولو قال يناقضـه لكان صوابا . [قوله كالضاحك] هذا مثال للعرضى ، سمى بذلك لكونه منسوبا لما يعرض للذات ، وهو الضحك ، وقال القليوبى لأنه يعرض للذات : أى باعتبار المعنى المقصود منـه ، وهو الضحك [قوله وقد يطلق الذاتى] هـذا إشارة الى الاصطلاح الثانى ، وتقدّم أنه يصحّ حمل كلام المصنف عليـه وقد علمت ايضاحه. وقوله على ما ليس بعرضى كان الأولى أن يقول على ما ليس بخارج ، لأن العرضى مختلف فى تفسيره فلا يصحّ ذكره فى مقام التفسير تدبر [قوله لزم نسبة الشيء إلى نفسه] أى وذلك باطل ، لأن النسبة تقتضى المغايرة بين المنسوب والمنسوب إليـه ، والشيء لا يغاير نفسه . وقد أجاب الشارح بجوابين. حاصل الأوّل أنا لا نسلم أن الياء فيه للنسب حتى يلزم نسبة الشيء الى نفسه ، لأن هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية بمعنى أن علماء الميزان نقلوا لفظ الذاتى عن معناه اللغوى وجعلوه اسما لما ذكروه . وحاصـل الثانى تسليم أن الياء للنسب وأن التسمية لغوية ، لكن لا نسلم لزوم نسبة الشيء إلى نفسه ، لأن الذات كما تطلق على الماهية تطلق على ماصدقها، و يمكن نسبة الماهية الى ماصدقها ويكون ذلك من نسبة الكلى للجزئى وهوظاهر، أو من نسبة الجزء للكلّ بناء على ماتقدّم من أن حقيقة الماصدق مركبة من الماهية والتشخص [قوله ثم أخذ فى بيان الكليات الخمس] أى بعد الفراغ من الكلام على بحث أقسام اللفظ وبحث الدلالات [قوله والذاتى] أتى بالظاهر وان كان المقام للضمير للتنبيه على أن الذاتى هنا غير الذاتى هناك لما علمت ، أو لئلا يتوهم عود الضمير للأقرب وهو العرضى قبل التأمّل فيما بعده [قوله إما مقول] أى صالح لأن يقال : أى يحمل حمل مواطأة لاحمل اشتقاق والا لزم كون البياض جنسا للانسان والقطن مثلا لأنه يحمل عليهما حمل اشتقاق ، وهو باطل، والفرق بينهما أن حمل المواطأة هو الذى لا اشتقاق فيه ولا إضافة كزيد انسان . والثانى بخلافه كمالك ذو علم أوعالم، وكون ذلك حمل اشتقاق انما هو بالنسبة الى العلم . وأما بالنسبة لذاتهما فالحمل حمل مواطأة هكذا قيل، والظاهر أنه حمل اشتقاق مطلقا لما قاله الشيخ فى الشفاء من أن حمل المواطأة هو أن يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة . وفسر المحمول بالحقيقة بما يعطى موضوعه اسمه وحده كالحيوان فانه يعطى الانسان اسمه : فيقال الانسان حيوان و يعطيه حدّه ، فيقال : الانسان جسم نام حساس متحرّك بالارادة تأمّل .

ـ فى جواب ما هو ـ بحسب الشركة المحضة » كالحيوان بالنسبة إلى) أنواعه نحو (الانسان والفرس ، وهو الجنس) لأنه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما « كان الحيوان جوابا عنهما » لأنه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما ، واذا سئل عن كلّ منهما لم يصحّ أن يكون جوابا عنه لأنه ليس بتمام ماهيته فلا يجاب به « بل بتمامها » وتمامها فى الأوّل الحيوان الناطق ، وفى الثانى الحيوان الصاهل « والمسئول عنه بما » منحصر فى أربعة : فى واحد كلى نحو : ما الانسان ، وواحد جزئى نحو : ما زيد «وكثير متماثل الحقيقة» نحو : ما زيد وعمرو وبكر ، وكثير مختلفها نحو : ما الانسان والفرس والشاة . والجواب عن الأربعة « منحصر فى ثلاثة أجوبة » لاشتراك الثانى والثالث فى جواب واحد (ويرسم) الجنس (بأنه كلى) « دخل فيه سائر الكليات » (مقول ـ

[قوله فى جواب ما هو] اعلم أن مايطلب بها إما شرح الاسم وبيان مفهومه أو ماهية المسمى التى هو بها هو ويكون الجواب على الثانى بذكر الذاتيات تفصيلا ، هكذا ذكره أهل البيان . وظاهره أنه انما يطلب بها الماهية المختصة : أى تفصيلها بذكر ذاتياتها فيكون طلب الماهية المشتركة بها خاصا بمصطلح أهل الميزان ولكون السؤال بما انما يكون جوابه بذكر الذتيات ٧ رسما ، لأنه لما سئل موسى عليه السلام عن ذاته تعالى فى قول فرعون ـ ومارب العالمين ـ سائلا عن حقيقته ، وأجاب بذكر بعض خواصه وصفاته حيث قال ـ رب السموات والأرض وما بينهما ان كنتم موقنين ـ قال ـ فرعون ـ لمن حوله ألا تستمعون ـ يعنى قد سألته عن الحقيقة : فأجاب بذكر الصفات فلم يطابق الجواب السؤال ، ومراد موسى عليه الصلاة والسلام تنبيهه على أن حقيقته تعالى لاتعلم ، لأن الحقيقة لاتعلم الا بذكر المقومات ولا مقوّم له اذ لاتركيب فيه [قوله بحسب الشركة المحضة] أى بقدر الشركة الخالصة من شائبة الخصوصية لا أخصّ . وقول بعضهم : لا أعمّ ولا أخصّ غير ظاهر لأنه يخرج حينئذ الجنس العالى والمتوسط مع أن المراد إدخالهما [قوله كان الحيوان جوابا عنهما] أى عن السؤال عنهما ، وكان الأولى إفراد الضمير لعوده للسؤال المفهوم من سئل ، وكأن تثنيته للاشارة الى أن ذلك السؤال فى قوة سؤالين كما هو ظاهر [قوله بل بتمامها] أى تفصيلا بأن يذكر الحدّ . والمراد بالناطق المتفكر بالقوة لا المتكلم والا كان عرضيا لاذاتيا [قوله والمسئول عنه بما] أى سواء كان تمام الماهية المشتركة أو تمام الماهية المختصة [قوله وكثير متماثل الحقيقة] أى من أفراد ، اذ ليس لنا حقيقتان متماثلتان [قوله منحصر فى ثلاثة أجوبة] أى لأن الجواب عن الأوّل تمام الماهية المختصة تفصيلا كالحيوان الناطق . وعن الثانى والثالث بتمام الماهية المختصة إجمالا وهو النوع ، وعن الثالث بتمام الماهية المشتركة وهو الجنس ، وقول العلامة القليوبى فيه نظر لأنه ان أراد ماذكره من الأمثلة فله جوابان لاتفاق الثلاثة الأول فى جواب واحد ، وان أراد بحسب الواقع فهى أربعة : ماذكر ، وجواب السؤال عن واحد كلى مضموم إليه واحد جزئى من غير أفراد ذلك الكلى غفلة سببها عدم التفرقة بين الحدّ والنوع مع أنهما متغايران بالتفصيل والاجمال باتفاق أهل المنطق ، فالجواب عن قولنا ما الانسان بالحدّ التام ، وعن قولنا ما زيد أوما زيد وعمرو بالانسان ويلزم من قوله بعدم تغايرهما أن يصحّ الجواب عن الجزئى والجزئيات بالحدّ التامّ لأن الجواب عنهما بالنوع وهو غير مغاير لحدّه عنده وليس كذلك لاستلزامه حدّ الجزئى مع أنه لايحدّ باتفاق أهل المنطق [قوله دخل فيه سائر الكليات] أى لكونه جنسا فى التعريف ، وقول بعضهم المراد بالسائر الباقى ما عدا الجنس والالزم دخول الشىء فى نفسه ليته ما قاله : وذلك لأنه ليس نفس الجنس ، بل أعمّ منه وإلا لم يحتج للقيود على أنه لا يصحّ خروجه منه وإلا لم يصحّ التعريف به تأمّل . وقول بعضهم ان ذكره حشو ، لأن القول على كثيرين يغنى عنه مردود بأمرين : الأوّل أن فيه الاعتراض باللاحق على السابق وهو لا يصحّ ، لأن

ـ على كثيرين ـ مختلفين بالحقائق) « خرج به النوع » لأنه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق (فى جواب ماهو) خرج به الفصل والخاصة والعرض العامّ ، إذ الأوّلان « إنما يقالان فى جواب أىّ شىء هو » . والثالث لا يقال فى الجواب أصلا « لأنه ليس ماهية » لما هو عرض له حتى يقال فى جواب ما هو ، ولا مميزا له حتى يقال فى جواب أىّ شىء هو . وأما الجزئى فلم يدخل فى الكلى حتى يحتاج إلى إخراجه « بمقول على كثيرين » كما زعمه جماعة . « والجنس أربعة أقسام » : عال ، وهو الذى تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر .

السابق وقع فى مراكزه . الثانى أن المقولية مما يعرض بعد التقوّم فلاتصلح جنسا « * بقى شىء آخر : وهو أن قوله دخل فيه الخ يقتضى كون الكليات الخمس أنواعا للكلى ، فيلزم أن يكون الجنس نوعا ، وقد يقال لا محذور فى ذلك فانه نوع باعتبار اندراجه تحت مفهوم كلى مثلا ، وجنس باعتبار اندراج أنواعه تحته [قوله على كثيرين] جمع كثير على زنة فعيل ، وحينئذ فلا وجه للمجمع . ولذا قال بعض المحققين : هذا الجمع ليس بصحيح من حيث اللغة وانما هو من مسامحات أهل الفنّ ، فكان الأولى التعبير بالكثرة المختلفة كما عبر به السعد [قوله خرج به النوع] قد يقال : خرج به الفصل القريب كالناطق ، وخاصة النوع كالضاحك فلا وجه للتخصيص . وأجاب السيد بأنه انما أسند إخراجهما الى القيد الأخير لتكون الفصول والخواصّ مطلقا خارجة بقيد واحد لئلا يلزم تشتيت المخرجات [قوله انما يقالان فى جواب أىّ شىء هو] أى فى ذاته فى الأوّل ، وفى عرضه فى الثانى [قوله لأنه ليس ماهية] أى تمام الماهية ولا جزأها المشترك . وقوله لما هو عرض له : أى من أفراد النوع ، وقوله ولا مميزا له : أى فى ذاته أوعرضه [قوله بمقول على كثيرين] أى بقوله على كثيرين من هذا القيد لا بمقول أى محمول ، لأن حمل الجزئى انما هو بحسب الظاهر ، وإلا فالمحمول حقيقة كلىّ محذوف ، فاذا قلت : هذا زيد ، فالتقدير هذا مسمى زيد أو صاحب هذا الاسم تدبر [قوله والجنس أربعة أقسام الخ] اعلم أوّلا أن الجنس إما قريب أو بعيد ، لأنه ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فى ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه ، فهو القريب كالحيوان فانه الجواب عن السؤال عن الانسان والفرس : وهوالجواب عنه وعن جميع الأنواع المشاركة للانسان فى الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فى ذلك الجنس غيرالجواب عنها وعن البعض الآخر ، فهو البعيد كالجسم النامى ، فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه ، وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية لا المشاركات الحيوانية ، بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية بالحيوان ، ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة بأن يكون بين الماهية كالانسان : وذلك الجنس كالجسم النامى جنس واحد هو القريب كالحيوان ، فالحيوان جواب ، وهو جواب آخر ، وثلاثة أجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالنسبة إليه ، وأربعة أجوبة إن كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر ، وكلما يزيد البعد يزيد عدد الأجوبة ، ويكون عدد الأجوبة زائدا على عدد مراتب البعد بواحد ، لأن الجنس القريب جواب ، وكلّ مرتبة من مراتب البعد جواب آخر . ثم ان القوم قد رتبوا الكليات الجنسية ليتهيأ لهم التمثيل بها تسهيلا على المتعلم ، فوضعوا الحيوان ثم الجسم النامى ثم الجسم المطلق ثم الجوهر، فالحيوان جنس لأنه تمام المشترك بين الانسان والفرس ، وكذلك الجسم النامى لأنه تمام المشترك بين الانسان والنبات ، وكذلك الجسم لأنه تمام المشترك بينه و بين الحجر ، وكذلك الجوهر لأنه تمام المشترك بينه و بين العقل على مذهب المتكلمين ، من أن الجوهر قسمان : مادّىّ ومجرّد ، إذا علمت ذلك فكان الأولى للشارح عند ذكر الأقسام أن يبدأ بالسافل ثم المتوسط ثم العالى كما فعل القوم ، لأن المعتبر فى الأجناس التصاعد : لأنا إذا فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا فهو لا يكون إلافوقه ،

« على

« على القول بجنسيته » . ومتوسط : وهو الذى فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامى ، وسافل : وهو الذى فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان ، لأن الذى تحته أنواع لا أجناس ، ومنفرد : وهو الذى ليس فوقه جنس وليس تحته جنس « قالوا ولم يوجد له مثال » (وإما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية « معا » كالانسان بالنسبة إلى أفراده نحو ، زيد وعمرو ، وهو النوع) لأنه إذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الانسان جوابا عنهما ، لأنه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما ، و إذا سئل عن كلّ واحد منهما كان الجواب ذلك أيضا « لأنه تمام ما هيته المختصة به » (ويرسم) النوع (بأنه كلى) دخل فيه سائر الكليات (مقول على كثيرين —

و إذا فرضنا للآخر جنسا فكذلك وهكذا [قوله على القول بجنسيته] أى بكونه جنسا للجسم والعقل المطلق ومقابله أنه عرض عامّ لهما خارج عن حقيقتهما : وذلك لتركب الجسم من الأسطحة المتألفة من الخطوط المتألفة من النقط ، وكلها أمور وهمية ولكون العقل المطلق من الماهيات البسيطة . والظاهر أن الجوهر مباين لما ذكر كما ذكره بعض المحققين لأنه متحيز ، وهما ليسا كذلك إلا أن يقال : المراد بالجسم الجسم المركب من الهيولى والصورة والماهيات البسيطة جواهر مجرّدة قطعا ، وليس الجوهر داخلا فى حقيقتهما ، فصحّ كونه عرضا عامّا لهما تدبر . قال بعض المحققين : وفى القول بأن الجوهر جنس عال نظر لأن فوقه جنسا وهو موجود (١) لشموله العرض ، وكذا شىء على القول بشموله للمعدوم [قوله قالوا ولم يوجد له مثال] انما تبرّأ منه لأن بعضهم مثله بالعقل المطلق بناء على أن الجوهر ليس جنسا له ، بل عرض عامّ أثلا يتحقق جنس فوقه ، و بناء على أن ما تحتـه من العقول العشرة أنواع لا أشخاص ، و إلا لم يكن جنسا ولا أجناس ، و إلا لم يتحقق كونه منفردا لوجود جنس تحته [قوله معا] أى جميعا كما يشير إليه قول الشارح لأنه إذا سئل الخ ، وليس المراد به المعيـة فى الزمان كما هو ظاهر ، وصحح بعضهم كونها مرادة ، ووجهه بأن المراد بقوله المقول الصالح للقولية ، ولا شك أنه صالح لهما معا . أقول : الظاهر أن هـذا التوجيه فاسد ، لأنه يصير المعنى أنه صالح لأن يقال بحسبهما معا ، فتكون المعية قيـدا فى المقولية لا فى الصلاحية كما ادّعى ، وحينئذ فيرجع المحذور [قوله لأنه تمام الماهية المختصة به] أى ما هيته الذهنية ، والا فتمام ماهيته الخارجية الماهية الذهنية والتشخص على ما تقدّم ، أو يقال : المراد تمام ماهيـة نوعه على أن التحقيق أن المشخصات لواحق عارضة للماهية بها صارت الماهية فردا تأمّل . والمراد بكونها مختصة به أنه مقصور عليها لا يتجاوزها الى غيرها من الماهيات ، أو المراد أنها باعتبار انضمام المشخصات الخاصة لها مقصورة عليه لاتتجاوزه الى غيره من الأفراد [قوله مقول على كثيرين] أى على أفراد كثيرة : أورد عليه أنه لايخلو إما أن يراد الكثرة فى الخارج فقط أو فى الذهن فقط أو فيهما ، وعلى كلّ فلا يصحّ : أما الأوّل فلأنه يخرج عنـه مالا أفراد له خارجا كالشمس والعنقاء . وأما الثانى فلأنه يخرج عنه ماله أفراد ذهنية وخارجية كالانسان . وأما الثالث فلأنه يخرج عنـه ماخرج عنه على الأوّل ، وحينئذ فيلزم فساد تعريف النوع جمعا . وأجيب بأن المراد ما هو أعمّ : أى تارة ذهنا فقط ، وتارة ذهنا وخارجا كما أفاده الأبدى . وأقول : يمكن أن يجاب أيضا بأن المراد بالمقول الصالح لأن يقال ، وحينئذ دخلت الأقسام كلها كما لا يخفى ، وبهـذا الجواب اندفع اعتراض آخر على عبارته : وهو أن النوع كما يقال على الكثير يقال على الواحد . وأفاد العـلامة السنوسى فى مختصره أن الصنف أو الأصناف المتحدة الحقيقة كالشخص أو الأشخاص ، فيجاب عنه أو عنها بالنوع لكن يضمّ له فى الأوّل الوصف الذى

(١) لشموله العرض : كذا بخطه . وفى بعض النسخ لشموله الجوهر والعرض اهـ .

ـ مختلفين بالعدد دون الحقيقة) « خرج به الجنس » (فى جواب ماهو) خرج به الفصل والخاصة والعرض العامّ « مع أن الثالث » يخرج بما خرج به الجنس أيضا ، لكن الأنسب إخراجه بما خرجت به الخاصة لتشاركهما فى العرضية « والنوع » قسمان : إضافى « وهو المندرج تحت جنس » وحقيقى « وهو ماليس تحته جنس » كالانسان فبينهما عموم وخصوص من وجه، فيجتمعان فى نحو الانسان، فانه نوع إضافى لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان ، وحقيقى إذ ليس تحته جنس ، وينفرد الاضافى بنحو الجسم النامى « فان فوقه جنس » وهوالجسم المطلق، وتحته جنس وهو الحيوان ، وينفرد الحقيقى بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء «على القول بنفى جنسية الجوهر» (وإما غير مقول فى جواب ماهو «بل مقول فى جواب أىّ شىء هو» فى ذاته) أى جوهره (وهو الذى يميز الشىء) .

امتاز به عن غيره من الأصناف ، وفى الثانى تمام الوصف المشترك بين ذلك المتعدّد . فاذا سئل عن الزنجى بما هو كان الانسان الأسود جوابا عنه ، واذا سئل عن الزنجى والصقلى بما هما كان الانسان الأعجمى جوابا عنهما، ثم قال ولم أره منصوصا، وانما هو شىء ظهر لى فتأمّله، كتب عليه بعضهم تاملناه فوجدناه فاسدا ، لأنه ان كان السؤال عن الحقيقة فالجواب الانسان فقط ، وان كان عما يميز فالسؤال بأىّ لا بما [قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة] أى فقط ليخرج الجنس فانه يقال على ما ذكر مجموعا مع المخالف فى الحقيقة نحو ماز يد وعمرو وبكر والفرس [قوله خرج به الجنس] قد يقال خرج به خاصته أيضا ، والفصل البعيد، ويجاب بمثل ما تقدّم [قوله مع أن الثالث الخ] أى لأنه يقال على المختلفين بالحقيقة كما يقال على المتفقين فيها ، لكن فى غير الجواب نحو : زيد وعمرو وبكر ماشون ، وقوله لكن الأنسب الخ. قد يقال هو لم يدخل فى قوله مختلفين بالعدد الخ حتى يخرج بما بعده ، فالحق أن يقال : خرج بقوله بالعدد دون الحقيقة الجنس وخاصته والعرض العامّ والفصل البعيد . وقوله فى جواب ماهو يخرج الفصل القريب وخاصة النوع [قوله والنوع] أى من حيث هو أعمّ من الحقيقى والاضافى وليس التقسيم للنوع الاضافى حتى يلزم تقسيم الشىء الى نفسه وغيره فسقط ما اعترض به العلامة القليوبى [قوله وهو المندرج تحت جنس] أعمّ من أن يكون تحته نوع أو جنس وهى مادّة الانفراد أو يكون تحته أفراد فقط وهى مادّة الاجتماع [قوله وهو ماليس تحته جنس] الأولى ما ليس تحته نوع والا لزم كون الجنس السافل كالحيوان نوعا ، ويمكن أن يقال أراد الجنس اللغوى فيخرج الحيوان لأن تحته جنسا لغويا وهو الانسان . وأما الأصناف فليست أجناسا لغة بل أنواع لغة . وقوله ما ليس تحته نوع أعمّ من أن لا يكون فوقه جنس وهى مادّة الانفراد أو يكون فوقه ما ذكر وهى مادّة الاجتماع [قوله فان فوقه جنس] فى النسخ برفع جنس وحقه النصب الا أن يقال اسم إن ضمير الشأن والجملة فى محلّ رفع خبر على حدّ قوله :

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء

وقوله تعالى ـ إن هذان لساحران ـ . قال فى المغنى : وهذا التأويل ضعيف لأن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ، والمسموع من حذفه شاذّ إلا فى باب أن المفتوحة اذا خففت [قوله على القول بنفى جنسية الجوهر] أى وعلى القول بأن العقول العشرة أفراد لا أنواع والا كان نوعا إضافيا أيضا ولم يكن ماهية بسيطة على الأوّل تدبر [قوله بل مقول فى جواب أىّ شىء هو الخ] أى فى جواب السؤال بما ذكر . اعلم أن الطالب بأى لا يطلب بها تمام المشترك بين الماهية وشىء آخر ، وانما يطلب بها مميز الماهية عما يشاركها فيما يضاف إليه لفظ أىّ ، فاذا قيل : الانسان أى حيوان هو؟ كان سؤالا عن المشاركات فى الحيوان ، واذا قيل : أى موجود هو؟ كان سؤالا عن المشاركات فى الوجود . والسؤال بأى على ثلاثة أضرب : أحدها

« ولو

« ولو فى الجملة ـ (عما يشاركه فى الجنس » كالناطق بالنسبة الى الانسان ، وهو) أى المقول فى جواب ذلك (الفصل) وذلك لأنه اذا سئل عن الانسان بأىّ شىء هو فى ذاته كان الناطق جوابا عنه ، لأنه يميزه عما يشاركه فى الجنس ، وتبع فى اقتصاره على قوله فى الجنس المتقدمين بناء على أن كلّ ماهية « لها فصل ـ فلها جنس » . وذهب المتأخرون « الى زيادة أو فى الوجود ـ ومبنى الخلاف » على جواز تركب الماهية من أمرين متساويين وعدمه ، فمن جوّز تركبها من ذلك زاد ما ذكر « ومن لا فلا » (ويرسم) الفصل (بأنه كلى) دخل فيه سائر الكليات .

أن لا يزاد على قولنا أى شىء هو شىء . ثانيها أن يزاد قولنا فى ذاته . ثالثها أن يزاد قولنا فى عرضه ، فان كان الأول كان الجواب مايميز المسئول عنه مطلقا فصلا قريبا أو بعيدا أوخاصة ، وان كان الثانى كان الجواب الفصل وحده ، وان كان الثالث كان الجواب الخاصة وحدها ، إذا علمت ذلك فقوله فى ذاته لبيان أن السؤال عن الفصل الذى الكلام فيه يكون بقولنا : أى شىء الانسان فى ذاته ؟ فسقط قول القليوبى انه مستدرك ، لأن الكلام فى الذاتى ، والجارّ والمجرور حال من الضمير فى مقول : أى حالة كونه كائنا فى حقيقته : أى داخلافيها [قوله ولو فى الجملة] أشار به إلى أنه لافرق فى المميزللشىء بين أن يكون عن جميع ماعداه أو عن بعض ماعداه فيصحّ أن يجاب بأى فصل أريد قريبا أو بعيدا كالناطق والحساس والنامى ، فاذا قيل : الانسان أى شىء هو فى ذاته أجيب بأحد ما ذكر ، لأن المدار على التميز وهو حاصل بكلّ ما ذكر [قوله عما يشاركه فى الجنس] أى ولو بعيدا . وقوله كالناطق : أى عند من لم يجعله مقولا على غير الحيوان كالملائكة ، ويريد بالنطق الصفة المستلزمة صحة التميز العقلى ، والنظر اليقينى ، والتصوّر الخيالى ، فيكون فصلا للانسان فقط لا للملائكة لأنها جواهر مجرّدة : أما عند من جعله مقولا على الملائكة أيضا فهو جنس لافصل لشموله الناطق الحيوانى وغير الحيوانى كالملائكة ، وحينئذ فلا يصحّ التميزبه [قوله لها فصل] أى يميزها عما يشاركها فى الجنس لا فى الوجود ، لأن المشارك فى الوجود لايفتقر الى التميز بالفصل و إلا لزم التسلسل ، لأن الفصل أيضا موجود ، فالتميز أيضا يحتاج الى فصل آخر وهكذا ، هكذا قاله السعد وكأنه لا يصحّ ، لأن الفصل ليس من المشارك فى الوجود ، إذ هو جزء الماهية تأمّل [قوله فلها جنس] أى يجب أن يكون لها ذلك لعدم جواز تركب الماهية من أمرين متساويين : أما عكس ماذكر ، وهو أن كلّ ماهية لها جنس فلها فصل ، فلا خلاف بين الفريقين فيه [قوله الى زيادة أو فى الوجود] أى بناء على جواز التركب من المتساويين ، لأن كلا منهما حينئذ فصل مميز للماهية عن المشارك فى الوجود لا فى الجنس إذ لا جنس تدبر [قوله ومبنى الخلاف] أى بناؤه الخ : هذا البناء انما هو على ما ذكره الامام ، أما على ما ذكره الحكيم المحقق فليس مبنيا عليه ، لأنه قال : ان فصل الشىء ان اختصّ بجنسه كالحساس للحيوان بالنسبة الى الجسم النامى كان مميزا عما عداه عما يشاركه فى الوجود ، وان لم يكن مختصا بجنسه كالناطق للانسان عند من يجعله مقولا على غير الحيوان كالملائكة مثلا ، فهو مميز للانسان عن جميع مشاركاته فى الجنس لا عن جميع مايشاركه فى الوجود لأنه لايميزه عن الملائكة [قوله ومن لا فلا] أى ومن لايجوّز ذلك لايزيد ماذكروهم المتقدمون . واستدلوا على المنع بأدلة : منها أن الماهية لو تركبت مما ذكر فاما أن يحتاج كلّ منهما للآخر ، أويحتاج أحدهما للآخر ، أو لا يحتاج واحد منهما الى الآخر وكلّ فاسد : أما الأوّل فللزوم الدّور . وأما الثانى فللزوم ترجيح أحد المتساويين على الآخر من غير مرجح . وأما الثالث فلضرورة احتياج بعض أجزاء الماهية الى بعض فى وجود الماهية . قال بعض المتأخرين : يمكن أن يختار الأوّل ويدّعى أن الدور معىّ لا سبقىّ كما قالوا فى توقف الجوهر على العرض والعكس ، أويدّعى اختلاف جهة التوقف كما قالوا فى الهيولى والصورة ،

(يقال على الشيء » في جواب أيّ شيء هو « في ذاته) خرج به الجنس » والنوع ، لأنهما يقالان « في جواب ما هو » والعرض العامّ ، لأنه لا يقال في الجواب أصلا كما مرّ ، والخاصة لأنها انما تميز الشيء في عرضه لا في ذاته « والفصل قسمان » : قريب وهو ما يميز الشيء « عن جنسه القريب » كالناطق بالنسبة الى الانسان ، و بعيد وهو ما يميز الشيء في الجملة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان « فان قلت : يلزم » أن يكون الجنس فصلا لأنه يميز هذا التمييز . قلت : لا بعد فيه ان أتى به في جواب أيّ شيء هو في ذاته ، بخلاف ما اذا أتى به في جواب ما هو فله اعتباران بحسب السؤال « ثم ثنى بالعرضى » فقال :

فان توقف الهيولى على الصورة من جهة البقاء وتوقف الصورة على الهيولى من جهة الشكل والتعين . وقال بعض آخر : يمكن أن يختار الثاني و يمنع ما ذكر فيـه ، لأنه ربما يكون فيـه ما يقتضي الترجيح كالعلية [قوله يقال على الشيء] انما قال على الشيء وخالف نسق ما تقدّم ليشمل المقول على الأشياء المتفقة الحقيقة كالناطق ، والمقول على المختلفتها كالحساس والنامي [قوله في ذاته] حال من أيّ ،والمعنى هو من حيث المميز : أيّ شيء حال كونه كائنا في ذاته : أي حقيقته [قوله خرج به الجنس الخ] ظاهره أنه جعل المذكور قيدا واحدا مخرجا للأمور المذكورة ، والأولى جعله قيودا ثلاثة ، وهي يقال في جواب و إضافة الجواب الى ما بعده . وقوله في ذاته ، ويخرج بالأوّل العرض العامّ، لأنه لا يقال في الجواب : أي الاصطلاحي ،وهو جواب ما هو ، وجواب أي شيء هو ، ويخرج بالثاني الجنس والنوع ، و بالثالث الخاصة . و يمكن أن يكون مراد الشارح و يكون إخراج المذكورات على التوزيع إلا أنه يبعده تأخير العرض العامّ عن الجنس والنوع في الاخراج تأمّل [قوله في جواب ما هو] أي وان اختلفت جهة المقولية ، لأن الأوّل يقال بحسب الشركة فقط ، والثاني يقال بحسب الشركة والخصوصية معا كما تقدّم [قوله والفصل قسمان] أي الفصل من حيث هو لا بقيد كونه قريبا أو بعيدا فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره كما توهم . سمى الأوّل قريبا لأنه يميز عن المشارك في الجنس القريب، والثاني بعيدا لأنه يميز عن المشارك في الجنس البعيد [قوله عن جنسه القريب] أي صاحب جنسه القريب يعني المشارك فيـه ، وكذا يقال فيما بعده . وقوله في الجملة : أي عن بعض المشاركات كما هو ظاهر * بقي شيء آخر وهو أن الفصل ينقسم الى مقوّم ومقسم لأن له نسبة للنوع ولجنسه ، فان نسب الى النوع كان مقوّما له : أي داخلا في قوامه وجزءا له ، وان نسب الى الجنس كان مقسما له : أي محصلا منـه قسما ، وكلّ مقوّم للعالي مقوّم للسافل ، لأن نفس العالي مقوّم للسافل ومقوّم المقوّم مقوّم لأن جزء الجزء جزء ، وليس كلّ مقوّم للسافل مقوّما للعالي لأنه لو كان كذلك لم يكن بين العالي والسافل فرق ، وكلّ مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس ، لأن فصل السافل مقسم للعالي وهو لا يقسم السافل [قوله فان قلت يلزم الخ] هذا السؤال نشأ من قوله وهو ما يميز الشيء في الجملة كأنه قيـل : اذا اكتفى في الفصل بالمميز في الجملة يلزم أن يكون الجنس فصلا لأنه يميز الماهية في الجملة . وأجاب القطب بأنه يعتبر مع المقوليـة المذكورة في تعريف الفصل أن لا يكون المميز تمام المشترك ليخرج الجنس ، لكن يلزم عليه خروج بعض جزئيات الفصل البعيد ، فالأولى بل الصواب ما أشار اليـه الشارح من الجواب . وقوله لا بعد فيه : أي كون الجنس فصلا إن أتى به الخ : أي بأن كان مقصود الطالب تميز الماهية ، لا بيان تمام المشترك . وقوله بخلاف ما اذا أتى به الخ : أي بأن كان مقصود الطالب بيان تمام المشترك تدبر [قوله ثم ثنى بالعرضى] أي أتى به ثانيا بعد الاتيان بالذاتي أوّلا . والمراد بالعرضى هنا المنسوب لما يعرض للذات وهو الخارج عن الماهية قديما كان أو حادثا وهو مصطلح أهل الميزان لا المنسوب للعرض المقابل للجوهر كما هو مصطلح المتكلمين و بين التفسيرين عموم وجهيّ يجتمعان في نحو السواد والبياض ،

(وأما

(وأما العرضى ـ فاما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية » وهو العرض اللازم) « كالضاحك بالقوة » بالنسبة الى الانسان (أولا يمتنع) انفكاكه ـ عنها (وهو العرض المفارق) كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان (وكل واحد منهما « إما أن يختص بحقيقة واحدة ـ وهو الخاصة » كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة للانسان) لأنه بالقوة لازم لماهية الانسان « مختص بها » وبالفعل مفارق لها مختص بها ، وهذا مذهب المتأخرين . وأما المتقدمون « فشرطوا أن تكون الخاصة لازمة » غير مفارقة لأنها التى يعرف بها (وترسم) الخاصة (بأنها كلية) دخل فيها سائر الكليات (تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط) من الأفراد (قولا عرضيا) خرج به الجنس والعرض العام ، لأنهما يقالان على حقائق ، والنوع والفصل ، لأن قولهما على

و ينفرد الأول فى نحو القدرة ، والثانى فى نحو الناطقية : كذا حققه بعض مشايخنا [قوله وأما العرضى الخ] قيل يلزم على هذا التقسيم أن تكون الكليات سبعة لا خمسة . وأجيب بأن الغرض انما هو التقسيم الثانوى وأما الأولى فهو كتقسيم النوع والفصل الى قسمين كما تقدم [قوله فاما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية] أى لا يمكن ذلك فى الذهن بمعنى أنه لا يمكن ادراكها بدون ادراكه كالفردية للثلاثة والزوجية للأربعة أوفى الخارج بمعنى أنه لا يمكن وجودها بدونه فيه كالسواد للحبشى ، و يسمى الأول لازم الذهن ، والثانى لازم الوجود ، أو من حيث هى هى بمعنى أنه لا يمكن وجودها بأحد الوجودين منفكة عنه ككون احدى زوايا المثلث منفرجة والأخريين حادتين أو كون زواياه الثلاث مساويات لقائمتيه فانه اذا حصل فى الذهن أو فى الخارج لابد وأن يتصف بما ذكر ، و يسمى لازم الماهية [قوله كالضاحك بالقوة] الضاحك مشتق من الضحك : وهو انبساط الوجه مع انكشاف مقدم الأسنان من سرور النفس ، ولكون انكشاف مقدم الأسنان له دخل فى مسماه سميت مقدمات الأسنان ضواحك . والقوة فسرها بعضهم بامكان حصول الشىء مع انعدامه ، و بعضهم بامكان الحصول مطلقا : أى غير مقيد بالعدم وهو المراد هنا . ولا شك أن الضاحك بالقوة بهذا المعنى لازم للانسان ذهنا وخارجا . وأما الأول فلا يصح ارادته لعدم لزومه للانسان ذهنا ولا خارجا لحصول الضحك بالفعل له بالمشاهدة [قوله أو لايمتنع انفكاكه] أى يمكن انفكاكه عنها ولو فى وقت ما هو العرض المفارق : أى يمكن المفارقة سواء وقعت بالفعل بسرعة كحمرة الخجل أو بطء كالشباب أو لم تقع أصلا كالفقر الدائم لمن لم يمكن غناه عادة ، والفرق بين هذا و بين لازم الوجود كالسواد أن هذا ممكن الزوال ، وذلك غير ممكن الزوال تأمل [قوله إما أن يختص بحقيقة واحدة] أى بافرادها لأن الخاصة لاتلزم الماهية من حيث هى هى : أى بقطع النظر عن الأفراد ، والمراد بالحقيقة ما يشمل النوعية والجنسية كالضاحك فى الأولى والماشى واللون فى الثانية خلافا لمن قال انها لاتكون الا للنوع [قوله وهو الخاصة] قدمها على العرض العام لأن مفهومها وجودى ومفهومه عدمى ، لأن الخاصة ما اختص بحقيقة واحدة (1) والعرض مالم يختص بما ذكر ، وهى قسمان : خاصة حقيقية ويقال لها مطلقة : أى لم تقيد بشىء دون شىء كالضاحك للانسان ، واضافية : ويقال لها غير مطلقة وهى التى تكون بالنسبة الى شىء دون شىء كالماشى بالنسبة الى الانسان باعتبار كونه مقابلا للحجر لا باعتبار كونه مقابلا لبقية أنواع الحيوان [قوله مختص بها] أورد عليه أن الضحك مطلقا لا يختص بتلك الحقيقة لما قيل من أن الملائكة والجن يضحكون ويبكون أيضا . وأجيب بأن التحقيق عند الحكماء أن خالقهم لا يقتضى ضحكا ولا بكاء ، ولا ينافيه ما ورد فى السنة من نسبة الضحك الى الملائكة والى الجن لأن المراد به التعجب مجازا من باب إطلاق اسم المسبب على السبب [قوله فشرطوا أن تكون الخاصة لازمة] ظاهره

---

(1) والعرض مالم يختص : كذا بخطه ، والمراد العام كما صرح به فى بعض النسخ اه .

ماتحتهما ذاتي" لا عرضي" « ولا حاجة الى قوله فقط بعد واحدة ــ والخاصة قد تكون للجنس » كاللون للجسم ، وقد تكون للنوع كالضاحك للانسان « وكل خاصة لنوع » خاصة لجنسه « ولا ينعكس » (وإما أن يعمّ) كلّ من العرض اللازم والمفارق (حقائق فوق) حقيقة (واحدة « وهو العرض العام » كالمتنفس بالقوّة ، والفعل بالنسبة للانسان وغيره من الحيوانات) لأنه بالقوّة « لازم لماهيات الحيوانات » و بالفعل مفارق لها ، وعلى التقديرين هو غير مختص" بواحدة منها (ويرسم بأنه كلى) دخل فيه سائر الكليات (يقال « على ماتحت حقائق مختلفة » قولا عرضيا) خرج به الجنس لأن قوله على ماتحته ذاتي" لاعرضي"، والنوع والفصل والخاصة لأنها لا تقال إلا على حقيقة واحدة « قيل وانما كانت هذه التعريفات رسوما » للكليات لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التى ذكرناها ملزومات مساويات لها ، فحيث لم تتحقق الماهيات أطلق على تلك المفهومات الرسوم . قال العلامة الرازى : وهذا بمعزل عن التحقيق ، لأن الكليات أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها ، ووضعت أسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات ، فتكون هى حدودا على أن عدم العلم بأنها حدود لايوجب العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذى هو أعمّ .

بل صريحه أنهم شرطوا ذلك فى تسميتها خاصة وليس كذلك ، بل انما شرطوا ذلك فى الخاصة المعرّف بها لاشتراطهم التساوى بين المعرّف والمعرّف . وأما المتأخرون فلم يشترطوا ذلك ، لأن المدار عندهم على تصوّر المعرّف بوجه مّا ، وهو حاصل بالمفارقة [قوله ولا الى حاجة قوله فقط بعد واحدة] قد يقال الحاجة داعية اليه لأن قوله يقال على ما تحت حقيقة واحدة شامل للكليات الخمس . وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العامّ لكونهما يقالان أيضا على ما تحت حقائق . والظاهر أن الجنس خارج بقوله قولا عرضيا ، فالحاجة الى القيد انما هو بالنسبة للعرض العامّ تأمّل [قوله والخاصة قد تكون للجنس] لما قدّم المصنف أن الخاصة ما اختصّ بحقيقة واحدة وكان ظاهره أنها لاتكون للجنس أفاد أنها قد تكون له فيكون بمنزلة الاستدراك على كلام المصنف ، وقوله كاللون للجسم قد يقال : هو قائم بالجوهر الفرد أيضا ، لأن الجسم مركب منه ، والقائم بالكلّ قائم بأجزائه ، فلا يكون خاصة لهذا الجنس على أنه قد يقال : لا نسلم كون اللون لازما للجسم لأن بعض أفراده كالهواء والماء لا لون له [قوله وكلّ خاصة لنوع] كالضاحك للانسان خاصة لجنسه كالحيوان بمعنى أنها لا تتجاوزه الى غيره ، لأنه يلزم من عدم مجاوزته للخاصّ عدم مجاوزته للعامّ ضرورة أنه لو جاوز العامّ جاوز الخاصّ ، وليس المراد أن خاصة النوع توجد فى كلّ فرد من أفراد الجنس لعدم صحته [قوله ولا ينعكس] أى عكسا لغويا ، لأن بعض خواصّ الجنس لا يكون خاصة للنوع كالحياة الخاصة بالحيوان ، فانها ليست خاصة لنوعه كالانسان [قوله وهوالعرض العامّ] سمى بذلك لعمومه حقائق مختلفة [قوله لازم لماهيات الحيوانات] أى أنواعها فيكون عرضا عامّا لها بهذا الاعتبار . وأما بالنظر الى القدر المشترك بين الأنواع وهو الحيوان فانه خاصة لازمة له ان أخذ بالقوة، ومفارقة ان أخذ بالفعل [قوله على ما تحت حقائق مختلفة] أورد عليه أنه صادق على خواصّ الأجناس كالماشى للحيوان . وأجيب بأنها خاصة باعتبار نسبتها للجنس ، وعرض عامّ باعتبار نسبتها الى الأنواع كما سلف قريبا . والحاصل أن قيد الحيثية معتبر فى التعاريف . ثم اعلم أن الحقائق المختلفة ان كانت أجناسا كان الخارج عرضا عامّا للجنس كالسواد ، وان كانت أنواعا فقط كان الخارج عرضا عامّا للنوع ، وخاصة للجنس كالآكل والشارب [قوله قيل وانما كانت هذه التعريفات رسوما الخ] هذا إشارة الى سؤال وجواب . وحاصل السؤال لم أطلق المصنف على هذه التعريفات الرسوم دون الحدود ؟ وحاصل الجواب أنه انما أطلق عليها الرسوم لجواز أن يكون لهذه الكليات ماهيات وراء تلك المفهومات : أى خلافها يكون إطلاق الكليات عليها حقيقة ، وتكون ملزومة لتلك المفهومات مساوية لها ليصحّ التعريف بتلك

واعلم

« واعلم » أن غرض المنطقىّ معرفة ما يوصل الى التصوّر، وهو القول الشارح، أو الى التصديق وهو الحجة، ولكل منهما مقدّمة. ولما فرغ من مقدّمة الأوّل أخذ فى بيانه فقال.

القـــول الشارح

سمى به « لشرحه الماهية — ويقال له التعريف » ومعرّف الشيء « ما تستلزم معرفتـه معرفته » .
والتعريف: إما حدّ أو رسم، وكلّ منهما إما تامّ أو ناقص، ودليل حصره فى الأربعة أنه إما أن يكون بجميع الذاتيات فهو الحدّ التامّ « أو ببعضها » فالحدّ الناقص، أو بالجنس القريب والخاصة فالرسم التامّ.

المفهومات، فحيث لم تحقق تلك الماهيات: أى لم تعلم أطلق على تلك المفهومات الرسم. وقوله قال الامام الرازى الخ حاصله ردّ ذلك الجواب بوجهين: حاصل الأوّل لا نسلم ذلك الجواز، لأن تلك الكليات أمور اعتبارية: أى اعتبرها المعتبر، وهو الواضع وحصـل مفهوماتها، ووضع أسماءها بازائها فليس لها معان أخر غير تلك المفهومات. وحاصل الثانى الذى أشار اليه بقوله على أن عدم العلم الخ سلمنا الجواب المذكور، لكن انما يفيـد عدم العلم بتلك الماهيات، وعدم العلم بكونها حدودا وذلك لا يوجب العلم بكونها رسوما، فكان المناسب الاتيان بالتعريف الذى هو أعمّ من الحدّ والرسم لاحتمال كونها فى الواقع حدودا أو رسوما. وقوله بمعزل عن التحقيق: أى بمكان منعزل ومنفرد عن القول الحق. وظاهر كلام الشارح أن قوله وانما كانت رسوما الخ ليس من كلام الامام، وليس كذلك كما يعلـم من كلام الأبدى، وكان الأولى أن يقول: وانما كانت رسوما لأن المقولية عارضة لها خارجة عنها، والتعريف بالخارج رسم، وانما كانت خارجة لأن الجنس مثلا هو الكلىّ الذاتىّ للحقائق المختلفة قيل عليها أو لم يقل [قوله واعلم] أمر لكلّ من يتأتى منه العلـم وكثيرا ما يأتى به المحققون فى أوائل المباحث الدقيقة ليتنبه السامع لها أكثر من غيرها. وقوله أن غرض المنطقى: أى مقصوده من هـذا الفنّ. والحاصل أن مقصود المنطقى محصور فى شيئين: الأوّل مايوصل الى استحضار المجهول التصورى: وهو القول الشارح. والثانى مايوصل الى استحضار المجهول التصديقى وهو الحجة، ولكل من هذين الموصلين مقدمة: أى مباد، فمبادى الأوّل الكليات الخمس، ومبادى الثانى القضايا.

القـــول الشارح

الذى يشرح الماهية هو الحدّ التامّ، أما الرسم فلا يشرحها بل يميزها بوجه مّا فيكون إطلاقه على المعرّف مطلقا كما هنا من إطلاق الأخصّ على الأعمّ، أو يقال هو حقيقة فيما ذكر باعتبار أن الشرح بمعنى البيان والتمييز بالرسم بيان للماهية فى الجلة، وكذا يقال فى الحدّ الناقص [قوله لشرحه الماهية] ظاهره أن ذلك علة لمجموع قوله: القول الشارح وليس كذلك، فكان الأولى فى البيان سمى شارحا لشرحه الماهية [قوله ويقال له التعريف] أى التبيين: وهو مصدر أريد به اسم الفاعل: أى المعرّف كما أشار اليه بقوله ومعرّف الشىء الخ [قوله ما تستلزم معرفته معرفته] أى قول تستلزم معرفته معرفته: أى معرفة الشىء المعرّف، قيل عليه ان أريد بالمعرفة الثانية المعرفة بالكنه: أى بجميع الذاتيات صار التعريف غير جامع لخروج ماعدا الحدّ التامّ عنـه، وان أريد بالمعرفة المعرفة بوجه صار غير جامع أيضا لخروج الحدّ التامّ، وغير مانع لصدقه على الخاصة مع واحد من العرضيات من الرسم الناقص المركب منها ومن عرض آخر لأن هـذا جزء معرّف وجزء المعرّف ليس معرّفا، ولصدقه أيضا على القياس الاستثنائى. وأجيب بأن المراد بالمعرفة التصوّر مطلقا: أى بالكنه أو بوجه فدخل فيه الأنواع الأربعة وخرج القياس الاستثنائى فانه لايستلزم التصوّر كما هو ظاهر، لكن يبقى عليه دخول الخاصة مع أحد من العرضيات من الرسم الناقص فتأمله [قوله أو ببعضها] أى المساوى

« أو بغير ذلك » فالرسم الناقص « و بقي خامس » وهو التعريف اللفظي ، وهو ما أنبأ عن الشيء بلفظ أظهر مرادف مثل العقار الخمر ، وقد أخذ في بيان الأربعة فقال (الحدّ: قول « دالّ » على ماهية الشيء) « أي حقيقته الذاتية - (وهو الذي يتركب - من جنس الشيء » وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الانسان) لأنك إذا قلت ما الانسان ؟ فيقال الحيوان الناطق ، وكالجنس القريب حدّه كقولك في حدّ الانسان هو الجسم النامي الحساس « المتحرّك بالارادة » الناطق (وهو) أي الذي يتركب مما ذكر (الحدّ التامّ) أما كونه حدّا « فلأن الحدّ لغة المنع - وهو مانع من دخول الغير » فيه ، وأما كونه تامّا فلذكر جميع الذاتيات فيه ، وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم فانه انما يدلّ « على آثاره » كما سيأتي « وكلامه يدلّ » على تخصيص الحدّ بذوات الماهيات المركبات فتخرج البسائط .

للمعرف كالفصل القريب ولو مع غيره ماعدا الجنس القريب وإلا كان تامّا ، وما عدا العرضي كما يؤخذ مما يأتي ، وبما ذكرناه خرج الجنس وحده قريبا أو بعيدا ، والفصل البعيد لعدم المساواة للمعرف حينئذ [قوله أو بغير ذلك] أي كالجنس البعيد والخاصة ، أو والعرض العامّ وكالخاصة فقط أو العرض العامّ فقط ، أو الخاصة مع العرض العامّ [قوله و بقي خامس الخ] هذا نقض للحصر السابق بناء على عدم دخوله في الرسم ، والمحققون على دخوله فيه ، لأن لفظ الخمر في المثال خاصة من خواصّ العقار : ومثل ذلك ما زاده بعضهم من التعريف بالمثال والتقسيم ، لأنهما خاصتان للمعرف . وقوله ما أنبأ عن الشيء : أي دلّ عليه ، وقوله أظهر : أي عند السامع [قوله دالّ] أي بالمطابقة ، فخرج عن الحدّ القضية الدالة على عكسها ، والملزوم المركب الدالّ على لازمه البين ، والتعبير بدالّ يفيد أن المراد تعريف الحدّ اللفظي ، وقد يقال لا يفيده ، لأن القول العقلي دالّ على المعنى أيضا كما هو ظاهر . وقوله على ماهية الشيء : أي كلا كما في الحدّ التامّ ، أو بعضا كما في الحدّ الناقص . وأورد عليه أن التعريف حينئذ غير مانع لشموله الرسم التامّ ، و بعض أفراد الرسم الناقص كما يعلم مما يأتي وان أريد ، أو بعضا فقط كان غير جامع لخروج أكثر أفراد الحدّ الناقص ، وهو ما كان بالفصل القريب وغيره تأمّل . والمراد بالماهية مابه الشيء هو هو ، وهو الحقيقة منسوبة في الأصل إلى ماهي لأنه يسئل به عنها [قوله أي حقيقته الذاتية] . قال ق ل لوقال أي حقيقته وذاته لكان أولى : وذلك لايهامه أن الحقيقة غير الذات ، لأن المنسوب غير المنسوب اليه : اللهمّ إلا أن يراد بالذات الماصدق كما تقدّم تفصيله [قوله وهو الذي يتركب الخ] الضمير عائد الى الحد التامّ في ضمن مطلق الحدّ أو الى الحدّ السابق بمعنى الحدّ التامّ ويكون في كلامه استخدام ، ويحتمل رجوع الضمير الى مطلق الحدّ ، ويكون قوله والحدّ الناقص معطوفا على الذي ، وقوله وهو الحدّ التامّ معترض . والمراد بالتركب ما يشمل اللفظي والعقلي [قوله من جنس الشيء] أي إجمالا أو تفصيلا كما يعلم مما سيأتي [قوله المتحرّك بالارادة] . قال في شرح المطالع : لاحاجة اليه لاغناء حساس عنه ، وانما ذكرهما مع تلازمهما لأنه لم يعلم أيهما الذاتي والآخر اللازم ، ولو ذكر أحدهما صح التعريف ، غاية الأمر أنه لم يعلم كونه حدّا أو رسما [قوله فلأن الحدّ لغة المنع] أي وحينئذ فهو من إطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل ، أو من باب تسمية الشيء باسم صفته ، والعلاقة : التعلق [قوله وهو مانع من دخول الغير] أي لاشتماله على جميع الذاتيات الخاصة بالمحدود ، ومانع أيضا من خروج بعض أفراده عنه [قوله على آثاره] أي عوارضه وخواصه [قوله وكلامه يدلّ الخ] أي حيث عبر بالتركيب عما ذكر ، وكما يدلّ على ذلك يدلّ على تخصيصه أيضا بغير الماهية المركبة من أمرين متساويين على القول بجواز ذلك إذ لاجنس لها . واعلم أن الحقائق إما أن تكون بسيطة أو مركبة ، وكلّ واحدة إما أن يتركب عنها غيرها أو لا ، فالأوّل البسيط الذي لايتركب عن غيره ولايتركب منه غيره ، وهذا لايحدّ لكونه غير مركب ، ولايحدّبه غيره لكونه ليس جزءا لغيره

« فانها

« فانها إنما تعرف بالرسوم » لابالحدود « و يعتبر فى الحدّ التامّ » تقديم الجنس على الفصل ، لأن الفصل مفسر له ، ومفسر الشيء متأخر عنه . قيل : لا يمكن تعريف الحدّ « لئلا يلزم التسلسل » . وأجيب بمنع لزومه « لأن حدّ الحدّ نفس الحدّ » كما أن وجود الوجود نفس الوجود بمعنى أن حدّ الحدّ من حيث انه حد مندرج فى الحدّ « وان امتاز عنه باضافته اليه » - (والحدّ الناقص » وهو الذى يتركب « من جنس الشيء البعيد » وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) أما كونه حدّا فلما مرّ ، وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التامّ وهو الذى يتركب - من جنس الشيء القريب - وخواصه اللازمة له » كالحيوان الضاحك فى تعريف الانسان) أما كونه رسما فلأن رسم الدار أثرها . ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التى هى من آثار الشيء كان تعريفا بالأثر . وأما كونه تاما فلمشابهته الحدّ التامّ من حيث انه وضع فيه الجنس القريب .

كالواجب تعالى . والثانى البسيط الذى يتركب منه غيره ولا يتركب من غيره ، وهو البسيط الذى ينتهى اليه المركب بالتحليل ، وهذا يحدّ به لكونه جزءا من غيره ، ولا يحدّ لكونه غير مركب كالجوهر . والثالث المركب الذى لايتركب منه غيره ، وهذا يحدّ لكونه ذا أجزاء ، ولايحدّ به لكونه ليس جزءا لغيره كالانسان . والرابع المركب الذى يتركب منه غيره ، وهذا يحدّ لكونه مركبا ، ويحدّ به لكونه جزءا من غيره كالحيوان فظهر من هذا أن الحدّ لا يكون إلا للمركب [قوله فانها انما تعرف بالرسوم] أى الناقصة ، وأما التامّة فلا لاعتبار التركيب فيها من الجنس القريب وخواصه اللازمة له وهومناف للبساطة [قوله و يعتبر فى الحدّ التامّ] كان الأولى عدم التقييد بالتامّ ، لأن الحدّ الناقص أيضا كذلك . وقوله ومفسر الشيء متأخر عنه : أى لكونه محكوما به عليه والمحكوم به متأخر عن المحكوم عليه طبعا [قوله لئلا يلزم التسلسل] أى لأن تعريف الحدّ حدّ له ، فلو احتاج الحدّ الى حدّ لاحتاج حدّه الى حدّ ، وهكذا فيلزم التسلسل [قوله لأن حدّ الحدّ نفس الحدّ] أى فى المفهوم ، وذلك لأن الحدّ قول دالّ على الماهية ، وكذلك حدّ الحدّ قول دالّ على ماهية بالحدّ فما كان تعريفا للحدّ يكون تعريفا لحدّه ، وحينئذ فلا تسلسل انما يلزم التسلسل أن لو أريد الحدّ ماصدقه ، وقلنا انه يعرف ، على أنا لو سلمنا إرادته ، وقلنا بما ذكر لا نسلم التسلسل إلا لوكان لاينتهى الى معرّف معروف ونحن نشترط انتهاءه اليه ، كما أنا فى مقدّمات البراهين نشترط انتهاءها الى الضرورة لئلا يلزم التسلسل ، على أن التسلسل فى الأمور الاعتبارية لانقطاعه بانقطاع الاعتبار غير محال . وقوله كما أن وجود الوجود نفس الوجود : أى فى المفهوم أيضا . وقوله مندرج فى الحدّ : أى فيما يطلق عليه هذا اللفظ بمعنى أن هذا اللفظ كما يطلق على نفس الحدّ يطلق على حدّه ، وليس المعنى كونه فردا من أفراده حتى يلزم عليه كون الخاصّ نفس العامّ كما توهمه بعضهم فاعترض على الشارح . والحاصل أن حدّ الحدّ من حيث مفهومه لا باعتبار عارض كونه حدّ الحدّ هو نفس الحدّ من حيث مفهومه لاندراجهما تحت لفظ الحدّ [قوله وان امتاز عنه باضافته إليه] أى وتلك الاضافة عارضة خارجة عن المفهوم ، فلا تقدح فى النفسية المذكورة تأمّل [قوله والحدّ الناقص] معطوف على الذى كما تقدم ، أو مبتدأ خبره كالجسم الناطق الخ ، أو خبره محذوف : أى من القول الشارح أو غيرذلك [قوله من جنس الشيء البعيد] أى بمرتبة أو أكثر ، وكلما كان أبعد كان أنقص . وقوله فلعدم ذكر الخ : أى لنقص بعض الذاتيات فيه ، وكان الأولى التعبير بما ذكر كما لا يخفى [قوله من جنس الشيء القريب] التقييد بالقريب أحد مذهبين . والمذهب الثانى عدم التقييد وعليه فيتعدّد الرسم التامّ [قوله وخواصه اللازمة له] أى البينة الثبوت له والانتفاء عن غيره و إلا لم يكن تصوّره سببا لاكتساب تصوّر الملزوم فلا يكون معرفا فلا يكون رسما ، وخرج باللازمة المفارقة كالضاحك بالفعل فانه أخصّ من الانسان فلا يصحّ رسمه به ، ثم جمع

« وقيد بأمر مختص بالشيء » (والرسم الناقص وهوالذي يتركب «من عرضيات ـ تختص جملتها) ـ وإن لم تختص رسم كل منها (بحقيقة واحدة « كقولنا في تعريف الانسان » انه ماش على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع) أما كونه رسما فلما مر ، وأما كونه ناقصا « فلعدم ذكر جميع » أجزاء الرسم التام ، وبقيت أشياء مختلف فيها : منها التعريف بالعرض العام « مع الفصل » كالماشي الناطق بالنسبة للانسان ، أو بالفصل وحده ، أو مع الخاصة كالناطق ، أو الناطق الضاحك بالنسبة للانسان « والأكثرون على أن كلا منها حد ناقص » ومنها التعريف .

الخواص ليس شرطا في الرسم ، ولذا اقتصر القطب على الخاصة الواحدة ، وقد يقال : الجمعية باعتبار المواد أو للجنس [قوله وقيد بأمر مختص بالشيء] أي وهو الخاصة كما قيد في الحد التام بالفصل القريب وهومختص بالمعرف [قوله من عرضيات] أفاد بالجمع أنه لاتكفي الخاصة الواحدة وهومذهب المتقدمين لأنهم منعوا التعريف بالمفرد [قوله تختص جملتها] أفاد أن العرض العام لا يقع وحده معرفا ، ولو تعدد بأن كانا عرضين عامين أو أكثر ، إذ لا تختص جملته بحقيقة واحدة كتعريف الانسان بأنه ماش متنفس . والظاهر أن ذلك ممتنع حتى على مذهب من يجوز التعريف بالأعم تأمل [قوله وان لم تختص الخ] صادق بأنه لا يختص شيء من آحادها بالمعرف كتعريف الانسان بما عدا الوصف الأخير من المثال ، و بما اذا اختصت واحدة كالمثال بتمامه ، وحينئذ فالأحسن وقوعها أخيرة كما فعل المصنف ، و بما إذا اختصت كل واحدة كما هو مقتضى الغاية كتعريف الانسان بأنه كاتب بالقوة ضحاك بالطبع ، فالصور ثلاثة [قوله كقولنا في تعريف الانسان الخ] . أورد بعضهم عليه أنه تعريف بخاصيتين: احداهما مركبة وهي ما عدا الوصف الأخير ، والأخرى مفردة وهي الوصف الأخير ولم يشترط أحد في الرسم الناقص التركيب من خاصتين . وأجيب بأنه على تسليم هذا النفي الكلي لايلزم من عدم اشتراط ذلك عدم صحة أن يقال : و يطلق على مجموع ذلك بعد وجوده أنه رسم ناقص لأن المراد قصد التميز ، وهذا المجموع أقوى في التميز من غيره وذلك لاينافي كون التعريف ببعضه عند افراده كافيا . وقوله ماش على قدميه خرج الماشي على أربع أو ثلاث أو أكثر كالدود المتولد من السرجين ، وخرج أيضا الماشي على بطنه كالحية . وقوله عريض الأظفار خرج مدورها كالطير . وقوله بادي البشرة : أي ظاهرها خرج مستورها بالوبر كالابل و بالصوف كالغنم و بالشعر كالمعز . وقوله مستقيم القامة خرج غيره ، فكل واحد من هذه الأوصاف لايختص بالانسان لحصول الأول لنحو الدجاج ، والثاني لنحو البقر . والثالث لنحو الحية . والرابع لنحو الشجر. وأما مجموعها فمختص به . وقوله ضحاك بالطبع : أي بالقوة هذا مختص بالانسان. ونوزع فيه بأن النسناس يضحك كما يضحك الانسان . قال العلامة السنوسي : لايقال المراد بالضحك ما يكون مسببا عن التعجب القلبي وهو مختص بالانسان ، وضحك ما ذكر صوري لاحقيقي . لأنا نقول : بل هو ضحك حقيقة لأنهم حكوا عنه أنه إنما يضحك إذا رأى أو سمع ما يتعجب منه [قوله فلعدم ذكر جميع الخ] أي لأنه لم يذكر فيه الجنس القريب [قوله مع الفصل] أي القريب بقرينة المثال ، وكذا يقال في قوله أو بالفصل وحده [قوله والأكثرون على أن كلا منها حد ناقص] أي والأقلون على أنها رسم لخلوها عن الجنس قال بعض مشايخنا وهو واضح في غير التعريف بالفصل وحده ، وكلام السيد سعيد قدورة يقتضي أن مقابل ما ذكره الشارح في الفصل مع الخاصة أو مع العرض العام عدم اعتبارهما : أي فليس لهما اسم خاص وزعم أنه مذهب الأكثر خلافا لما يفيده كلام الشارح من أنه مذهب الأقل . قالوا لأن المقصود من التعريف منحصر في أمرين : وهما الاطلاع على ذاتيات الشيء وتميزه عما عداه ، والعرض العام لا يفيد شيئا منهما في الثاني والتميز حصل بالفصل في الأول مع زيادة الاطلاع على بعض الذاتيات فتصير الخاصة حينئذ ضائعة فعامت

« بالعرض

« بالعرض العامّ مع الخاصة » كالماشى الضاحك بالنسبة للانسان ، أو بالخاصة وحدها « المساوية للمرسوم – والأكثرون على أن كلا منهما رسم ناقص » . واعترض بأن التعريف بالرسم ممتنع ، لأن الخارج انما يعرّف الشىء اذا عرف اختصاصه به . وفيه دور « لتوقف معرفة كلّ منهما » حينئذ على معرفة الآخر . « وأجيب بمنع الحصر المذكور » لجواز أن يكون بين الشىء ولازمه ملازمة بينة بحيث ينتقل الذهن منه اليه لتحقق اختصاصه به فى الواقع وان لم يعرف ، « وبما تقرّر علم أن التعريف لا يكون بغير القول » كالاشارة والخط . ثم أخذ فى بيان الحجة ومقدّماتها .

من مجموع ذلك أن المذاهب ثلاثة ، وأما التعريف بالفصل وحده فمقابل ما ذكره الشارح أنه لايصحّ التعريف به لكونه مفردا ، والتعريف به وحده لايفيد وهو مذهب الشيخ ونسبه للمحققين ، واستدلّ عليه الأصبهانى بأن الشىء المطلوب تصوّره لا بدّ وأن يكون مشعورا به بوجه مّا وإلا امتنع طلبه لأن المجهول من كلّ وجه يستحيل طلبه ، فذكر الجنس يحصل الشعور به ، وذكر الفصل أوالخاصة بعده يحصل تصوّره فبان أن تصوّر المطلوب انما يحصل بالمؤلف لا بالمفرد . قال بعض المحققين وفيه نظر لأن تصوّر المطلوب بوجه ما ليس جزءا من التعريف وانما هو شرط فيه والشرط خارج تأمّل [قوله بالعرض العامّ مع الخاصة] ظاهره أن هذا غير داخل فى كلام المصنف وليس كذلك إذ تعريفه للرسم الناقص يشمله وتمثيله بما ذكره لايخصصه ، ويمكن أن يجاب بأن تعريفه الرسم الناقص بما ذكر ليس للمتفق عليه بل له وللمختلف فيه [قوله المساوية للمرسوم] أى فى الصدق ، وخرج به الخاصة التى هى أخصّ من المرسوم كالضاحك بالفعل للانسان ، وهذا القيد وان لم يذكره فيما سبق فالظاهر اعتباره [قوله والأكثرون على أن كلا منهما رسم ناقص] مقابله أن الصورة الأولى غير معتبرة كما لم يعتبر العرض العامّ مع الفصل وأن الصورة الثانية لايصحّ التعريف بها لأن التعريف بالمفرد لايصحّ وقد تقدّم مافيه . قال بعض شرّاح الشمسية ولمن اعتبر هذه الأقسام : يعنى الفصل مع الخاصة أو العرض العامّ أو الخاصة مع العرض العامّ أن يقول لا نسلم أن المقصود من التعريف الاطلاع على الذاتيات أو التمييز فقط بل منه الاطلاع على الخواصّ والأعراض ، فان فى معرفتها إعانة على كمال معرفة من هى له ، اذا علمت ذلك فاعلم أن الصور ترتقى الى أربع وستين صورة حاصلة من ضرب ثمانية فى ثمانية ، وذلك أن الجنس إما قريب أو بعيد والفصل كذلك ، والخاصة إما لازمة أومفارقة والعرض العامّ كذلك : فهذه ثمانية مضروبة فى مثلها ، والسالم من التكرار منها سبع وعشرون صورة قد تعرّض القوم لبعضها صريحا وتركوا البعض الآخر احالة على فهم الماهر [قوله لتوقف معرفة كلّ منهما الخ] أى من الشىء كالانسان ومن الخارج المختصّ به كالضاحك ، إذ لا يعرف كونه خاصا بالانسان إلا اذا عرف الانسان كما هو ظاهر ولا يعرف الا اذا عرف اختصاصه به لكونه معرّفا له [قوله وأجيب بمنع الحصر المذكور] أى فى قوله إنما يعرف الشىء الخ ، وأسند ذلك المنع بقوله لجواز الخ ، وظاهره أن حصول تصوّر اللوازم البينة من الملزومات مما نحن فيه وليس كذلك لأن المراد باستلزام تصوّر المعرّف تصوّر الشىء أن يكون تصوّر الشىء حاصلا من تصوّره ومكتسبا منه بوجه مخصوص بأن يوضع المطلوب التصوّرى المشعور به بوجه ، ثمّ يعمد الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها مايؤدّى اليه فتدبر [قوله لا يكون بغير القول] ان أراد به القول اللفظى فممنوع لما تقدّم ، وان أراد به الأعمّ فلم لايجوز التعريف بالخط مع أنه يدلّ على اللفظ الدالّ على المعنى تأمّل . واعلم أنه لايجوز التعريف بالأعمّ عموما وجهيا أو مطلقا لكونه غير مانع من دخول غير أفراد المحدود فيه ، ولا بالأخصّ لكونه غير جامع لأفراد المحدود فيوهم أن بعض أفراده ليست منه ، وقيل لأن الأخصّ أخفى لكونه أقلّ وجودا فى العقل وذلك أن وجوده فى العقل مستلزم لوجود العام لكونه جزءا منه ولا عكس . وأيضا شروط الخاصّ ومنافياته أكثر ، فان كل

« مبتدئا بمقدّماتها » فقال .

القضايا

« جمع قضية ـ ويعبر عنها بالخبر » (القضية : قول) .

شرط ومناف للعامّ شرط ومناف للخاصّ ، وما كانت شروطه ومنافياته أكثر كان وجوده فى العقل أقلّ فيكون أخفى بهذا الاعتبار . واذا علم أن الأعمّ والأخصّ لا يصلحان للتعريف فالمباين بطريق الأولى لكونه فى غاية البعد عنه ، ولا يجوز التعريف بالمساوى جلاء وخفاء ولا بالأخفى لأنه يجب أن يكون المعرِّف أقدم من المعرَّف لأنه علة له ، والعلة مقدّمة على المعلول فيجب أن يكون أوضح منه ، لأن المساوى حاصل مع مساويه والأخفى متأخر عنه ، ويجب أن لا يشتمل على المجاز والمشترك الامع قرينة معينة للمراد ولا على الحكم ان أخذ من حيث هو حكم ، وأما ان أخذ من حيث انه وصف مميز فلا جناح فيه كتعريف الكسب بأنه تعلق القدرة الحادثة بالمقدور فى محلها مقارنة له من غير تأثير ، فالقيد الأخير من أحكام القدرة أخذ من حيث انه مميز ، وكتعريف ابن مالك للحال بأنها وصف فضلة منتصب الخ ، فالانتصاب حكم للحال أخذ من حيث انه وصف مميز ، ومثل الحكم أو التى لغير التقسيم بأن كانت للشك أو لابهام : وذلك لأنها تنافى ما قصد من التحديد وهوالبيان . أما التى للتقسيم فيجوز وقوعها فى التعريف لأنها تفيد أن المذكور حدّان أوحدود لأمور متخالفة فى الحقيقة مشتركة فى مطلق الماهية فتفيد أن قسما من الماهية حدّه كذا ، وقسما حدّه كذا الخ . وذهب بعضهم الى امتناعها فى الحدّ لا فى الرسم . قال لأن الشىء الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البدل ، ولا يمتنع أن يكون له خاصتان كذلك ، و بالتأمّل فيما تقدّم يعلم ردّه * بقى شىء آخر : وهوأن الحدود من الأشياء التى لا يقام عليها دليل ولا تقابل بالمنع والا لوجب على الحادّ إقامة الدليل عليه ولا قائل به ، وطريق المنازعة فيه أن يعارض بحدّ آخر أرجح أو مساو ، و بأنه غير مطرد أو غير منعكس الى غير ذلك مما يجب فى الحدود اجتنابه وهذا كله فى الحدود الحقيقية : أما اللفظية كأن يقال : الانسان فى اللغة الحيوان الناطق ، والصلاة فى الشرع : الأقوال والأفعال الخاصة ، فتقابل بطلب صحة النقل ان لم يقم عليها دليلا والا توجه على القائل المنوعات الثلاثة المذكورة فى علم المناظرة ، وهى المنع والنقض الاجمالى والمعارضة لأنه مدع حينئذ : وهذا آخر مايسره الله من الكلام على التصوّرات ، وأرجو من فضل الله وكرمه أن يسهل علينا الطريق فى الكلام على التصديقات [قوله مبتدئا بمقدّماتها] أى القضايا لتوقف معرفة الحجة على معرفة القضايا وأحكامها .

القضايا

[قوله جمع قضية] أى كمطايا ومطية : سميت بذلك لأنه قضى وحكم فيهابشىء على شىء فهى فعيلة بمعنى مفعولة ولذا لحقتها التاء حيث لا موصوف ظاهر ، أو مدلول عليه بقرينة ، وتركت الصلة : أى فيها لكثرة الاستعمال [قوله و يعبرعنها بالخبر] أى لاحتمالها الصدق والكذب ، وتسمى أيضا مقدّمة من حيث انها جزء قياس إذ هى حينئذ طريق للنتيجة ومقدّمة إليها ، وتسمى مطلوبا من حيث كون المتكلم يقيم عليها الدليل ، أومن جهة أن السامع يطلب من المتكلم إقامة الدليل عليها ، ويسمى هذا الطلب منعا فى مذهب النظار ونقضا تفصيليا ، والحمل على الثانى أولى ، وتسمى نتيجة من حيث حصولها عن الدليل ولا منافاة بين هذا ومايأتى من أن المراد بالنتيجة المعنى المعقول ، لأنه الذى يلزم القياس ، لأن النتيجة كما تطلق على ذلك تطلق على اللفظ الدال عليه كالقضية ، وتسمى مسئلة من حيث انها يسئل عنها : أى عن حكمها فالذات واحدة ، واختلاف العبارات باختلاف

« دخل

« دخل فيه الأقوال التامّة » والناقصة (يصحّ أن يقال لقائله ـ انه ـ صادق فيه أو كاذب) خرج به الأقوال الناقصة « والانشائيات » من الأمر والنهي والاستفهام وغيرها . والمراد بالقول هنا « المركب تركيبا لفظيا » في القضية اللفظية ، أو عقليا في القضية العقلية (وهي) أي القضية (إما حملية) ـ وهي التي يكون طرفاها مفردين » بالفعل أو بالقوّة ، موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب) أو سالبة كقولنا : زيد ليس بكاتب « وسميت حملية » باعتبار طرفها الأخير (وإما شرطية) وهي التي .

الاعتبارات [قوله دخل فيه الأقوال التامّة الخ] أي بقطع النظر عن المادّة والقائل والا لو ردّ نحو : الجزء أقلّ من الكل . وقول الله ونبيه وقول مسيلمة ، ولذا زاد بعضهم في التعريف قيد لذاته لادخال مالا يحتمل الا الصدق كالأول والثاني والثالث ، ومالا يحتمل الا الكذب لا لذاته : كالرابع ولاخراج الانشائيات المحتملة للصدق والكذب بالنظر لاستلزامها خبرا [قوله يصحّ أن يقال لقائله] أي بحسب نفس الأمر واللام بمعنى في ، وليست صلة ليقال ، والا لو وجب أن يقال انك الخ كما أفاده العصام [قوله صادق فيه أو كاذب] لا يخفى ما فيه من سوء الأدب بالنسبة لقول الله تعالى وقول نبيه إذ لايصحّ أن يقال لقائله ذلك فلو حذف قوله أو كاذب كما فعل صاحب السلم لسلم من ذلك ، والصدق مطابقة النسبة الحكمية للواقع وان لم تطابق الاعتقاد كما هو مذهب الجهور ، أو لاعتقاد المخبر وان لم تطابق الواقع كما هو مذهب النظام ، أو لهما كما هو مذهب الجاحظ . والكذب عدم المطابقة لما ذكر . وأورد على التعريف أن القضية هي الخبر ، والصدق هو الخبر المطابق ، والكذب هو الخبر الغير المطابق فهما نوعان للخبر وقد أخذا في تعريفه وذلك دور لتوقف كلّ منهما حينئذ على معرفة الآخر ، ولذا عرّف بعضهم الخبر بما له نسبة خارجية ، و بعضهم عرفه بما يحصل مدلوله خارجا بدونه . وأجيب بأن الصدق والكذب لما اشتهرا في المحاورات لم يحتاجا الى تعريف فلم يتوقفا على الخبر فلا دور . و بعضهم أجاب بأن المعرّف القضية لانفس الخبر فلا دور ، وكان هذا غير كاف في دفعه لما علمت من أن القضية هي الخبر [قوله والانشائيات] ظاهره أنها قول تامّ عند أهل هذا الفنّ وان كانت من قبيل التصوّر الخالي عن الحكم [قوله المركب تركيبا لفظيا الخ] ظاهره أن القول حقيقة فيهما ، ويحتمل أن يكون حقيقة في اللفظي مجازا في العقلي أو بالعكس وهو الأولى لأنه المرجح عند الأصوليين . وردّ بأن الترجيح المذكور انما هو فيما اذا تيقنت الحقيقة في أحدهما والا كان حمل أحدهما على المجاز ترجيحا من غير مرجح * بقي احتمال آخر ، وهو أنه مجاز فيهما حقيقة في شيء آخر ولم يتعرّضوا له لبعده [قوله إما حملية الخ] قسم المصنف القضية الى أقسام ثلاثة تبعا للشيخ في الاشارات ، وقسمها الخونجي إلى قسمين : حملية وشرطية ثمّ قسم الثانية الى متصلة ومنفصلة وهو الأولى لأن الأخيرين قسمان للشرطية فهو تقسيم ثانوي ، ثمّ هذا التقسيم من تقسيم الجنس الى أنواعه . وقال الشيخ الى أصنافه ولاخلاف في المعنى لأنه اذا نظر الى القضية من حيث معناها كانت متحدة ، وانما تختلف بالعوارض التركيبية وان نظر اليها من حيث التركيب والصورة كانت مختلفة والنظر الثاني أولى بالقبول لأن أهل الميزان انما يعتبرون صورة القضية لامعناها من غير تركيب تدبر [قوله وهي التي يكون طرفاها مفردين] أي بعد حذف الأدوات الدالة على ارتباط أحدهما بالآخر . وقوله أو بالقوّة أي بأن يمكن التعبير عنهما بألفاظ مفردة ، وانما زاده ليدخل في الحملية نحو قولك : الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه وزيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم ، والشمس طالعة يلزم النهار موجود فانه يمكن التعبير عن الطرفين فيها بألفاظ مفردة ، وأقلها هذا ذاك تدبر [قوله وسميت حملية الخ] وجه التسمية ظاهر في الموجبة . وأما السالبة فلا حمل فيها إلا أن يقال كثيرا ما يسمون الأعدام بأسماء ملكاتها ان لم يظهر وجه التسمية فيها ، وانما لم تسم وضعية باعتبار طرفها الأوّل لكون النسبة المقصودة انما تفهم من المحمول مع كون الغالب فيه الاشتقاق :

« لايكون طرفاها مفردين » وهي إما (متصلة) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير أخرى ، والأولى موجبة (كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) والثانية سالبة كقولنا « ليس إن كانت» الشمس طالعة فالليل موجود ، وسميت شرطية «لوجود حرف الشرط» فيها، ومتصلة لاتصال طرفيها «صدقا» ومعية (وإما شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فيها «بالتنافى بين القضيتين» أو بنفيه ، والأولى موجبة (كقولنا : العدد اما أن يكون زوجا أو فردا) والثانية سالبة كقولنا ليس إما أن يكون هذا الانسان أسود ، أو كاتبا ، وسميت شرطية تجوّزا لوجود « الربط الواقع بين طرفيها بالعناد » ومنفصلة لوجود حرف الانفصال فيها، وهو إما الذى صير القضيتين قضية واحدة (و) للقضية ثلاثة أجزاء فـ(الجزء الأوّل من الحلية يسمى موضوعا) لأنه وضع ليحكم عليه بشيء (والثانى محمولا) لحمله على شيء . والثالث « النسبة » الواقعة بينهما ، وقد يدل عليها بلفظ ، واللفظ الدالّ عليها «يسمى رابطة » لدلالته على النسبة الرابطة ، والرابطة تارة تكون اسما كلفظ هو ، وتسمى رابطة «غير زمانية » وتارة تكون فعلا ناسخا للابتداء ككان ووجد ، وتسمى رابطة زمانية ، فالحلية باعتبار الرابطة «إما ثنائية » أو ثلاثية لأنها إن ذكرت فيها فثلاثية ، وإن حذفت لشعور الذهن بمعناها أو لعدم الاحتياج إليها « كقام زيد » فثنائية . والمراد بالجزء الأوّل المحكوم عليه وإن ذكر آخرا ، وبالثانى المحكوم به وإن ذكر أوّلا نحو : عندى درهم (والجزء الأوّل من الشرطية يسمى مقدّما) لتقدمه لفظا «أو حكما» (والثانى تاليا) لتلوّه الأوّل : أى تبعيته له . والمراد بالأوّل « الطالب للصحبة » وإن ذكر آخرا ، وبالثانى

أما الموضوع فلا يفهم منه إلا الذات [قوله لا يكون طرفاها مفردين] أى لا بالفعل ولا بالقوة : وذلك لأن الشرطية لا يمكن أن يوضع موضعها مفرد ، لأنه لايمكن استفادة ملاحظة المحكوم عليه وبه ، والنسبة الحكمية من المفرد على التفصيل [قوله ليس ان كانت الخ] فهذه القضية حكم فيها بأن وجود الليل عند طلوع الشمس غير ثابت لعدم التلازم بينهما [قوله لوجود حرف الشرط] أى أداته مطلقا ، لأن اللفظ المقتضى للربط قد يكون اسما [قوله صدقا] أى فى الصدق ، ومعية : أى مصاحبة فى المتصلة . وأما المنفصلة فالحكم بين طرفيها بالمعاندة [قوله بالتنافى بين القضيتين الخ] أما التى لا تنافى فيها بينهما فليست من المنفصلات ، وان وجد فيها إما كقولنا : رأيت إما زيدا وإما عمرا ، وقولنا : العالم إما أن يعبد الله وإما أن ينفع الناس ، وذلك لأن الشيخ فى الاشارات صرّح بأن غير الحقيقى من المنفصلات قد يكون له أصناف غير مانعة الجمع ومانعة الخلوّ [قوله للربط الواقع بين طرفيها بالعناد) أى بالنسبة للربط الحقيقى [قوله النسبة] أى الايقاع والانتزاع ولا يحتاج إلى رابط للنسبة التى هى التعليق ، لأن رابطة النسبة الأولى مستلزمة لها ، فعلمت مما قرّرناه أن أجزاء القضية أربعة : المحكوم عليه ، والمحكوم به ، والنسبة الحكمية التى هى مورد الايجاب والسلب ، والايقاع والانتزاع [قوله يسمى رابطة] أى تسمية للدالّ باسم المدلول [قوله غير زمانية] انما لم تسمّ رابطة اسمية لكونها بالاسم ، لأنه لا حجر فى الاصطلاح وان كان ماذكر أنسب [قوله إما ثنائية] أى لفظا وتقديرا كقولك : الانسان قائم ، أو ثنائية لفظا ثلاثية تقديرا كقولك : الانسان جسم ، لأن المحمول لما كان جامدا احتاج الى تقدير ما يربطه بالموضوع لكونه لا يتحمل ضميرا : وذلك المقدّر هو الرابطة ، ومحله التوسط بين الموضوع والمحمول . وقوله أو ثلاثية : أى لفظا ومعنى كقولك : الانسان هو جسم ، أو ثلاثية لفظا ثنائية معنى كقولك : زيد هو يقوم فان وجود الرابطة هنا كالعدم لكون المحمول متحملا للضمير الذى يحصل به الربط فلا حاجة الى ذكر هو ، وبذلك علمت أنه ينبغى أن لا يصرّح بالرابطة عند كون المحمول مشتقا خوفا من التكرار [قوله كقام زيد] أى فان الحركة الاعرابية دالة على النسبة فلا حاجة للرابطة [قوله أو حكما] أى رتبة بأن كان مؤخرا فى اللفظ [قوله الطالب للصحبة] أى وهو المقرون بحرف الشرط

المطلوب

المطلوب لها وإن ذكر أوّلا كما مرّ نظيره (والقضية) بحسب إيقاع ـ النسبة وانتزاعها (اما موجبة كقولنا زيد كاتب ، واما سالبة كقولنا : زيد ليس بكاتب) والموجبة اما محصلة وهى الوجودية ، أو معدولة وهى ما ليست كذلك ، وسميت معدولة « لأن حرف السلب » عدل به « عن أصل مدلوله وهو السلب » وجعل حكمه حكم مابعده ، فقيل فى الموجبة المعدولة موجبة « ثم المحصلة » إما محصلة بطرفيها بأن يكونا وجوديين أومحصلة بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط ، والمعدولة كذلك، فمحصلة الطرفين نحو : كلّ انسان كاتب ومعدولتهما نحو « كلّ لا انسان لا كاتب » ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو : كلّ انسان هو لا كاتب . لأن كلّ انسان وجودىّ حكم عليه بأمر عدمىّ ، ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو : كلّ لاحيوان جماد ، لأن جمادا وجودىّ حكم به على أمر عدمى ، والسالبة أيضا اما محصلة أو معدولة ، وكلّ منهما إما بطرفيها أو بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط ، فمحصلة الطرفين نحو : الانسان ليس بكاتب ، لأن طرفيها وجوديان ، وقد سلب فيها أمر وجودىّ عن أمر وجودىّ ، ومعدولتهما نحو : كلّ ما كان غير كاتب ليس غير ساكن الأصابع لأنه سلب فيها أمر عدمىّ عن أمر عدمىّ ، ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو : الانسان ليس غير كاتب ، فحرف السلب الثانى جزء من المحمول ، وبه صار المحمول عدميا ، والأوّل خارج عن المحمول ، وهو الدالّ على قطع النسبة بين الطرفين ، ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو : كلّ ماليس بحيوان ليس بانسان ، ومرادهم عند الاطلاق بالمحصلة مالا عدول فيها أصلا، وهى محصلة الطرفين ، وبالمعدولة ما فيها عدول سواء كانت بطرفيها أم بأحدهما . واعلم أن الموجبة محصلة كانت أو معدولة « تقتضى وجود الموضوع » بخلاف السالبة ، وكلّ ذلك مبسوط فى المطوّلات (وكلّ واحدة منهما) أى من الموجبة والسالبة (إما مخصوصة كما ذكرنا) فى المثالين المذكورين آنفا ، وسميت مخصوصة لخصوص موضوعها « ويقال لها شخصية » لتشخص موضوعها (وإما كلية مسوّرة كقولنا) فى الموجبة (كلّ انسان كاتب ، و) فى السالبة (لا شىء من الانسان بكاتب) سميت كلية « لدلالتها على كثيرين » ومسورة لاشتمالها على السور « الذى هو اللفظ الدالّ » على كمية أفراد الموضوع حاصرا لها محيطا بها ، وهو مأخوذ من سور البلد المحيط به ، والسور فى الكلية الموجبة كلّ وأل الاستغراقية « أو العهدية » وفى السالبة لا شىء ولا واحد (واما جزئية مسوّرة كقولنا) فى الموجبة

[قوله والقضية بحسب ايقاع الخ] مراده أن القضية تنقسم لا بحسب الذات بل بالعوارض إلى ما ذكر . وأما التقسيم السابق فانه بحسب التركيب الخبرى [قوله لأن حرف السلب] أى أداته اسما كغير ، أو فعلا كليس ، أو حرفا كلا [قوله عن أصل مدلوله وهو السلب] أى قطع النسبة ، عدل به عن ذلك حيث جعل جزءا من الموضوع أو المحمول ، وبه يصير المدخول عدميا [قوله ثم المحصلة] أى الموجبة المحصلة بدليل قوله بعد ذلك والسالبة أيضا . وقوله والمعدولة : أى الموجبة أيضا [قوله كلّ لا إنسان لا كاتب] أى هو لا كاتب بتقدير الرابطة قبل النافى ليكون النافى جزءا من المحمول [قوله تقتضى وجود الموضوع] المراد بوجوده فى القضية مطلقا محصلة أومعدولة وجوده خارجا حقيقة كـكلّ إنسان حيوان ، أوكلّ لا إنسان لا حيوان ، أو تقديرا كـكلّ عنقاء طائر ، أو ذهنا كشريك البارى ممتنع : وهذا غير الوجود الذى يقتضيه الحكم فانه ذهنى بمقدار الحكم كما لا يخفى [قوله ويقال لها شخصية] التسمية الأولى أولى لشمولها نحو قولك : الله موجود من كلّ قضية لا يوصف موضوعها بالتشخص [قوله لدلالتها على كثيرين] . أورد عليه أن الجزئية أيضا تدلّ على كثيرين . وأجيب بأن وجه التسمية لايوجب التسمية ، أو يقال : المراد لدلالتها على ماذكر قطعا صراحة والجزئية كما تحتمل ذلك تحتمل الواحد (قوله الذى هو اللفظ الدالّ الخ) ذكر بعضهم أنه لايختص باللفظ بل كل مادل على كمية الأفراد يسمى سورا [قوله أوالعهدية] أورد عليه أنه ان أريد العهد الذهنى فالمشار إليه حصة

(بعض الانسان كاتب، و) فى السالبة (بعض الانسان ليس بكاتب) سميت جزئية لدلالتها على بعض أفراد الكلى، ومسورة «لاشتمالها على السور» وهو فى الجزئية الموجبة بعض وواحد «وفى السالبة ليس» بعض وبعض ليس وليس كل . والمسورة تسمى محصورة كلية كانت أو جزئيـة (وإما أن لا يكون) كلّ من الموجبة والسالبة (كذلك) أى لا مخصوصة ولا كلية ولا جزئية (وتسمى مهملة) لاهمال بيان كمية الافراد فيها (كقولنا) فى الموجبة (الانسان كاتب - و) فى السالبة (الانسان ليس بكاتب) والمهملة «فى قوة الجزئية» والشخصية «فى حكم الكلية» ولهذا اعتبرت فى كبرى الشكل الأوّل نحو: هـذا زيد، وزيد انسان، زاد بعضهم قسما رابعا يسمى الطبيعية، وهى التى لم يبين فيها كمية الأفراد ولم تصلح لأن تصدق كلية ولا جزئية كقولنا: الحيوان جنس، والانسان نوع، وإنما تركها الأكثرون لأنها ليست بمعتبرة فى العلوم: هـذا كله فى الحملية . وأما الشرطية فالحكم فيها بالاتصال والانفصال ان كان «على وضع معين» نحو: ان جئتنى الآن أكرمتك، وزيد الآن إما كاتب أو غير كاتب «فمخصوصة - أو على جميع الأوضاع الممكنة» نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، ودائما إما أن يكون العـدد زوجا أو فردا فمحصورة كلية أو على بعضها الغير المعين نحو: قد يكون إذا كان الشىء حيوانا كان انسانا، وقد يكون إما أن يكون الشىء حيوانا أو أبيض فمحصورة جزئية والا فمهملة نحو: ان كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة، واما أن يكون العـدد زوجا أو فردا، وسور الموجبة الكلية فى المتصلة: كلما، ومهما، وحيثما، ومتى، ومتى ما «وفى المنفصلة دائما» وسور السالبة الكلية فيهما ليس ألبتة، وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون، وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون، وبالجملة فالأوضاع هنا بمنزلة أفراد الموضوع فى الحملية . واعـلم أنه قد جرت عادة القوم بأنهم يعبرون عن الموضوع «بج» وعن المحمول بب فيقولون: كلّ ج ب .

غير معينة، وان أريد الخارجى فالمشار إليه مشخص، وحينئذ فالقضية جزئية على الأوّل وشخصية على الثانى . وأجيب باختيار الثانى ويراد استغراق أفراد المعهود، وحينئذ فتـكون كلية بهذا الاعتبار [قوله لاشتمالها على السور] أنت خبير بأن كون القضية كلية أو جزئيـة انما هو اذا كان حكم السور مسلطا على الموضوع . أما اذا كان مسلطا على المحمول فانها تسمى حينئذ منحرفة لانحراف السور عن محـله وهو الموضوع وتحوّله الى المحمول، وتنتهى صورها الى ست وتسعين صورة لايتعلق بها كبير فائدة، وانما تذكر تدريبا للطلبة ان أردتها فراجعها فى المطولات كمختصر السنوسى [قوله وفى السالبة ليس كل الخ] (1) الفرق بين الأسوار الثلاثة أن المدلول المطابقى فى الأوّل رفع الايجاب الكلى ويلزمه السلب الجزئى، والأخيران بالعكس [قوله الانسان كاتب] أى بجعل أل للجنس لا للاستغراق والا كانت كلية ولا العهد وإلا كانت كلية أيضا ان كان المعهود كلّ الأفراد، وجزئية ان كان المعهود بعضها [قوله فى قوة الجزئية] أى لأن الحكم على البعض محقق سواء كان المعنى كلّ انسان كاتب أو بعض الانسان كاتب [قوله فى حكم الكلية] أى لأن الحكم فيهما على معين، وهو المشخص فى الأولى، والمحصور بالسور فى الثانية، أو لتأويل البعض بالكل كما سيأتى [قوله على وضع معين] أى فى حال معين أو زمن معين [قوله فمخصوصة] أى لأن اللزوم أو العناد خصّ فيها بزمان أو مكان أو حال معين [قوله أو على جميع الأوضاع الممكنة] أى فى جميع الأحوال أو الأزمان التى يمكن حصوله فيها، وخرج بها الممتنعة فلا تعتبر والا لم يصدق كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا لأن من جملة الأوضاع الممتنعة كون الانسان غـير حيوان [قوله وفى المنفصلة دائما الخ] ظاهره أن دائما لايكون سورا للمتصلة . ونقل بعضهم أنه يكون سورا لها أيضا [قوله بج] أى بمسماه لا باسمه، وكذا يقال فيما بعده . والمراد أنهم

---

(1) الفرق بين الأسوار الخ: هذا بناء على النسخة التى وقعت له اهـ .

« دون كلّ انسان حيوان » مثلا للاختصار ولدفع توهم انحصار جزئيات الأحكام فى مادة ، والخطب يسير « فلهذا » خالفهم المصنف ، وأنه كما لابدّ للقضية من نسبة كامنة « لا بدّ لها » من كيفية فى الواقع ، وتسمى مادة ، فان ذكر لها لفظ يدل عليها « سمى » جهة ، وتسمى القضية موجهة « وهى » إما ضرورية نحو : كلّ إنسان حيوان بالضرورة ، أو دائمة نحو : كلّ انسان حيوان دائما « أولا ولا » وتتعدد القضايا بحسب ذلك « وحصرها المتأخرون » فى ثلاث عشرة قضية ترجع الى أربعة أقسام « الأوّل الضروريات الخمس : ــ الضرورية المطلقة ــ والمشروطة العامة ــ والمشروطة الخاصة ــ

يعبرون بذلك بدون هاء سكت ولا ينظرون الى الاصطلاح النحوى ولا الى لغة العرب بدليل أنهم جعلوا هو رابطة مع أنها لم توضع لذلك [قوله دون كلّ انسان حيوان] إنما أعاد كلّ لذكرها أوّلا فى التعبير بالحروف فسقط مافى القليوبى [قوله فلهذا] أى لكون الخطب يسيرا بمعنى كون الأمر سهلا [قوله لابدّ لها] أى للنسبة من كيفية فى الواقع هى وصف للنسبة وليست صفة وجودية لأن الضرورة والدوام والامكان مثلا أمور عدمية لاوجود لها فى الخارج بل هى أمور اعتبارية ، فقول العلامة القليوبى : أى صفة قائمة فى الواقع بموضوعها ومحمولها ليس فى محله من وجهين : الأوّل أنها اعتبارية كما علمت لا وجودية حتى تقوم بما ذكر . الثانى أنها وصف للنسبة لا للموضوع والمحمول [قوله سمى] أى اللفظ الدالّ عليها : أى على الكيفية جهة . وقوله وتسمى : أى القضية موجهة لاشتمالها على الجهة [قوله وهى] أى القضية الموجهة لا المادة أو الضرورة أوالجهة ، لأن المادة هى الضرورة أوالدوام مثلا لا الضرورية والدائمة كما لايخفى ، فسقط قول القليوبى : لو رجع الضمير للضرورة أو المادة أو الجهة لم يبعد لما علمت [قوله أولا ولا] هو الممكنتان والمطلقة ، وحينئذ فمراده بالضرورية مافيها ضرورة مطلقا ، وبالدائمة ما فيها دوام مطلقا تأمّل [قوله وحصرها المتأخرون الخ] وجه الحصر أن النسبة إما واجبة أو دائمة أوممكنة أو واقعة بالفعل والأولى اما غير مقيدة بقيد وهى الضرورية المطلقة أومقيدة بوصف الموضوع فقط وهى المشروطة العامة أو به مع لا دائما وهى المشروطة الخاصة أو بوقت معين فقط وهى الوقتية العامة أو به مع لا دائما : وهى الوقتية بحذف لفظ العامة ، وإن شئت قيدتها بالخاصة وجعلهما الشارح قسما واحدا أو بوقت مبهم فقط فالمنتشرة العامة ، او به مع لا دائما وهى المنتشرة بحذف لفظ العامة، وان شئت قيدتها بالخاصة وجعلهما الشارح قسما واحدا أيضا . والثانية إما غير مقيدة بقيد وهى الدائمة المطلقة أومقيدة بوصف الموضوع فقط : وهى العرفية العامة أوبه مع لا دائما : وهى العرفية الخاصة . والثالثة إما أن يعتبر فيها عدم الامتناع أعمّ من أن يكون جائزا أو واجبا وهى الممكنة العامة أو جواز الوجود والعدم وهى الممكنة الخاصة . والرابعة اما أن لاتقيد فعليتها بشىء وهى المطلقة العامة أوتقيد بلا دائما وهى الوجودية اللادائمة أو بلا بالضرورة وهى الوجودية اللاضرورية ، وبقى من الرابعة قسمان لم يتعرّض لهما الشارح : وهما المطلقة الوقتية وهى التى قيد اطلاقها بوقت ، والمطلقة الحينية وهى التى قيد اطلاقها بحين [قوله الأوّل الضروريات الخمس] أى بجعل الوقتية والشرطية والمنتشرة قسمين وان نظرت لما تقدّم فهى سبع [قوله الضرورية المطلقة] هى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة : كلّ انسان حيوان ، وبالضرورة : لا شىء من الانسان بحجر [قوله والمشروطة العامة] هى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا : بالضرورة : كلّ كاتب متحرّك الأصابع مادام كاتبا ، وبالضرورة لا شىء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا [قوله والمشروطة الخاصة] هى المشروطة العامة مع قيد اللا دوام بحسب الذات كقولنا بالضروة كلّ كاتب متحرّك الأصابع مادام كاتبا لا دائما ، وبالضرورة لاشىء من الكاتب بساكن الأصابع مادام

ـ والوقتية ـ والمنتشرة » . الثانى الدوائم الثلاث : « الدائمة المطلقة ـ والعرفية العامّة ـ والعرفية الخاصة » . الثالث الممكنتان « الممكنة العامّة ـ والممكنة الخاصة » . الرابع المطلقات الثلاث « المطلقة العامّة ـ والوجودية اللادائمة ـ والوجودية اللاضرورية » . و بيان هــذه القضايا مع أمثلتها وتميز بسيطها من مركبها مذكور فى المطوّلات . « ولما فرغ من تقسيم الحملية » أخذ فى تقسيم الشرطية متصلة كانت أومنفصلة فقال (والمتصلة إما لزومية) « وهى التى يحكم فيها بصدق قضية » على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما توجب ذلك ، وهى مابسببه يستلزم المقدّم التالى .

كاتبا لادائما [قوله والوقتية] هى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيــدا باللادوام بحسب الذات كقولنا بالضرورة : كلّ قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه و بين الشمس لا دائما ، وبالضرورة : لا شىء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما [قوله والمنتشرة] هى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع ، أو سلبه عنــه فى وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيــدا باللا دوام بحسب الذات كقولنا : بالضرورة كلّ انسان متنفس فى وقت مالا دائما ، وبالضرورة لا شىء من الانسان بمتنفس فى وقت مالا دائما ، والأوليان بسيطتان ، والثلاثة الأخيرة مركبة لتركب كلّ واحدة من قضيتين [قوله الدائمة المطلقة] هى التى يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أوسلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة كقولنا : كلّ انسان حيوان دائما ، ولا شىء من الانسان بحجر دائما [قوله والعرفية العامّة] هى التى يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ، كقولنا : كلّ كاتب متحرّك الأصابع مادام كاتبا ، ولاشىء من الـكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا [قوله والعرفية الخاصة] هى العرفية العامّة مع قيد اللادوام بحسب الذات ، والأوليان بسيطتان ، والأخيرة مركبة لما مرّ [قوله الممكنة العامّة] هى التى يحكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الطرف المخالف للحكم كقولنا : بالامكان العام كلّ نار حارّة ، وبالامكان العام لا شىء من النار ببارد [قوله والممكنة الخاصة] هى التى يحكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم كقولنا : بالامكان الخاص كلّ انسان كاتب ، وبالامكان الخاص لاشىء من الانسان بكاتب ، والأولى بسيطة ، والثانية مركبة لما مرّ [قوله المطلقة العامّة] هى التى يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل كقولنا : بالاطلاق العامّ كل انسان متنفس ، وبالاطلاق العامّ لا شىء من الانسان بمتنفس [قوله والوجودية اللا دائمة] هى المطلقة العامّة مع قيد اللادوام بحسب الذات [قوله والوجودية اللا ضرورية] هى المطلقة مع قيــد اللا ضرورة بحسب الذات ، والأولى بسيطة ، والأخيرتان مركبتان لما مرّ [قوله ولما فرغ من تقسيم الحلية الخ] ظاهره أنه لم يقسم الشرطية فيما مرّ مع أنه قسمها إلى متصلة ومنفصلة ، وقديقال : ان قصر فراغ التقسيم على الحلية لعدم استيعابه مايتعلق بالشرطية من الأقسام . وقوله أخذ فى تقسيم الشرطية ، قد يقال لم يأخذ فى تقسيمها و إنما أخذ فى تقسيم أقسامها . وأجيب بأن أل فى الشرطية للعهد الذكرى ، والذى ذكره إنما هوالشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة : ولذا قال متصلة كانت الخ أوفى الـكلام مضاف محذوف دلّ عليه المقام : أى فى تقسيم أقسام الشرطية [قوله وهى التى يحكم فيها بصدق قضية الخ] هذا التعريف لايشمل السالبة كقولنا : ليس ألبتة إذاكان الشىء انساناكان حجرا ولعله نظر الى كون اطلاق اللزومية عليها انما هو بطريق الحل على الموجبة لعدم اللزوم فيها ولو نظر الى كون اطلاق اللزومية على السالبة حقيقة اصطلاحية لقال هى التى يحكم فيها بصدق قضية الخ أو بسلب اللزوم بينهما . واعلم أن الموجبة اللزومية تصدق عن صادقين كقولنا ان كان الانسان حيوانا فهو جسم وعن كاذبين كقولنا : ان كان الانسان حجارا فهو ناهق ، وعن مجهولى الصدق والـكذب كقولنا : ان كان زيد ذا مال

« كالعلية » والتضايف : أما العلية فبأن يكون المقدّم علة للتالى (كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) أو معلولا له كقولنا : ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة ، أو يكونا معلولى علة واحدة كقولنا : ان كان النهار موجودا فالعالم مضىء ، إذ وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس . وأما التضايف فبأن يكون كلّ منهما « مضافا للآخر » كقولنا : ان كان زيد أبا عمرو كان عمرو ابنه (وإما اتفاقية) وهى التى يكون الحكم فيها « بما ذكر » لا لعلاقة توجبه ، بل لمجرّد الصحبة والازدواج (كقولنا : ان كان الانسان ناطقا فالحار ناهق) إذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحار حتى تستلزم احداهما الأخرى ، بل توافقا على الصدق هنا (والمنفصلة إما حقيقية) وهى التى يحكم فيها « بالتنافى بين طرفيها » صدقا وكذبا (كقولنا: العدد اما زوج واما فرد ، وهى إما مانعة الجمع والخلوّ معا كما ذكرنا) فى المثال لأن طرفى القضية فيه لا يجتمعان ولا يرتفعان (واما مانعة الجمع فقط) أى دون الخلوّ ، وهى التى يحكم فيها « بالتنافى بين طرفيها صدقا فقط » (كقولنا : هذا الشىء اما أن يكون شجرا أو حجرا) اذ يستحيل كون الشىء شجرا وحجرا ، فلا يجتمع الطرفان على الصدق ، ويجوز ارتفاعهما معا كأن يكون الشىء حيوانا (وإما مانعة الخلوّ فقط) أى دون الجمع ، وهى التى يحكم فيها .

فهو غنى ، وعن مقدّم كاذب وتال صادق كقولنا ان كان الانسان جمادا فهو جسم ولا تصدق عن مقدّم صادق وتال كاذب لامتناع استلزام الصادق الكاذب ، لأن معنى اللزوم هو وجوب صدق التالى ان صدق المقدّم أو وجوب كذب المقدّم ان كذب التالى ، فلو كان الصادق مستلزما للكاذب لزم كذب الملزوم الصادق لكذب لازمه وصدق اللازم الكاذب لصدق ملزومه فيجتمع النقيضان وهو محال ، وتكذب عن كاذبين كقولنا : ان كان الانسان فرسا كان حمارا ، وعن مقدّم كاذب وتال صادق كقولنا : ان كان الانسان حمارا كان ناهقا وبالعكس كقولنا : ان كان الانسان ناطقا كان حمارا ، وعن صادقين كقولنا : ان كان الانسان حيوانا فهو ناطق ، والسالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة وتكذب عما تصدق عنه فاعتبر ذلك بعقلك [قوله كالعلية] أى كون الأوّل علة للثانى أو معلولا له أو كونهما معلولى علة واحدة . ولا شك أن ذلك سبب لاستلزام المقدّم التالى كما لا يخفى [قوله مضافا للآخر] أى منسوبا اليه : يعنى معنى نسبيا له تعلق به وذلك يقتضى كون كلّ لازما للآخر لا ينفك عنه خارجا ولا ذهنا [قوله بما ذكر] أى بصدق قضية على تقدير صدق أخرى . وقوله والازدواج : أى الاتفاق ، وهذا التعريف قاصر على الموجبة نظير ما مرّ ولو أريد شموله للسالبة يزاد فى التعريف أو بسلبه وهى كاللزومية فى الصدق والكذب الا الكذب عن صادقين فانه محال هنا لأن معنى الاتفاقية هى المصاحبة فى الصدق تأمّل [قوله والمنفصلة اما حقيقية الخ] ما ذكره من تعاريفها انما هو للموجبات كما مرّ نظيره وان شئت تعريفها بتعاريف شاملة للسوالب فزد فى آخر كلّ تعريف أو بنفيه [قوله بالتنافى بين طرفيها] أى لذات الجزءين ان لم تكن اتفاقية كمثال المصنف أولا لذاتهما ، بل لمجرّد أنه اتفق وقوع المنافاة بينهما ، وكذا يقال فى الآتيين كقولنا للأسود : اللاكاتب اما أن يكون هذا أسود أو كاتبا فانه وان كان لا منافاة بين مفهومى الأسود والكاتب ، لكن اتفق تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدقان لانتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد ولو جعلتها مانعة جمع فقط . قلت إما أن يكون هذا أسود أو كاتبا أو مانعة خلوّ فقط : قلت إما أن يكون هذا أسود أولا كاتبا ، والحقيقية هى التى تتركب من الشىء ونقيضه كقولنا العدد اما زوج أولا زوج ، أو من الشىء والمساوى لنقيضه كمثال المصنف. وقوله بالتنافى الخ : أى فى الموجبة كما علمت أو بعدمه فى السالبة كقولنا : ليس ألبتة إما أن يكون العدد زوجا أو منقسما بمتساويين [قوله بالتنافى بين طرفيها صدقا فقط] أى فى الموجبة أو بعدمه فى السالبة كقولنا : ليس ألبتة إما أن يكون هذا الانسان حيوانا أو

« بالتنافى بين طرفيها كذبا » فقط (كقولنا : زيد اما أن يكون فى البحر واما أن لا يغرق) اذ يستحيل كونه فى غير البحر و يغرق فلا يرتفعان ، ويجوز اجتماعهما على الصدق بأن يكون فى البحر ولا يغرق ، وسميت الأولى حقيقية لأن التنافى بين طرفيها « أتم منه فى الأخيرتين » . والثانية مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها فى الصدق. والثالثة مانعة خلو لاشتمالها على منع الخلو بين طرفيها فى الكذب « إذ الواقع لا يخلو عن أحدهما » . ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء « بل من سائر المائعات » لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين فى الكذب بأن يكون زيد فى بئر أو حوض و يغرق (وقد تكون المنفصلات) الثلاث « أى كل منها » (ذوات أجزاء) كما تكون ذات جزءين كامر (كقولنا : العدد إما زائد » أو ناقص أو مساو) لأنه حكم فيه بأن هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد ، ولا يخلو العدد عن أحدها . وأورد عليه أن طرفى الحقيقية ومانعة الخلو لا يرتفعان ، وهنا يرتفعان ، لأن قولك مساو يرتفع معه زائد وناقص . وأجيب بأن المرتفعين وان تعددا لفظا فهما متحدان معنى « والأصل العدد اما مساو أو غير مساو » ولكن غير المساوى اما زائد أو ناقص ، فالعناد حقيقة انما هو بين المساوى وغيره : وهذان لا يرتفعان . « واعلم أن كلا من المتصلات والمنفصلات » يتألف من حمليات أو من شرطيات أو منهما وأمثلتها مع بيان أقسامها مذكورة فى المطولات . ومن الاصطلاحات المنطقية التناقض ، وقد أخذ فى بيانه رحمه الله فقال .

[قوله بالتنافى بين طرفيها كذبا] أى فى الموجبة أو بعدمه فى السالبة كقولنا : إما أن يكون هذا الانسان روميا أو زنجيا، ومانعة الجمع هى المركبة من الشىء والأخص من نقيضه، ومانعة الخلو هى المركبة من الشىء والأعم من نقيضه [قوله أتم منه فى الأخيرتين] أى لكونه اعتبر فى جانبى الصدق والكذب [قوله اذ الواقع لا يخلو عن أحدهما] أى الكون فى البحر وعدم الغرق ، واذا لم يخل الواقع من أحدهما لزم أن لا يخلو زيد عنهما [قوله بل من سائر المائعات] أى أو غيرها مما يغرق كالبزر [قوله أى كل منها] أشار به الى أن الحكم على الجميع لا على المجموع ولم يمثل الا للحقيقية الموجبة، ومثال السالبة ليس ألبتة إما أن يكون زيد أسود أو كاتبا أو ظالما ، ومثال مانعة الجمع موجبة وسالبة إما أن يكون هذا الشىء حجرا أو شجرا أو حيوانا وليس ألبتة إما أن يكون هذا الشىء لا حجرا أو لا شجرا أو لا حيوانا ، ومثال مانعة الخلو موجبة ، وسالبة اما أن يكون هذا الشىء لا شجرا أو لا حجرا أو لا حيوانا ، وليس ألبتة اما أن يكون هذا الشىء شجرا أو حجرا أو حيوانا [قوله ذوات أجزاء] أى ثلاثة كما فى مثال المتن ، أو أربعة كقولك : الشكل اما أول أو ثان أو ثالث أو رابع ، أو خمسة كقولك : الكلى اما جنس أو نوع الخ ، أو أكثر من ذلك [قوله كقولنا العدد اما زائد الخ] هذا فى الحقيقية ، وتقدم مثال مانعة الجمع ومثال مانعة الخلو ، والعدد الزائد ما زادت كسوره المجتمعة عليه كالاثنى عشر ، فان كسوره : النصف والثلث والربع والسدس . والمجموع خمسة عشر ، وهى أكثر من العدد ، وحمل الزائد على العدد حمل حقيقى عرفا مجازى لغة ، اذ الزائد انما هو مجموع الكسور لا أصل العدد ، والناقص ما نقصت كسوره عنه كالأربعة فان كسورها النصف والربع والمجموع ثلاثة ، وهى أقل من العدد ، والمساوى : ما ساوته كسوره كالستة فان كسورها : النصف والثلث والسدس . والمجموع ستة فهى مساوية للعدد [قوله والأصل العدد اما مساو أو غير مساو] أى مثلا، وعلى قياسه يقال: العدد اما زائد أو غير زائد ، أو العدد اما ناقص أو غير ناقص . والحق أنه عند زيادة الأجزاء تتعدد المنفصلة ، ففى المثال منفصلتان حقيقيتان ، وهما العدد اما زائد أو غيره ، وغير الزائد اما ناقص أو مساو ، وقس على ذلك [قوله واعلم أن كلا من المتصلات والمنفصلات الخ] اعلم أن تألف المتصلات اما من حمليتين أو متصلتين أو منفصلتين أو من حملية ومتصلة أو منفصلة أو من متصلة ومنفصلة : فهذه أقسام ستة ومثلها المنفصلات ، لكن الثلاثة الأخيرة فى

التناقض

التناقض

(هو اختلاف قضيتين) خرج به اختلاف مفردين واختلاف قضية ومفرد (بالايجاب والسلب) خرج به الاختلاف بالاتصال والانفصال وبالكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل « وبغير ذلك (بحيث يقتضى الاختلاف » (لذاته أن تكون احداهما) أى احدى القضيتين (صادقة والأخرى كاذبة كقولنا : زيد كاتب زيد ليس بكاتب) « فانه » صادق بما ذكر ، وخرج بالحيثية المذكورة الاختلاف بالايجاب والسلب

المتصلة تنقسم الى قسمين بخلافها فى المنفصلة ، وذلك لأن مقدم المتصلة يتميز عن تاليها بحسب المفهوم ، فان مفهوم المقدم فيها ملزوم ومفهوم التالى لازم ، ويحتمل أن يكون الشيء ملزوما لآخر ولا يكون لازما له ، ففرق بين تركب المتصلة من حملية ومتصلة مثلا ، والمقدم فيها الحملية وتركبها منهما ، والمقدم المتصلة بخلاف المنفصلة المركبة منهما مثلا فانه لافرق ، اذ كل من طرفيها معاند للآخر فحالهما واحدة ، فعلمت من ذلك أن أقسام تركب المتصلات تسعة ، وأقسام تركب المنفصلات ستة ، فتركب الأولى اما من حمليتين كقولنا : كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان ، أو من متصلتين كقولنا : كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان ، فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا ، أو من منفصلتين كقولنا : كلما كان دائما اما أن يكون العدد زوجا أوفردا فدائما اما أن يكون منقسما بمتساويين ، أو غير منقسم ، أو من حملية ومتصلة كقولنا : ان كانت الشمس علة لوجود النهار ، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو من عكسه كقولنا : كلما كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فطلوع الشمس علة لوجود النهار ، أو من حملية ومنفصلة كقولنا : ان كان هذا عددا فهو اما زوج أوفرد ، أو من عكسه كقولنا : كلما كان هذا الشيء اما زوجا أو فردا فهو عدد ، أو من متصلة ومنفصلة كقولنا : كلما كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فدائما اما أن تكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار موجودا أومن عكسه كقولنا : ان كان دائما اما أن تكون الشمس طالعة أولا يكون النهار موجودا ، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وتركب الثانية اما من حمليتين كقولنا : اما أن يكون العدد زوجا أو فردا ، أو من متصلتين كقولنا : اما أن يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، واما أن يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا ، أو من منفصلتين كقولنا : اما أن يكون العدد زوجا أو فردا ، واما أن يكون لا زوجا أو لا فردا ، أو من حملية ومتصلة كقولنا : اما أن لا تكون الشمس علة لوجود النهار ، واما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو من حملية ومنفصلة كقولنا : اما أن يكون هذا الشيء ليس عددا ، واما أن يكون زوجا أوفردا ، أومن متصلة ومنفصلة كقولنا : اما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، واما أن تكون الشمس طالعة ، واما أن لا يكون النهار موجودا ، وان نظرت الى كون المتصلة لزومية أو اتفاقية ، وكون المنفصلة اما حقيقية أومانعة جمع أو خلو ، والى الايجاب والسلب فى كل زادت الأقسام على المائة فاعتبرها بعقلك .

التناقض

قدمه لتوقف غيره من أحكام القضايا عليه [قوله هو اختلاف قضيتين] أى حقيقيتين لتخرج أطراف الشرطيات [قوله وبغير ذلك] أى كالحملية والشرطية [قوله بحيث يقتضى الاختلاف الخ] أى وذلك لا يكون الاتبعا لاتفاق الوحدات الثمانية الآتية فيخرج بقيد الحيثية ما اختل فيه واحد منها كما سيأتى ، وقوله لذاته فصل آخر أخرج به ما اذا كان اقتضاء الاختلاف ما ذكر بواسطة كما فى ايجاب قضية وسلب لازمها المساوى كالمثال الآتى [قوله فانه] أى المثال المذكور صادق بما ذكر : أى من الاختلاف السابق وانظر

لا بهذه الحيثية نحو : زيد ساكن زيد ليس بمتحرك لأنهما صادقتان ، و بقوله لذاته الاختلاف بالحيثية المذكورة لا لذاته نحو : زيد انسان زيد ليس بناطق ، إذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لايقتضي أن تكون احداهما صادقة والأخرى كاذبة لذاته ، بل بواسطة أن الأولى فى قوة زيد ناطق ، وأن الثانية فى قوة زيد ليس بانسان (ولا يتحقق ذلك) أى التناقض فى القضيتين « المخصوصتين » أو المحصورتين (الا بعد اتفاقهما) « فى ثمان وحدات » (فى الموضوع) اذ لو اختلفتا فيه نحو : زيد قائم بكر ليس بقائم لم تتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما (و) فى (المحمول) اذ لو اختلفتا فيه نحو : زيد كاتب زيد ليس بشاعر لم تتناقضا (و) فى (الزمان) اذ لو اختلفتا فيه نحو : زيد نائم : أى ليلا زيد ليس بنائم : أى نهارا لم تتناقضا (و) فى (المكان) اذ لو اختلفتا فيه نحو : زيد قائم : أى فى الدار ، زيد ليس بقائم : أى فى السوق لم تتناقضا (و) فى (الاضافة) اذ لو اختلفتا فيها نحو : زيد أب : أى لعمرو ، زيد ليس بأب : أى لبكر لم تتناقضا (و) فى (القوّة والفعل) اذ لو اختلفتا فيهما بأن تكون النسبة فى احداهما بالقوّة وفى الأخرى بالفعل نحو : الخمر « فى الدنّ » مسكر : أى بالقوّة الخمر فى الدنّ ليس بمسكر : أى بالفعل لم تتناقضا (و) فى (الجزء والكلّ) اذ لو اختلفتا فيهما نحو : « الزنجى أسود » أى بعضه، الزنجى ليس بأسود : أى كله لم تتناقضا (و)فى(الشرط) اذ لو اختلفتا فيه نحو الجسم « مفرّق للبصر » أى بشرط كونه أبيض، الجسم ليس بمفرق للبصر : أى بشرط كونه أسود لم تتناقضا . وردّ المتأخرون هذه الوحدات «الى وحدتى الموضوع والمحمول» لاستلزامهما البقية ، وردّها بعضهم الى وحدة واحدة « وهى وحدة النسبة » الحكمية حتى يكون السلب واردا على النسبة التى ورد عليها الايجاب ، لأنه اذا اختلف شيء من الثمان .

مامعنى الصدق هنا تأمل [قوله ولا يتحقق ذلك] أى كما استفيد من الحيثية المذكورة [قوله المخصوصتين] أى حمليتين كانتا أو شرطيتين ، لكن يعبر فى الشرطيتين بالمقدّم والتالى بدل الموضوع والمحمول كما سيأتى فى الشرح ، وكذا يقال فى قوله أو المحصورتان [قوله فى ثمان وحدات] وزيد عليها وحدة الآلة فلا تناقض فى قولك زيد كاتب : أى بالقلم الواسطى، زيد ليس بكاتب : أى بالقلم التركى، ووحدة العلة فلا تناقض فى قولك : النجار عامل : أى للسلطان النجار ليس بعامل : أى لغيره ووحدة المفعول فلا تناقض فى قولك زيد ضارب أى عمرا زيد ليس بضارب : أى بكرا ووحدة الحال فلا تناقض فى قولك زيد مقبل : أى راكبا زيد ليس بمقبل : أى ماشيا ، ووحدة التمييز فلا تناقض فى قولك عندى عشرون : أى درهما ليس عندى عشرون : أى دينارا . قال بعض المحققين و يمكن إرجاعها الى الوحدات الثمانية . أما العلة والمفعول به فالى الاضافة . وأما الآلة فالى الشرط . وأما الحال والتمييز فالى الموضوع ، ولا يخفى مافى بعضها من التكلف [قوله فى الموضوع] أى بحسب المعنى فلو اتحد اللفظ واختلف المعنى فلا تناقض كقولنا : العين باصرة تريد الجارحة العين غير باصرة تريد الجارية ، وكذا يقال فى المحمول [قوله فى الدنّ] بفتح الدال هو وعاء الخمر المحدودب الأسفل [قوله نحو الزنجى أسود الخ] . أورد عليه أن القضيتين مهملتان ، ولا تناقض بين مهملتين كما سيأتى . وأجيب بأن أل الأولى جنسية والثانية استغراقية فلا اهمال . وقوله أى بعضه ، يعنى بعض أجزائه لا بعض جزئياته [قوله مفرق للبصر] أى مضعف له [قوله الى وحدتى الموضوع والمحمول] هذا الذى اختاره الفخر . وأورد عليه الطوسى نحو قولنا : السقمونيا مسهلة للصفراء: أى ببلادنا، السقمونيا ليست بمسهلة : أى ببلاد الترك ، فان الطرفين ليسا جزءين من الموضوع ولا من المحمول : فهاتان قضيتان اتفقتا فى الموضوع والمحمول واختلفتا بالايجاب والسلب ، وليس بينهما تناقض لاجتماعهما على الصدق وعدم التناقض لعدم الاتحاد فى المكان [قوله وهى وحدة النسبة الخ] أى لأن الواحدات المذكورة شرط فى تحقق تلك الوحدة فاعتبارها انما هو لأجل

اختلفت

«اختلفت النسبة» وكالموضوع والمحمول فى الحملية المقدم والتالى فى الشرطية ، فيشترط اتفاق الشرطيتين فيما ذكر ، لكن يعبر «بدل الموضوع والمحمول بالمقدّم والتالى» ثم بين ما يناقض كلا من الموجبة والسالبة فقال: (ونقيض الموجبة الكلية - انما هى السالبة الجزئيـة - كقولنا : كلّ إنسان حيوان ، وبعض الانسان ليس بحيوان ، ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية كقولنا : لاشىء من الانسان بحيوان ، و بعض الانسان حيوان) - لما يأتى - فى قوله (والمحصورتان) وفى نسخة المحصورات «والمراد المحصورتان» (لايتحقق التناقض بينهما) بعد اتفاقهما فى الوحدات السابقة (إلا بعد اختلافهما فى الكمية) «أى الكلية والجزئية» (لأن الكليتين قد تكذبان - كقولنا : كلّ انسان كاتب ، ولا شىء من الانسان بكاتب . والجزئيتين قد تصدقان كقولنا : بعض الانسان كاتب ، و بعض الانسان ليس بكاتب) والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان: وهذان المثالان للحمليتين ، ومثال الشرطيتين : كلما كان الانسان كاتبا فالحار ناهق ، ليس كلما كان الانسان كاتبا فالحار ناهق ، والمهملتان فى قوة الجزئيتين كما مرّت الاشارة اليه . ومن الاصطلاحات المنطقية :

تحقق الوحدة المذكورة لا لذاتها حتى لوأمكن تحقق وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض على شىء منها [قوله اختلفت النسبة] أى لأن نسبة المحمول الى أمر مغايرة لنسبته الى آخر ، ونسبة محمول الى شىء مغايرة لنسبة محمول آخر اليه والنسبة فى زمان أو مكان غيرها فى غيره مثلا [قوله بدل الموضوع والمحمول بالمقدّم والتالى] أى بأن يقال مثلا : لابدّ من اتحاد القضيتين فى المقدّم والتالى الى آخر مامرّ [قوله ونقيض الموجبة الكلية الخ] حاصل مايقال فى هـذا المقام أن الشخصية يكفى فى نقيضها التبدّل فى الكيف بالشروط المتقدّمة من الاتفاق فيما مرّ ، وغـير الشخصية لابدّ من التبدّل فى الايجاب والسلب والكلية والجزئية . ومن المعلوم أن المهملة فى قوّة الجزئية فلا بدّ من كلية بقيضها سواء كانت موجبـة أو سالبة [قوله انما هى السالبة الجزئية] وجه الحصر أن الايجاب يناقض السلب لاغير ، وأن الكلية تناقض الجزئية لا غـير تأمّل [قوله لما يأتى الخ] علة للحصرين المذكورين ، والذى يأتى هو قوله لأن الكليتين الخ [قوله والمراد المحصورتان] أى الكلية والجزئية مطلقا ، ويحتمل أن يراد بالمحصورات الأربع : الكلية الموجبة ، والسالبة والجزئية كذلك . وأما المهملة فتقدّم أنها فى حكم الجزئية : وهذا الكلام بيان لاجمال ماسبق وتتميم له لأنه تضمن شرطين زائدين على ماتقدّم وهما الاختلاف فى الايجاب والسلب والاختلاف فى الكلية والجزئية . ولما كان الأوّل منهما قد تقدّم فى حدّ التناقض استغنى بذلك عن زيادة بيان فيه . وأما الثانى فلما لم يتقدّم له احتاج الى بيانه و إقامة الدليل عليه بقوله لأن الكليتين الخ ، وانما قال الشارح : والمراد المحصورتان لأن التناقض انما هو بين قضيتين منها لا بين الأربع تأمّل [قوله أى الكلية والجزئية] هذا بيان للكمية . والمراد بالاختلاف فى ذلك كون إحدى القضيتين مسوّرة بسور الكلية ، والأخرى مسوّرة بسور الجزئية ، أو فى حكمها [قوله لأن الكليتين قدتكذبان] أى بأن يكون محمولهما أخصّ من موضوعهما . وقوله والجزئيتين قد تصدقان : أى بأن يكون محمولهما أخصّ من موضوعهما . واعلم أن المراد بالموضوع الموضوع فى الذكر وهو غير مختلف فى الصورتين فسقط ما أورد . والمراد بالاتحاد فى الكلّ والجزء سابقا أن يكون ما ورد عليـه الايجاب ورد عليه السلب ، وان زيد فى السلب عنه السلب عن شىء آخر معه كقولنا: زيد أسود : أى بعضه، زيد ليس بأسود : أى كله ، وهذا هوحكمة عموم السلب فى نقيض الايجاب الجزئى . واعلم أنه يشترط فى تحقق التناقض مع ما تقدّم فى الموجهات اختلاف الجهـة ، فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامّة ، لأن الامكان العامّ كما مرّ سلب الضرورة عن الطرف المخالف ، فالامكان العامّ السالب سلب ضرورة الايجاب فيكون نقيضـه ، وهكذا فى الايجاب ، ونقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامّة ، لأن الايجاب فى كلّ الأوقات ينافيـه السلب فى

العكس

وهو ثلاثة أقسام : الأوّل « عكس النقيض الموافق ــ وهو تبديل » الطرف الأوّل من القضية بنقيض الثانى منها ، وعكسه مع بقاء الصدق والكيف : أى السلب والايجاب نحو : كلّ إنسان حيوان «كلّ ماليس بحيوان » ليس بانسان . الثانى « عكس النقيض المخالف »

البعض وبالعكس ، وانما عبرنا بالمنافاة لأن ماذكر لازم النقيض كما هو ظاهر ، ونقيض المشروطة العامّة الحينية الممكنة ، لأن نسبتها اليه كنسبة الممكنة العامّة الى الضرورية المطلقة ، فكما أن الضرورة الذاتية يناقضها سلب الضرورة الذاتية كذلك الضرورة الوصفية يناقضها سلب الضرورة الوصفية ، ونقيض العرفية العامّة الحينية المطلقة ، ونسبتها إليها كنسبة نقيض الدائمة إليها ، فكما أن الدّوام الذاتىّ يناقضه الاطلاق بحسب الذات ، كذلك الدّوام الوصفى يناقضه الاطلاق بحسب الوصف : وهذا كله فى البسائط . وأما المركبات فان كانت كلية فنقضها برفع مجموع جزأيها ، ولايحصل إلا برفع احدهما لاعلى التعيين ، فطريق أخذ نقيضها أن تفصل إلى جزأيها و يؤخذ نقيضاهما ، و يركب منه منفصلة مانعة خلوّ مساوية لنقيضها مثلا الوجودية اللادائمة لكونها مركبة من مطلقتين عامّتين متخالفتين فى الكيف ، ونقيض الاطلاق العامّ الدّوام نقيضها إما الدائم المخالف أوالدائم الموافق، وقس على ذلك ، وان كانت جزئية فنقضها بأن يردّد بين نقيضى الجزءين لكلّ فرد فرد ، فاذا قيل : بعض الانسان متحرّك لادائما ، فنقيضه أن تقول : كلّ فرد من أفراد الانسان إما متحرّك دائما ، أو ليس بمتحرّك دائما : أى كلّ فرد فرد لايخلو عن هذين : وهذا أمر إجمالىّ ، وان أردت تفصيله فعليك بالمطوّلات .

العكس

اعلم أنه من المطالب المحتاج اليها ، لأنه يستعان بمعرفته على تمييز الصادق من الكاذب فى القضايا كالتناقض ، وانما أخره عن العكس ، لأن التمييز الذى اشتركا فيه أتمّ فى التناقض منه فى العكس لما علمت من قوة دلالة كذب النقيض على صدق نقيضه وبالعكس ضرورة أن النقيضين لايجتمعان ولايرتفعان ، بخلاف العكس فانه من باب الدلالة بصدق الملزوم على صدق لازمه [قوله عكس النقيض الموافق] هذا هو الذى جرى عليه قدماء المناطقة وذكروه واعتبروه ، لأنه كثيرا ما يستنتج به ابن سينا وغيره من القدماء [قوله وهو تبديل الخ] حاصله أن عكس نقيض الموافق تبديل كلّ واحد من طرفى القضية : أى ذات الترتيب الطبيعىّ بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكذب : أى على وجه اللزوم الكلى كالمثال المذكور فى الشارح ، وانما قلنا ذات الترتيب الطبيعى لاخراج المنفصلات فانه ليس فى طبع أحد طرفيها مايقتضى كونه مقدّما بخلاف المتصلات ، فان فى طبع الأوّل من طرفيها ما يقتضى كونه مقدّما لكونه ملزوما للتالى ودخل فى ذلك ما اذا كان المقدّم معلولا للتالى أوكانا معلولى علة واحدة أوكانا متضايفين ، فان فى طبع المقدّم فى كل مما ذكر استلزامه للتالى . وذكر بعض مشايخنا أن التبديل يقتضى أن يكون لكلّ من طرفى القضية رتبة اذا زحزح عنها تغير المعنى ، فزيادة القيد المذكور انما هو لكون التعاريف لايتكل فيها على العناية [قوله كلّ ماليس بحيوان الخ] من المعلوم أن كلمة النفى جزء من الموضوع والمحمول فتكون القضية موجبة معدولة الطرفين حكم فيها بأمر عدمى على أمر عدمى [قوله عكس النقيض المخالف] هذا هو الذى جرى عليه متأخرو المناطقة لخدشهم دليل القدماء حيث قالوا : لانسلم أنه لو لم يصدق العكس المذكور لصدق بعض ماليس بحيوان ليس بانسان : بل انما يلزم صدق نقيضه الذى هو ليس بعض ماليس بانسان ليس بحيوان : لأن

« وهو تبديل الطرف الأوّل » من القضية بنقيض الثانى ، والثانى بعين الأوّل مع بقاء الصدق دون الكيف نحو : كلّ إنسان حيوان « لا شىء مما » ليس حيوانا بانسان ، وسمى هذا مخالفا لتخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذى قبله موافقا « لتوافقه فيهما » . الثالث العكس المستوى « وهو المراد عند الاطلاق » . وعليه اقتصر المصنف فقال (العكس) و « هو » أن يصير (الموضوع محمولا والمحمول موضوعا « مع بقاء السلب » والايجاب بحاله) بمعنى أن الأصل ان كان موجبا فيكون العكس موجبا ، أو سالبا فسالبا (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) . وعبر بعضهم بالصدق والكذب ، وبعضهم بالصدق فقط « وهو الحق » لأن العكس لازم للقضية ، ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم ، فان قولنا : كلّ حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه ، وهو : بعض الانسان حيوان ، بخلاف صدق الملزوم يستحيل معه كذب اللازم ، وليس المراد بصدقهما « فى عبارة البعض » صدقهما فى الواقع ، بل أن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ، ومع هذا فالتعبير بالتصديق أولى منه بالصدق ، لأن التصديق لا يقتضى وقوع الصدق « وعبارته قاصرة على الحملية » فلو قال : وهو أن يصير الأوّل ثانيا والثانى أوّلا لكان أولى « لتناوله الشرطيات » واعلم أن العكس « يطلق كثيرا على القضية » الحاصلة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه ، وأن المراد بهما الموضوع والمحمول فى الذكر « أعنى وصفهما العنوانى » فلا يرد السؤال بأن العكس لا يصير « ذات الموضوع » محمولا ووصف المحمول موضوعا ، بل موضوع العكس ذات المحمول ، ومحموله وصف الموضوع (والموجبة الكلية لا تنعكس كلية) .

السالبة المعدولة أعمّ من الموجبة المحصلة وصدق الأعمّ لا يستلزم صدق الأخصّ [قوله وهو تبديل الطرف الأوّل الخ] أى من القضية ذات الترتيب الطبيعى لتخرج المنفصلة نظير ماتقدّم . وقوله مع بقاء الصدق الخ : أى على جهة اللزوم كما مرّ [قوله لاشىء مما الخ] كلمة ليس جزء من الموضوع وبه صار عدميا ، والسلب حاصل بالسور وهو لاشىء فهى سالبة كلية معدولة الموضوع محصلة المحمول [قوله لتوافقه فيهما] أى لتوافق طرفيه فى الايجاب والسلب ففى الكلام مضاف محذوف ، لأن التوافق ونحوه انما يكون بين متعدّد [قوله وهو المراد عند الاطلاق] أى اطلاق لفظ العكس . وقوله وعليه اقتصر المصنف : أى لأنه المستعمل فى طرق الانتاجات كما سيأتى [قوله أن يصير الخ] بتشديد الياء على صيغة المبنى للمجهول ، وذلك لأن العكس يطلق على معنيين : الأوّل القضية الحاصلة من التصيير . والثانى نفس التصيير ولو لم يشدّد صار معنى ثالثا لم يذكره القوم وهو الحصول الناشىء عن التصيير . وقوله الموضوع : أى بكماله ، وكذا يقال فى المحمول ، فاذا قيل الوتد فى الحائط كان عكسه المستقرّ فى الحائط الوتد كما ذكره الأبدى [قوله مع بقاء السلب الخ] الأخصر منه مع بقاء الكيف . وقوله بحاله : أى الذى كان فى الأصل [قوله وهو الحقّ] أجاب الفزّى عن السابق بأن معناه أنه انّ صدق الأصل صدق العكس ، وان كذب العكس كذب الأصل كما هو شأن اللزوم لا ان كذب الأصل كذب العكس كما فهم ، أو يقال معناه أن مجموعهما يكون بحاله ، لأن كلا منهما بحاله ، ويراد به كون التصديق أو الصدق بحاله اطلاقا للفظ على أحد محتملاته [قوله فى عبارة البعض] أى المضاف فيما مرّ الشامل للبعضين السابقين [قوله وعبارته قاصرة على الحملية] . أجيب عنه بأن المراد بالموضوع هو أو مايقوم مقامه فى الشرطية وهو المقدّم ، وبالمحمول هو أو مايقوم مقامه فيها وهو التالى [قوله لتناوله الشرطيات] أى ذات الترتيب الطبيعى وهى المتصلات [قوله يطلق كثيرا على القضية الخ] أى كما يطلق على التصيير المتقدّم [قوله أعنى وصفهما العنوانى] أى المنسوب للعنوان : وهو الذكر من عنون عن الشىء بكذا بمعنى عبر به [قوله ذات الموضوع] أى أفراده ، ومن المعلوم أن الأفراد لا تصير محمولا . وقوله ذات المحمول : أى أفراده

« لئلا تنتقض بمادّة » يكون المحمول فيها أعمّ من الموضوع (إذ يصدق قولنا ـ : كلّ انسان حيوان ، ولا يصدق : كلّ حيوان انسان) « وإلا لصدق الأخص » على جميع أفراد الأعمّ وهو محال (بل تنعكس جزئية ـ لأنا اذا قلنا : كلّ انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان « فانا نجد الموضوع » شيئا موصوفا بالانسان والحيوان) وهو الحيوان الناطق (فيكون بعض الحيوان انسانا) ولأنه اذا صدق : كلّ إنسان حيوان لزم أن يصدق : بعض الحيوان انسان ، والا لصدق نقيضه ، وهو : لا شيء من الحيوان بانسان « فتلزم المنافاة » بين الانسان والحيوان ، فيصدق : ليس بعض الانسان بحيوان ، وقد كان الأصل : كلّ انسان حيوان « هذا خلف ـ أو يضمّ ذلك النقيض » الى الأصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا : كلّ انسان حيوان ، ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج : لا شيء من الانسان بأنسان وهو محال (والموجبة الجزئية أيضا تنعكس) موجبة (جزئية

لامفهومه . وقوله وصف الموضوع : أى مفهومه . والحاصل أن المعتبر فى الموضوع أصلا وعكسا الذات وفى المحمول كذلك الوصف تأمّل [قوله لئلا تنتقض بمادّة الخ] أى واذا ثبت عدم انعكاس الموجبة الكلية الى الكلية فى هذه المادّة ثبت عدم انعكاسها الى الكلية مطلقا ، لأن معنى عدم انعكاس القضية الى شيء أنه لايلزمها العكس اليه لزوما كليا [قوله اذ يصدق قولنا الخ] حاصل القول فى عكس القضايا أن الموجبات كلية وجزئية وشخصية ومهملة تنعكس موجبة جزئية ، وأن السوالب لاينعكس منها إلا السالبة الكلية ، وما هو فى قوتها وهو السالبة الشخصية كنفسهما [قوله و إلا لصدق الأخصّ الخ] أى فى الحلية كما فرضه المصنف ، ولزم استلزام الأخصّ للأعمّ فى الشرطية وهو باطل ، لأنه يستلزم وجود الأخصّ كلما وجد الأعمّ ، وهو ظاهر البطلان [قوله بل تنعكس جزئية] أى لأنه الصادق دائما والمطرد . ومثل الكلية الشخصية لكونها فى قوتها [قوله فانا نجد الموضوع] أى نفرضه الخ ، وهذا إشارة إلى برهان يسمى عندهم برهان الافتراض ، وهو أن تفرض الموضوع شيئا معينا وتحمل عليه المحمول ثم الموضوع فيحصل قياس ينتج المطلوب كأن تفرض الانسان شيئا معينا هو الناطق ، فتقول : كلّ ناطق حيوان ، وكلّ ناطق إنسان ينتج من الشكل الثالث : بعض الحيوان إنسان وهو المطلوب . وانما اقتصر المصنف على هـذا واختاره على البرهانين الآتيين لتوقفهما على بيان عكس السوالب ، ولم يتكلم عليها المصنف بعد ، ولايصحّ أن يبرهن بشيء متوقف على شيء آخر لم يذكر [قوله فتلزم المنافاة الخ] كان الأولى أن يقول : وتنعكس الى لا شيء من الانسان بحيوان ، فتلزم المنافاة لأن ترتب المنافاة انما هو على عكس النقيض لا على النقيض وهذا إشارة الى برهان آخر يسمى عندهم برهان العكس ، وهو أن يعكس نقيض المطلوب الى ما ينافى الأصل أو يناقضه ، فما أدّى الى منافاة الأصل المفروض الصدق كاذب ، فيكون نقيضه وهو العكس حقا . وفى القليوبى أن هذا البرهان هو المسمى برهان الخلف ، وأن برهان العكس هو الآتى ، والصواب ما تقدّم . وبيان ذلك البرهان أن تقول : لو لم يصدق بعض الحيوان انسان الذى هو عكس : كلّ انسان حيوان لصدق نقيضه ، وهو : لا شيء من الحيوان بانسان ، ثم تعكسه كنفسه الى : لاشيء من الانسان بحيوان ، وهو مناف للأصـل الذى هو : كلّ انسان حيوان ، وما نافى الصادق فهو كاذب ، فيكذب ملزومه : وهو العكس الذى هو نقيض المطلوب فيصدق المطلوب ، أو تقول : لا شيء من الانسان بحيوان يستلزم جزئية سالبة تناقض الأصـل ، لأن الكلية تستلزم جزئيتها ، فتكون الجزئية كاذبة ، ويلزم كذب معكوسها ، فيلزم صدق نقيضه الذى هو العكس المطلوب . وقول الشارح : فيصدق الخ فيه إشارة خفية الى ذلك [قوله هذا خلف] بفتح الخاء : أى باطل [قوله أو يضم ذلك النقيض الخ] هـذا اشارة الى برهان يسمى عنـدهم : برهان الخلف ، وهو ضمّ نقيض المطلوب الى قضية صادقة لينتج

« بهذه الحجة » فعكس بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان لأنا نجد شيئا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا ، ولأنه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فيلزمه لاشيء من الانسان بحيوان ، وقد كان الأصل بعض الانسان حيوان ، هذا خلف ، أو يضم هذا النقيض الى الأصل لينتج سلب الشيء عن نفسه كما مر (والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية ، وذلك) أى انعكاسها كلية (بين بنفسه فانه اذا صدق) قولنا : (لا شيء من الانسان بحجر صدق) قولنا : (لاشيء من الحجر بانسان) والا لصدق نقيضه ، وهو : بعض الحجر انسان ، وينعكس الى قولنا : بعض الانسان حجر ، وقد كان الأصل : لا شيء من الحجر بانسان ، هذا خلف ، أو يضم هذا النقيض الى الأصل لينتج سلب الشيء عن نفسه ، هكذا : بعض الانسان حجر ، ولا شيء من الحجر بانسان لينتج : بعض الانسان ليس بانسان وهو محال ، وانما قال كلية ولم يقل كنفسها ، لأنه انما تعرض للعكس بحسب الكم « دون الجهة » والكلام عليه بحسبها طويل يطلب من المطولات (والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما) « والا لا نتقض » بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول ، فيصدق سلب الأخص عن بعض الأعم ، ولا يصدق سلب الأعم عن بعض الأخص (فانه يصدق) قولنا (بعض الحيوان ليس بانسان ، ولا يصدق عكسه) وهو : بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه ، وهو : كل انسان حيوان ، والا لوجد الكل بدون الجزء وهو محال ، وقيد بقوله لزوما لأنه قد يصدق العكس « فى بعض المواد » مثلا : يصدق بعض الانسان ليس بحجر ، ويصدق عكسه أيضا ، وهو : بعض الحجر ليس بانسان . ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من تناقض وغيره أخذ فى بيان القياس « وهو المقصود الأهم » لأنه العمدة فى تحصيل المطالب التصديقية فقال .

المجموع محالا ، ثم تقول : ما أدى الى هذا المحال الا نقيض المطلوب . وسمى خلفا لأنه يؤدى الى الخلف ، وهو المحال على تقدير عدم حقية المطلوب ، وقيل لأن المطلوب يأتى من خلفه : أى من ورائه الذى هو نقيضه [قوله بهذه الحجة] أى التى هى برهان الافتراض ، لأنه المذكور فى كلامه [قوله دون الجهة] أى جهة القضية ، ولو قال : كنفسها لا قتضى أن العكس كالأصل فى الجهة ، وليس كذلك [قوله والا لا نتقض الخ] أى والا ينتف أن لها عكسا لزوما بأن كان لها عكس لزوما لا نتقض بتلك المادة [قوله فى بعض المواد] أى المواضع أو الصور ، وهو ما اذا كان بين الموضوع والمحمول تباين كلى أو جزئى .

واعلم أن الموجهات بالنظر للعكس قسمان : موجبات وسوالب ، أما الموجبات فالضرورية والدائمة المشروطة العامة ، والعرفية العامة تنعكس حينية مطلقة . والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة . وأما الممكنتان فذهب بعض المناطقة الى أنهما ينعكسان ممكنة عامة ، وبعضهم توقف حيث لم يظهر له دليله ، وبعضهم ذهب الى أنهما لا ينعكسان . وأما السوالب فان كانت كلية فالدائمتان ينعكسان دائمة والعامتان ينعكسان عرفية عامة ، والخاصتان ينعكسان عرفية عامة مقيدة باللادوام فى البعض ، والوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لا عكس لها ، وان كانت جزئية فلا ينعكس منها الا الخاصتان عرفية عامة ، وهذا كلام اجمالى ، وان أردت تفصيله وبيان أدلته فعليك بشروح الشمسية وغيرها [قوله وهو المقصود الأهم] أى للمنطق ، وانما لم يقدم فى الذكر لكون التصديق مسبوقا بالتصور ، إذ الحكم بالمجهول أو عليه لا يفيد ، والتصورات انما تكتسب بالحدود والرسوم المتوقفة على معرفة الكليات الخمس ، فلذلك وجب تقديمها . ولما كان القياس متوقفا على معرفة القضايا قدم الكلام عليها وعلى أحكامها .

القياس

وهو لغة « تقدير شيء » على مثال آخر ، واصطلاحا (هو قول ملفوظ ـ أو معقول ـ مؤلف ـ من أقوال) قولين فأكثر (متى سلمت لزم عنها لذاتها ـ قول آخر) أى مغاير لكلّ منها ، فالمؤلف من قولين كقولنا : العالم متغير ، وكلّ متغير حادث : فهذا مؤلف من قولين يلزم عنهما قول آخر ، وهو : العالم حادث « والمؤلف من أكثر من قولين » كقولنا : النباش آخذ للمال خفية ، وكلّ آخذ للمال خفية سارق ، وكلّ سارق تقطع يده : فهذا مؤلف من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر ، وهو : النباش تقطع يده ، والأول يسمى قياسا بسيطا ، والثانى قياسا مركبا لتركيبه من قياسين « نخرج عن أن يكون قياسا » القول الواحد وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكسه المستوى وعكس نقيضه ، لأنه لم يتألف من أقوال « والاستقراء والتمثيل » لأنهما وان تألفا من أقوال ، لكن لايلزم عنهما شيء آخر لامكان التخلف فى مدلولهما عنهما ، وما يلزم عنه قول آخر لا لذاته ، بل بواسطة مقدّمة أجنبية كما فى قولنا « فلان المريض يتحرّك » فهو حىّ ، لأن لزوم أنه حىّ انما هو بواسطة أن كلّ متحرّك بالارادة حىّ « وكما فى قياس المساواة » وهوما يتركب من قولين يكون متعلق

القياس

[قوله تقدير شيء] أى تبيين قدره على مثال آخر : أى على مثال شيء آخر كتقدير الشيء على حديدة هى مثال لما فى الذهن ، فالذراع حقيقة هو مافى الذهن والذى فى الخارج مثال له فقط [قوله أو معقول] أى قول متعقل ، والمعقول هو القياس حقيقة كما ذكره السيد ، وسمى الملفوظ قياسا لدلالته عليه فيكون مجازا : أى بحسب الأصل والا فقد صار حقيقة عرفية [قوله من أقوال] . قال بعض مشايخنا من تبعيضية فلا حاجة الى تأويل الأقوال بما فوق الواحد [قوله قول آخر] أى مغاير بالذات ، ولذا لم يقل مغاير : لأن المغايرة يكفى فى تحققها اختلاف الصفات بخلاف الآخر [قوله والمؤلف من أكثر من قولين الخ] الحقّ أن ما ألف من أكثر من قولين قياسان فأكثر فى الحقيقة وأنه ليس لنا الا قياس بسيط فما يتراءى تركبه من ثلاثة كمثال الشارح قياسان نتيجة القياس الأوّل منهما صغرى القياس الثانى لكنها طويت وضمّ كبرى الثانى الى الأوّل وجعل ذلك قياسا واحدا فى الصورة [قوله نخرج عن أن يكون قياسا الخ] أى بقوله مؤلف من أقوال القول الواحد الخ [قوله والاستقراء والتمثيل] ان أريد بهما ماتركب من قضايا استقرائية أو تمثيلية ، فلا نسلم خروجهما ، وكونهما ظنيين لايقتضى خروجهما والا لزم خروج الخطابة والجدل والشعر والسفسطة ، وحينئذ فيجب كونهما داخلين ، لأن مقدّماتهما بحيث لوسلمت لزم عنها قول آخر وان أريد بهما القضية الاستقرائية أو التمثيلية فهما خارجان بمؤلف . وأجاب بعض مشايخنا بأن الاستقراء قضايا ناشئة عن التصفح نحو : الانسان يحرّك فكه الأسفل والفرس كذلك الخ ، والتمثيل قضيتان دالتان على تشبيه جزئى بجزئى ، فقولهم : النبيذ حرام كالخمر بجامع الاسكار مشتمل على نتيجة هى قولهم : النبيذ حرام ، وقولهم كالخمر خبر مبتدأ محذوف وكذلك قولهم بجامع الاسكار ، وحينئذ فهما داخلان فى مؤلف من أقوال وخارجان بمابعده تأمّل . واعلم أن الحكم فى الاستقراء ان كان موجودا فى جميع الجزئيات سمى استقراء تاما وقياسا مقسما كقولنا : كلّ جسم إما حيوان أو جماد أو نبات ، وكلّ واحد منها متحيز ، فكلّ جسم متحيز ، وان كان موجودا فى أكثر الجزئيات فقط سمى استقراء ناقصا [قوله فلان المريض يتحرّك] ان أريد به مجرّد هذه القضية ، فهى خارجة بالمؤلف ، وان أريد هذه مع أخرى محذوفة مطوية ، وهى : وكلّ من يتحرّك فهو حىّ كان قياسا صحيحا منتجا لذاته غير متوقف على شيء فلا وجه لاخراجه تأمّل [قوله وكما فى قياس المساواة] أى القياس المسمى بذلك بالنظر لبعض

مجمول

محمول أوّلهما موضوع الآخر كقولنا أ مساو لب وب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان أ مساو لج لا لذاتهما بل بواسطة مقدّمة أجنبية ، وهى أن مساوى المساوى لشيء مساوله : ولذلك لايتحقق الاستلزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدّمة كما فى قولنا : أملزوم لب وب ملزوم لج فأملزوم لج ، لأن ملزوم الملزوم ملزوم ، فان لم تصدق تلك المقدّمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا : أمباين لب وب مباين لج لايلزم منه أن أ مباين لج، لأن مباين المباين لشيء « لايلزم أن يكون مباينا له » وكذا اذا قلنا أ نصف ب وب نصف ج لايلزم منه أن أنصف ج لأن نصف نصف الشيء لا يكون نصفا له . والمراد باللزوم ما يعمّ البين وغيره فيتناول القياس الكامل : وهو الشكل الأوّل ، وغير الكامل « وهو باقى الأشكال » . وأشار بقوله : متى سلمت الى أن تلك الأقوال لايلزم ان تكون مسلمة فى نفسها ، بل أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدّماته صادقة كما مرّ ، والذى مقدّماته كاذبة كقولنا : كلّ انسان جماد ، وكلّ جماد حمار : فهذان القولان وان كذبا فى نفسهما لا أنهما بحيث لو سلما لزم عنهما أن كلّ انسان حمار ، لأن لزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجدا فى الواقع ، وانما قال من أقوال ولم يقل من مقدّمات لئلا يلزم الدور «لأنهم عرفوا المقدّمة» بأنها ماجعلت جزء قياس فأخذوا القياس فى تعريفها ، فلو أخذت هى أيضا فى تعريفه لزم الدور (وهو) أى القياس (إما اقترانى) وهو الذى لم يذكر فيه نتيجة ولا نقيضها بالفعل (كقولنا : كلّ جسم ، وكلّ مؤلف حادث ، فكلّ جسم حادث) وسمى اقترانيا « لاقتران الحدود فيه » بلا استثناء (وإما استثنائى) « وهو الذى ذكر فيه نتيجة » أو نقيضها بالفعل بأن يكون طرفاها أو طرف نقيضها مذكورين فيه بالفعل (كقولنا) « فى الثانى » (ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة) وفى الأوّل : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن الشمس طالعة فالنهار موجود « ولا يشكل بما مرّ » من أنه يعتبر فى القياس أن يكون القول اللازم وهو النتيجة « مغايرا لكلّ من مقدّماته » وهنا ليس كذلك . لأنا نقول : بل هو كذلك لأنه ليس بواحد منهما « وانما هو جزء احداهما » اذ المقدّمة ليست قولنا : النهار موجود .

موادّه وانما لم يكن قياسا منطقيا لعدم وجود الحدّ الوسط فيه ، لأن الحدّ الوسط هو المحمول ، أو التالى فى إحدى المقدّمتين ، والموضوع أو المقدّم فى الأخرى ، أو المحمول أو التالى فيهما ، أو الموضوع أو المقدّم فيهما ، والمكرّر فى قياس المساواة ليس ما ذكر فليس بقياس ، لكن لما لم يذكر فى التعريف قيد تكرّر الوسط احتيج الى إخراجه بقولهم لذاته [قوله لا يلزم أن يكون مباينا له] أى بل قد يكون مباينا كقولنا : الانسان مباين للفرس ، والفرس مباين للحمار ، وقد لا يكون كقولنا : الانسان مباين للفرس ، والفرس مباين للضاحك مثلا [قوله وهو باقى الأشكال] أى لأن بيان اللزوم فيها متوقف على ردّها الى الشكل الأوّل [قوله لأنهم عرفوا المقدّمة الخ] أى وذلك يستلزم أخذ المعرّف فى التعريف بواسطة أخذ المقدّمة المأخوذ فى تعريفها القياس [قوله لاقتران الحدود فيه] أى لاقتران حدود القياس الثلاثة فيه بحيث ان الوسط يقترن بكل من طرفى المطلوب [قوله وهو الذى ذكر فيه نتيجة] أى ان كان المستثنى العين . وقوله أو نقيضها : أى ان كان المستثنى النقيض كما يظهر مما يأتى [قوله فى الثانى] هو قوله أو طرفا نقيضها . وقوله فى الأوّل هو قوله بأن يكون طرفاها [قوله ولا يشكل بما مرّ الخ] أى لا يشكل على قولهم ذكر فيه النتيجة بالفعل . ومن المعلوم أنه لا يشكل على قولهم أو نقيضها بالفعل كما لا يخفى [قوله مغايرا لكلّ من مقدّماته] أى مغايرة ذاتية ، والا فمطلق المغايرة يكفى فى تحققها المخالفة باعتبار الصفات كما مرّ ، وذلك لا يكفى ههنا لأن النتيجة يجب أن تكون ذاتها غير ذات المقدّمات [قوله وانما هو جزء احداهما] أى ولا يجب فى النتيجة الا كونها ليست إحدى المقدّمتين . وأما كونها غير جزء من إحدى

« بل استلزام طلوع الشمس » له الحاصل ذلك من المقدم والتالى ، وسمى ذلك استثنائيا لاشتماله على أداة الاستثناء ـ أعنى لكن ـ (والمكرر ـ بين مقدمتى القياس) فأكثر سواء كان محمولا أم موضوعا أم مقدما ام تاليا (يسمى حدا أوسط) لتوسطه بين طرفى المطلوب (وموضوع المطلوب) فى الحملية « ومقدمه فى الشرطية » (يسمى حدا أصغر) ـ لأنه أخص فى الأغلب ـ والأخص أقل أفرادا (ومحموله) فى الحملية وتاليه فى الشرطية (يسمى حدا أكبر) «لأنه أعم فى الأغلب» والأعم أكثر أفرادا (والمقدمة التى فيها الأصغر تسمى صغرى) لاشتمالها على الأصغر (والتى فيها الأكبر تسمى كبرى) لاشتمالها على الأكبر « واقتران الصغرى » بالكبرى فى الايجاب والسلب ، وفى الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا (وهيئة التأليف) الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى (تسمى شكلا ـ والأشكال أربعة ، لأن الحد الأوسط ان كان محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى) نحو : كل ج ب وكل ب أ (فهو الشكل الأول ، وان كان محمولا فيهما) نحو : كل ج ب ولا شىء من أ ب (فهو الشكل الثانى ، وان كان موضوعا فيهما) نحو : كل ج ب وكل ج د (فهو الشكل الثالث ، وان كان موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى) نحو : كل ب ج وكل أ ب (فهو الشكل الرابع) .

المقدمتين فليس بشرط ولا واجب ، لكن يرد عليه أن النتيجة محتملة للصدق والكذب ، وأجزاء المقدمة ليست كذلك فلا يصح كون النتيجة جزءا من المقدمة . وأجيب بأن احتمال الصدق والكذب فى النتيجة عرضى نشأ بعد إخراج الجزء عن الجزئية وجعله نتيجة تأمل [قوله بل استلزام طلوع الشمس الخ] أى دال ذلك الاستلزام ضرورة أن الاستلزام ليس بمقدمة [قوله أعنى لكن] تسميتها أداة الاستثناء اصطلاح للمناطقة ، والا فأهل العربية يسمونها أداة استدراك [قوله بين مقدمتى القياس] أى فيهما ، والا فلا يسميان مقدمتين بدونه . وقوله فأكثر : أى بحسب الظاهر كما مر ، وأم فى كلامه مانعة خلو تجوز الجمع ، لأنه فى الثانى محمول فيهما ، وفى الثالث موضوع فيهما إلا أنه فى الأول محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى ، وفى الرابع بالعكس . وقوله أم مقدما الخ : أى فى القياس الاقترانى الشرطى ، كقولنا : اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجودا فالأرض مضيئة [قوله يسمى حدا أوسط] أما تسميته حدا فلوقوعه طرفا للقضية . والحد فى اللغة : الطرف . وأما تسميته أوسط فقد أشار اليه الشارح ، والتوسط فى غير الأول بحسب المعنى ، وان لم يتوسط صورة لأنها ترد الى الأول كما سيأتى [قوله ومقدمه فى الشرطية] نبه به على أن عبارة المصنف قاصرة ، ولو عبر بدل الموضوع بالمحكوم عليه ، و بدل المحمول بالمحكوم به لعم الحملى والشرطى والمختلط منهما [قوله لأنه أخص فى الأغلب] هذا غير ظاهر فى السالبة ، لأن موضوعها لا يجوز كونه أخص ، ولا فى الجزئية الموجبة ، لأن موضوعها غير أخص فى الأغلب [قوله لأنه الأعم فى الأغلب] أى ومن غير الأغلب كونهما متساويين ، كقولنا : كل إنسان ضاحك ، وكل ضاحك ناطق ، فكل إنسان ناطق [قوله واقتران الصغرى الخ] أى ذو اقتران الخ ، لأن المسمى بالقرينة والضرب انما هو ما وقع فيه الاقتران لا نفس الاقتران ، ووجه تسميته قرينة وقوع الاقتران فيه ، وضربا كونه نوعا ، والضرب من معانيه النوع [قوله وهيئة التأليف] أى التألف . الظاهر أن المراد بالتأليف : ما يرجع إلى الحدود من جهة الحمل والوضع للحد الأوسط الذى تتنوع به الأشكال ، وبالهيئة مايرجع الى الكمية والكيفية الذى تتنوع به ضروب الأشكال ، ويصح أن يراد بهما شىء واحد وتكون الاضافة بيانية وأن يراد بالتأليف تقديم الصغرى على الكبرى فى النقض وبالهيئة ما أريد بالتأليف فى المعنى الأول ، والخطب فى ذلك سهل [قوله تسمى شكلا] أى تشبيها لها بالهيئة الحسية الحاصلة من إحاطة

« فان

« فان قلت فلا يتكرّر » الحد الأوسط الا فى الثانى والثالث ، لأن المراد بالأوسط اذا وقع موضوعا الذات ، واذا وقع محمولا المفهوم . قلنا : وقوعه محمولا وان أريد به المفهوم ، لكن ليس المراد أن ذات الموضوع عين المفهوم ، بل أنه يصدق عليه المفهوم ، فيتكرّر الأوسط فى جميع الأشكال « لأنه بمنزلة أن يقال » ذات الأصغر يصدق عليه مفهوم الأوسط ، وكلّ ما يصدق عليه مفهوم الأوسط يثبت له الأكبر ، وقدّم الشكل الأوّل «لأنه المنتج للمطالب الأربعة» كما سيأتى ، ولأنه على النظام الطبيعى : وهو الانتقال من الموضوع الى الحدّ الأوسط ، ثم منه الى المحمول «حتى يلزم الانتقال» من الموضوع الى المحمول ، ثم الثانى « لأنه أقرب الأشكال » الباقية اليه لمشاركته إياه فى صغراه التى هى أشرف المقدّمتين لاشتمالها على الموضوع الذى هو أشرف من المحمول ، لأن المحمول « انما يطلب لأجله » ايجابا أوسلبا ، ثم الثالث لأن له قربا ما اليه لمشاركته إياه فى أخس المقدّمتين « بخلاف الرابع » لا قرب له أصلا لمخالفته اياه فيهما و بعده عن الطبع جدّا (والثانى) منها (يرتدّ الى الأوّل بعكس الكبرى) لأنها المخالفة للنظم الطبيعى بأن تقول فى مثاله السابق ولا شىء من ب أ (والثالث يرتدّ اليه بعكس الصغرى) لأنها المخالفة لذلك بأن تقول فى مثاله السابق بعض ب ج (والرابع يرتدّ

الحدود بالمقدار [قوله فان قلت فلا يتكرّر الخ] حاصل هذا الايراد أن المراد من الموضوع ذاته : أى أفراده والمراد من المحمول مفهومه ولا يتكرّر الحدّ الوسط الا اذا كان المراد به واحدا فى المقدّمتين ولا يكون كذلك الا اذا كان محمولا فيهما كما فى الشكل الثانى أو موضوعا فيها كما فى الشكل الثالث . وأما فى الأوّل والرابع فلا يتكرّر لكونه محمولا فى الصغرى موضوعا فى الكبرى فى الأوّل و بالعكس فى الرابع . ولايخفى أن هذا الايراد انما يأتى فى الحمليتين لا الشرطيتين . وحاصل الجواب أن مرادهم أن ذات الموضوع يصدق عليها مفهومات ثلاث: مفهوم الموضوع ومفهوم الوسط ومفهوم المحمول ، فاذا قيل كلّ انسان حيوان وكلّ حيوان جسم ، فالمراد أن ذات الانسان الصادق عليها مفهومه يصدق عليها مفهوم الحيوان والجسم ، وليس المراد أن ذات الانسان هى مفهوم الحيوان والا كانت القضية كاذبة لأن الأفراد ليست نفس المفهوم بل المراد ماتقدّم فعرفت من ذلك أن المراد بتكرّره أن يكون مفهومه معتبرا من حيث صدقه على الأفراد فى المقدّمتين ولاشك أنه متكرر بهذا الاعتبار ، وهذا هومراد الشارح كما يظهر بالتأمل فى كلامه [قوله لأنه بمنزلة أن يقال الخ] ظاهره تخصيص ذلك بالشكل الأوّل وعدم جريانه فى الرابع وليس كذلك الا أن يقال : فرض البيان فى الأوّل و يقاس عليه الرابع تأمّل [قوله لأنه المنتج للمطالب الأربعة] أى باعتبار اختلاف ضروبه المنتجة، والمطالب الأربعة هى الكلية والجزئية والايجاب والسلب بخلاف الثانى فانه لاينتج الا السالبة كلية أوجزئية ، والثالث فانه لاينتج الا الجزئية سالبة أو موجبة . والرابع فانه انما ينتج ماعدا الموجبة الكلية كما سيأتى [قوله حتى يلزم الانتقال الخ] أى فى النتيجة بعد حذف الحدّ الوسط ، أو من حيث ان ما ثبت له الأوسط من جملة الأصغر فيثبت الحكم له [قوله لأنه أقرب الأشكال الخ] أى لما ذكره ، ولأنه قد ينتج الكلى بخلاف الثالث فانه لا ينتج إلا جزئيا ولا يعارض هذا أن الثالث قد ينتج الايجاب ، بخلاف الثانى لأن فضل الكلية على الجزئية أكثر من فضل الايجاب على السلب ، لأن من السوالب ما هو فى قوّة الايجاب ، وليس من الجزئى ما هو فى قوّة الكلى . والرابع وان أنتج الايجاب والكلية إلا أن بعده عن الطبع اقتضى تأخيره [قوله انما يطلب لأجله] أى لأجل الحكم عليه به ايجابا ان كان المراد الحكم بثبوته له ، أو سلبا ان كان المراد الحكم بسلبه عنه [قوله بخلاف الرابع] أى فانه وضع فى المرتبة الرابعة لكونه أبعد الأشكال عن الأوّل لما ذكر ، ولذلك كان بعيدا عن الطبع جدّا ، لأنه لا يستحصل المطلوب به الا بعسر لاحتياجه الى كثرة الأعمال عند استنتاج النتيجة . ولذا أسقطه ابن سينا عن درجة الاعتبار [قوله يرتدّ الى الأوّل بعكس الكبرى] أى من غير نظر الى كونه

إليه بعكس الترتيب) بأن تقول فى مثاله السابق : كلّ أ ب وكلّ ب ج (أو بعكس المقدّمتين ــ جميعا) بأن تقول فيه بعض ج ب و بعض ب أ ، وان كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى، ومثال ماينتج منه كلّ ج ب ولا شىء من ا ج فيردّ بالعكس الى بعض ب ج ولا شىء من ج أ (والكامل البين الانتاج) انما (هو) الشكل (الأوّل) لما مرّ (والرابع منها «بعيد عن الطبع» جدّا، والذى له عقل سليم «وطبع مستقيم ــ لايحتاج الى ردّ الثانى» الى الأوّل) فى استنتاجه لأقربيته اليه كما مرّ (وانما ينتج الثانى ــ عند اختلاف مقدّمتيه بالايجاب والسلب) بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، إذ لو كانتا موجبتين أوسالبتين «لاختلفت النتيجة» أما فى الموجبتين ، فلأنه يصدق فى : كلّ إنسان حيوان ، وكلّ ناطق حيوان ، والحق الايجاب ، ولو بدّلنا الكبرى بقولنا : وكلّ فرس حيوان كان الحقّ السلب، وأما فى السالبتين فلأنه يصدق : لاشىء من الانسان بحجر ، ولاشىء من الفرس بحجر ، والحق السلب ، ولو بدّلنا الكبرى بقولنا : ولاشىء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ، و يشترط فى إنتاجه أيضا كلية الكبرى والا لا اختلفت النتيجة كقولنا : لا شىء من الانسان بفرس ، و بعض الحيوان فرس ، والحق الايجاب ، ولو قلنا : و بعض الصاهل فرس كان الحق السلب ، وكقولنا : كلّ إنسان حيوان ، و بعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ، ولو قلنا : و بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب « فشرط إنتاج الثانى » بحسب الكيف اختلاف مقدّمتيه ، و بحسب الكم كلية الكبرى ، وشرط إنتاج الثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى ، و بحسب الكم كلية إحدى مقدّمتيه ، وشرط إنتاج الرابع بحسب الكيف والكم إما ايجاب المقدّمتين مع كلية الصغرى ، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما ، وشرط إنتاج الأوّل بحسب الكيف ايجاب الصغرى ، و بحسب الكم كلية الكبرى كما يؤخذ من كلامه الآتى (والشكل الأوّل هو الذى جعل ــ معيار العلوم) أى ميزانها لارتداد البقية اليه كما مرّ (فنورده هنا) وحده مع ضروبه (ليجعل دستورا)

منتجا أولا . ولا شك أن كل ضرب من ضروب الثانى يرتدّ الى الأوّل سواء كان ذلك الضرب المردود منتجا أو عقيما ، وسواء كان ماردّ إليه منتجا أو عقيما ، ولذا قدّم ذكر الردّ على ذكر شروط إنتاج الثانى ، وانما ألجأنا إلى ذلك كون الردّ الى ضرب منتج من الأوّل بعكس الكبرى انما هو فى الأوّل والثالث ، لأن كبراهما سالبة كلية تنعكس كنفسها . وأما الثانى والرابع فلا يرتدّان الى ضرب منتج بعكس الكبرى ، لأن كبراهما موجبة كلية وهى لاتنعكس الا الى جزئية ، وشرط كبرى الأوّل كونها كلية [قوله أو بعكس المقدّمتين] أى بأن تنعكس كلّ واحدة منهما مع بقائها فى محلها [قوله لما مرّ] أى من كونه على النظم الطبيعى الخ [قوله بعيد عن الطبع] أى لما مرّ قريبا [قوله وطبع مستقيم] عطف تفسير ، لأن الطبع هو العقل . والمراد باستقامته سلامته مما يعوقه عن الادراك [قوله لا يحتاج الى ردّ الثانى الخ] أى لأن حاصله الاستدلال بتنافى اللوازم على تنافى الملزومات فنحو : كلّ إنسان حيوان ، ولا شىء من الحجر بحيوان قد تنافى فيه الانسان والحجر فى لازم ، وهو الحيوان اللازم للإنسان حيث أثبت للإنسان ونفى عن الحجر ، فيلزم تنافى الانسان والحجر فيما بينهما [قوله وانما ينتج الثانى الخ] انما خصص هذا الشرط من شرطية الاثنين بالذكر هنا للإشارة الى أن قربه من الطبع وعدم احتياجه الى الردّ الى الأوّل من ثمرات هذا الشرط فللتنبيه عليه فائدة مخصصة بالذكر [قوله لاختلفت النتيجة] أى بكون الحق ايجابها فى بعض الموادّ وسلبها فى بعض آخر كما يؤخذ من كلامه بعد [قوله فشرط إنتاج الثانى الخ] انما ذكر هذا الشرط مع تقدّمه فى المتن ليربط به قوله وبحسب الكم كلية الكبرى ، وفيه إشارة الى أنه حيث ذكر هذا الشرط كان المناسب أن يضمّ اليه الشرط الثانى ، أو يقال انما ذكره هنا لتكون شرائط إنتاج الأشكال كلها فى سلك واحد تسهيلا على المبتدى [قوله معيار العلوم] أى

« أي قانونا » (ويستنتج منه المطالب كلها) وهي : الموجب الكلي ، والسالب الكلي ، والموجب الجزئي ، والسالب الجزئي ، بخلاف بقية الأشكال (وضروبه) كضروب سائر الأشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر ، لأن كلا من مقدمتيه إما موجبة أو سالبة ، وكل من هاتين إما كلية أو جزئية ، فجملة كل منهما أربعة « والحاصل من ضرب أربعة في أربعة » ستة عشر يسقط منها بشرطي إنتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة : ثمانية منها بالأول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين « من الصغرى » في الأربع الكبريات « وأربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى « فضروبه » (المنتجة أربعة : الضرب الأول) أن تكون المقدمتان موجبتين « كليتين » والنتيجة كلية موجبة نحو (كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث ، فكل جسم حادث . الثاني) أن تكونا كليتين ، والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية نحو (كل جسم مؤلف ، ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم . الثالث) أن تكونا موجبتين « والصغرى جزئية » والنتيجة موجبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث ، فبعض الجسم حادث . الرابع) أن تكون الصغرى موجبة جزئية ، والكبرى سالبة كلية ، والنتيجة سالبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف ، ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم) « والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة » أيضا « ومن الثالث ستة ـ ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين » وخمسة عند المتقدمين ، وعليه ابن الحاجب ، وتفصيل ذلك وأمثلته وإقامة البرهان عليه يطلب من المطولات .

النظرية . وقوله أي ميزانها هو أحد إطلاقات المعيار . قال السعد في حواشي المطالع : معيار كمكيال ما يعلم به مقادير الانظار في المواد الجزئية من العلوم [قوله أي قانونا] هو أحد إطلاقات الدستور ، ويطلق أيضا على المرجع للأشياء الذي يكتفى به فيها . ولما كان الشكل الأول واردا على النظم الطبيعي وكان دستورا في هذا الفن ، وكان الشكل الثاني لا يحتاج صاحب العقل السليم الى رده الى الأول في الاستنتاج ، بخلاف الثالث والرابع اهتم المصنف بالأول والثاني حيث تعرض لبيان شرط إنتاجهما فانه تعرض لشرط الثاني صراحة ، ولشرط الأول حيث بين ضروبه المنتجة فانه يؤخذ منه أن شرط إنتاج الأول إيجاب الصغرى وكلية الكبرى كما يظهر بالتأمل [قوله والحاصل من ضرب أربعة في أربعة] أي الأربع الصغريات في الأربع الكبريات وهذا مبني على عدم اعتبار الشخصية والمهملة في الاستنتاج ، والا فالأقسام أربعة وستون حاصلة من ضرب ثمانية في ثمانية [قوله من الصغرى] حال من الكلية والجزئية . وقوله في الأربع متعلق بضرب ، وكذا يقال في نظائره [قوله فضروبه] أي المنتجة لوجود الشرطين فيها [قوله كليتين] أي حقيقة أو حكما كالشخصيتين [قوله والصغرى جزئية] أي حقيقة أو حكما كالمهملة [قوله والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة] أي لأنه يسقط بالشرط الأول من شرطيه وهو اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب ثمانية أضرب أيضا الموجبتان كليتين أو جزئيتين ، والموجبة الكلية صغرى مع الموجبة الجزئية كبرى وبالعكس ، والسالبتان كليتين أو جزئيتين ، والسالبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى وبالعكس ، وبالشرط الثاني وهو كلية الكبرى أربعة : الموجبة الجزئية كبرى مع السالبتين الجزئيتين صغرى ، والسالبة الجزئية كبرى مع الموجبتين صغرى [قوله ومن الثالث ستة] أي لأنه يسقط بالشرط الأول وهو ايجاب الصغرى ثمانية أضرب أيضا : السالبتان الصغريان مع الكبريات الأربع ، وبالشرط الثاني وهو كلية إحدى المقدمتين اثنان : الموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الجزئية أو السالبة الجزئية كبرى [قوله ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين الخ] أي لأنهم جعلوا الشرط في انتاجه أحد أمرين : إما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما

(والقياس الاقترانى يتركب – إما من الحمليتين – كما مرّ) فى قولنا : كلّ جسم مؤلف ، وكلّ مؤلف محدث (وإما من) الشرطيتين – (المتصلتين كقولنا : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة «واما من» الشرطيتين (المنفصلتين» كقولنا : كلّ عدد) فهو (إما زوج) وهو المنقسم بمتساويين (أو فرد) وهو ماليس كذلك (وكلّ زوج فهو إما زوج الزوج) « وهو ماتركب من ضرب زوج فى زوج » – (أو زوج الفرد) « وهو ما تركب من ضرب زوج فى فرد » . وفسره بعضهم « بما لو قسم قسمة واحدة » لانتهت قسمته الى عدد فرد غير الواحد كستة وعشرة (ينتج : كلّ عدد إما فرد ، أو زوج الزوج ، أو زوج الفرد) – « وبقى زوج الزوج والفرد » وهو ما انقسم أكثر من مرّة وانتهى تنصيفه إلى عدد فرد ليس بواحد كاثنى عشر ، إذ كلّ من نصفيها ستة ، وهى : زوج وكلّ من نصفى الستة ثلاثة وهى فرد . فهذا مركب من القسمين قبله ، لأنه من

والأمر الثانى يقتضى انتاج ثلاثة أضرب زيادة على ماعند المتقدمين ، وهى : السالبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ، والموجبة الكلية الصغرى مع السالبة الجزئية الكبرى ، والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى : فهذه الثلاثة منتجة عند المتأخرين وان اجتمع فى كلّ منها خستان . وقوله وخمسة عند المتقدمين: أى لأنهم اشترطوا فيه عدم جمع الخستين الافى صورة وهى ما اذا كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية، فيسقط باشتراط عدم جمع الخستين ثمانية: السالبة مع السالبة كليتين أو جزئيتين أو الأولى كلية والثانية جزئية أو بالعكس ، والسالبة بقسميها صغرى مع الموجبة الجزئية كبرى ، والسالبة الجزئية صغرى أوكبرى مع الموجبة الكلية ، وباشتراط كون الكبرى سالبة كلية فى الصورة المستثناة ثلاثة : الموجبة الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية [قوله والقياس الاقترانى يتركب الخ] حاصل ما ذكره أنه ينقسم أوّلا الى ثلاثة : حمليات محضة وشرطيات محضة ومركب من الحمليات والشرطيات ، وثانيا الى ستة لأن القسم الثانى إما مركب من المتصلات المحضة أومن المنفصلات المحضة أومنهما ، والقسم الثالث اما مركب من حملية ومتصلة أو من حملية ومنفصلة وستأتى أمثلتها [قوله إما من الحمليتين] هذا الذى ذكره عامّة المناطقة واقتصروا عليه ولم ينبهوا على ماتركب من الشرطيات [قوله وإما من الشرطيتين الخ] من المعلوم أن الأشكال الأربعة متأتية فيه ، لأن الوسط ان كان تاليا فى الأولى ومقدما فى الثانية فالأوّل ، أو تاليا فيهما فالثانى ، أو مقدّما فيهما فالثالث ، وان كان بعكس الأوّل فالرابع [قوله وإما من الشرطيتين المنفصلتين] ذكر المناطقة أن شرط إنتاج هذا القسم ايجاب المقدّمتين ، وكلية إحداهما ، وصدق منع الخلوّ عليهما كالمثال الذى ذكره المصنف [قوله وهو ما تركب من ضرب زوج فى زوج] أى فقط بمعنى أنه لا يمكن قيامه من ضرب زوج فى فرد ، فالاثنا عشر ليست منه [قوله وهو ما تركب من ضرب زوج فى فرد] أى سواء تركب من ضرب زوج فى زوج أيضا أولا : الأوّل كالاثنى عشر ، والثانى كالستة . والمراد بالفرد غير الواحد ، إذ لو اعتبر لاقتضى أن كلّ شفع زوج فرد ، وليس كذلك ، وعلى هذا فالاثنان ليست من زوج الفرد كما أنها ليست من زوج الزوج ، وحينئذ فالكبرى وهى قولنا : وكلّ زوج فهو إما الخ مانعة جمع تجوّز الخلوّ لامكان الارتفاع فى الاثنين [قوله بما لو قسم قسمة واحدة] أى على نمط واحد وطريقة واحدة ، وليس المراد قسم قسمة واحدة ، وحينئذ فهذا التفسير صادق بالاثنى عشر ، لأنها اذا قسمت على نمط واحد انتهت الى ماذكر كانقسامها الى ستة وستة ، وانقسام كلّ منهما الى ثلاثة وثلاثة ، فقد انتهت القسمة على نمط واحد : وهو التنصيف الى مر غير الواحد ، وبما ذكرناه عرفت أن زوج الزوج والفرد داخل فيما ذكر ، ولم يبق خلافا لما تقتضيه عبارة الشارح [قوله وبقى زوج الزوج والفرد] عرّفه بعضهم بأنه ما قام من ضرب زوج فى

حيث

حيث انه انقسم نصفين كل نصف منهما زوج أشبه زوج الزوج ، ومن حيث انه وصل به التقسيم الى عدد فرد غير الواحد أشبه زوج الفرد (أو من حملية ومتصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى أم بالعكس ، وهو المطبوع منهما (كقولنا : كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ، وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم ، واما من حملية ومنفصلة) «سواء كانت الحملية» صغرى والمنفصلة كبرى أم بالعكس (كقولنا كل عدد إما زوج أو فرد ، وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج : كل عدد إما فرد أومنقسم بمتساويين) « فنتيجة هذا » منفصلة « مانعة خلو » مركبة « مما لم يشارك ـ ومن نتيجة التأليف » الحاصل مما يشارك ومن الحملية ، وقد تتعدد فيه الحمليات بتعدد أجزاء الانفصال « كقولنا : كل ج » إما ب وإما د واما ه وكل ب ط ، وكل د ط ، وكل ه ط ينتج : كل ج ط ، فنتيجة هذا حملية « ويسمى القياس المقسم » (أو من متصلة ومنفصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى أم بالعكس (كقولنا : كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ، وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود ينتج : كلما كان هذا انسانا فهو إما أبيض أو أسود) . واعلم أن الاشتراك الواقع « بين الشرطيتين » إما فى جزء تام وهو المقدم ، أو التالى بكماله ، واما فى جزء غير تام من ذلك « فالتام كقولنا » : كلما كان أ ب فج د ، ودائما اما ج د أو ه ز ينتج دائما : اما أ ب أو ه ز « وغير التام كقولنا » كلما كان أ ب فكل ج د ودائما اما كل د ه أو ز ينتج : كلما كان أ ب فاما

زوج والخارج فى فرد كالاثنى عشر باعتبار ثلاثة وأربعة لا باعتبار اثنين وستة ، فانه بهذا الاعتبار ليس من زوج الزوج والفرد تأمل [قوله سواء كانت الحملية الخ] أى وسواء كانت الشركة مع الحملية فى تالى المتصلة أو مقدمها ، فالأقسام أربعة : لكن المطبوع منها كما أشار اليه الشارح اجمالا : أى الآتى على الطبع من كون الانتقال يكون من الأصغر الى الأوسط ، ومن الأوسط الى الأكبر أن تكون الحملية كبرى ، والشركة فى تالى المتصلة كمثال المصنف ، وشرط انتاج ذلك إيجاب المتصلة ، فالشروط المعتبرة فى انتاج الحمليتين فيما تقدم معتبرة هنا بين التالى والحملية [قوله فنتيجة هذا] أى المثال المذكور لا مطلق القياس الذى تتعدد فيه الحملية بعدد أجزاء الانفصال ، لأن نتيجته انما تكون حملية اذا وجد اتحاد التأليف كما فى المثال أما اذا اختلفت التأليفات فى النتيجة كقولنا : كل كلمة اما اسم أو فعل أو حرف ، وكل اسم كذا ، وكل فعل كذا ، وكل حرف كذا فالنتيجة فيه منفصلة ، وهى كل كلمة : اما كذا أو كذا أو كذا ، وهذه المسألة متشعبة طويلة الذيل ، فلذا اقتصر المصنف على ما ذكره تشحيذا لذهن المبتدى ولم يتركها بالكلية ، ذكره الأستاذ الوالد فى حاشيته [قوله مانعة خلو] أى وجمع ، لأن الانقسام بمتساويين لا يجامع الفرد [قوله مما لم يشارك] أى من الطرف الذى لم يشارك ، وهو المقدم فى النتيجة الذى هو اما فرد فانه لم يوجد فى الكبرى ، ويشارك بفتح الراء وكسرها [قوله ومن نتيجة التأليف الخ] أى ومن نتيجة قياس مؤلف مما يشارك وهو زوج ، ومن الحملية التى هى كبرى القياس الذى ذكره المصنف ونظمه هكذا : العدد زوج ، وكل زوج منقسم بمتساويين ينتج العدد منقسم بمتساويين ، فتؤخذ تلك النتيجة وتضم الى الفرد الذى لم يشارك ، وتركب المنفصلة منهما ، هكذا : كل عدد اما فرد ، أو منقسم بمتساويين ، وهو نتيجة ما نحن فيه ، فقوله : ومن حملية عطف على ما يشارك تأمل [قوله كقولنا : كل ج الخ] أى كل حيوان اما انسان واما فرس واما حمار ، وكل انسان متحرك ، وكل فرس متحرك ، وكل حمار متحرك ينتج : كل حيوان متحرك [قوله ويسمى القياس المقسم] أى لوجود التقسيم الى ما ذكر فيه [قوله بين الشرطيتين] أى أو بين الشرطية والحملية ، لأن الجزء الغير التام لا يختص بالشرطيتين ، بل يكون فيهما وفى الشرطية والحملية [قوله فالتام كقولنا الخ] انما كانت الشركة فى جزء تام ، لأن التالى فى الأولى هو عين المقدم فى الثانية كما ترى [قوله وغير التام كقولنا الخ]

كلّ ج ه أو ز ، وتفصيل ذلك و بيان شروطه يطلب من المطوّلات ، وشرط الحملية والمتصلة فيما ذكر لزوميتهما (وأما القياس الاستثنائى) فيتركب من مقدّمتين إحداهما شرطية والأخرى « وضع أحد جزءيها » أى اثباته أو رفعه : أى نفيه ليلزم وضع الجزء الآخر أو رفعه (فالشرطية « الموضوعة فيه » ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدّم ينتج عين التالى) « والا لزم » انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل اللزوم (كقولنا : ان كان هذا انسانا فهو حيوان ، لكنه إنسان فهوحيوان) فلا ينتج استثناء عين التالى عين المقدّم « إذ لايلزم من وجود اللازم » وجود الملزوم (واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدّم) « والا لزم » وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم(كقولنا : ان كان هذا الشيء انسانا فهوحيوان ، لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا)فلا ينتج استثناء نقيض المقدّم نقيض التالى ، اذ لايلزم من عدم الملزوم عدم اللازم ، وشرط انتاج المتصلة « لزوميتها - وإيجاب الشرطية » وكليتها أوكلية الاستثناء (وان كانت) أى الشرطية الموضوعة فى الاستثناء (منفصلة حقيقية فاستثناء عين أحد الجزءين) مقدما كان أو تاليا (ينتج نقيض الثانى) أى الآخر « لامتناع الجمع بينهما»(كقولنا: العدد اما زوج أو فرد ، لكنه زوج، ينتج أنه ليس بفرد ، أو لكنه فرد ينتج أنه ليس بزوج واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الثانى) أى الآخر « لامتناع رفعهما » كقولنا فى هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد ، أو لكنه ليس بفرد ينتج أنه زوج ، أما مانعة الخلوّ وهى المركبة من قضيتين كلّ منهما أعمّ من نقيض الأخرى ، فاستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر لامتناع الخلوّ عنهما، واستثناءالعين لاينتج لاحتمال اجتماعهما على الصدق كقولنا : هذا الشيء إما لا شجر أو لا حجر ، لكنه شجر فهو لاحجر ، أو لكنه حجر فهو لاشجر .

إنما كانت الشركة فى جزء غير تامّ لأن محمول التالى فى الأولى هو موضوع المقدّم فى الثانية ولم يشتركا فى تمام مقدّم أو تال تأمّل [قوله وأما القياس الاستثنائى] أى المشتمل على أداة الاستثناء وهى لكن . ولما قسم القياس أوّلا الى اقترانى واستثنائى ، وقسم الاقترانى الى حملى وشرطى أخذ يقسم الاستثنائى أيضا ، وجملة أقسامه ستة عشر ، لأن الشرطية التى فيه اما متصلة أومنفصلة حقيقية ، أو مانعة جمع فقط ، أو مانعة خلوّ فقط ، وعلى كلّ اما أن يستثنى عين المقدّم أو نقيضه أو عين التالى أو نقيضه : فهذه ستة عشر المنتج منها عشرة : اثنان من أقسام المتصلة ، واثنان من أقسام مانعة الجمع ، واثنان من أقسام مانعة الخلوّ ، وأقسام الحقيقية الأربع ، والستة الباقية عقيمة : وهى استثناء نقيض المقدّم ، أو عين التالى فى المتصلة ، واستثناء نقيض كلّ فى مانعة الجمع ، وعين كلّ فى مانعة الخلو تأمّل [قوله وضع أحد جزءيها] أى ذات وضع الخ ، وكذا يقال فيما بعده لأن المقدّمة ليست هى الوضع والرفع بل القول المتضمن لذلك [قوله الموضوعة فيه] أى المذكورة فى القياس الاستثنائى [قوله والا لزم الخ] أى والا ينتج عين التالى بل أنتج نقيضه لزم الخ [قوله اذ لا يلزم من وجود اللازم الخ] أى لجواز كون اللازم أعمّ من الملزوم ، والعامّ يوجد بدون الخاصّ كالحيوان بالنسبة للانسان [قوله والا لازم الخ] أى والا ينتج نقيض المقدّم لزم وجود الملزوم بدون لازمه : وذلك يبطل اللزوم [قوله لزوميتها] أى وجود اللزوم بين طرفيها لتحقق الانتاج المذكور [قوله وايجاب الشرطية] أى متصلة أو منفصلة ، وذلك لأن السالبة عقيمة من حيث انه اذا لم يكن بين أمرين اتصال أو انفصال كما هو مقتضى السلب لم يلزم من وجود أحدهما أو عدمه وجود الآخر أو عدمه . وقوله وكليتها : أى الشرطية أوكلية الاستثناء : أى المقدّمة المشتملة على أداة الاستثناء ليتحقق الانتاج . وقال بعض مشايخنا : المدار على كون وقت الاستثناء هو وقت اللزوم وان لم تكن كلية [قوله لامتناع الجمع بينهما] أى سواء جاز الخلوّ أولا ، وامتناع الجمع يقتضى أنه متى ثبت أحدهما لايثبت الآخر [قوله لامتناع رفعهما] أى عدمهما

« بخلاف

« بخلاف لكنه » لاشجر أو لكنه لا حجر . وأما مانعة الجمع وهى المركبة من قضيتين كل منهما أخص من نقيض الأخرى ، فاستثناء أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما على الصدق « واستثناء النقيض لاينتج » لاحتمال اجتماعهما على الكذب كقولنا : هذا الشىء اما شجر أو حجر ، لكنه شجر فهو لاحجر ، أو لكنه حجر فهو لاشجر ، بخلاف لكنه لا شجر أو لكنه لا حجر

البرهان

(هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية) وقوله (لانتاج يقينيات) ذكره تكميلا لأجزاء حد البرهان لأنه علة غائية له « واليقين اعتقاد » أن الشىء كذا مع اعتقاد أنه لايكون الا كذا مع مطابقته للواقع وامتناع تغيره . والبرهان قسمان : أحدهما لمى ، وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة الأكبر الى الأصغر فى الذهن والخارج كقولنا : زيد « متعفن الاخلاط » وكل متعفن الأخلاط محموم فزيد محموم ، فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد فى الذهن والخارج . وسمى لميا لافادته اللمية « أى العلة » إذ يجاب بها السؤال بلم كان كذا . والثانى إنى ، وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك فى الذهن لافى الخارج كقولنا : زيد محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط ، فالحمى علة لثبوت تعفن الاخلاط لزيد فى الذهن وليست علة له فى الخارج ، بل الأمر بالعكس ، اذ التعفن علة للحمى كما مر . وسمى إنيا لاقتصاره على إنية الحكم « أى ثبوته » دون لميته من قولهم : ان الأمر كذا فهو منسوب ، لأن ، والأول للم (واليقينيات « أقسام » ستة » (أوليات) وهى مايحكم فيه العقل « بمجرد تصور طرفيه » (كقولنا : الواحد نصف الاثنين ، والكل أعظم من الجزء)

المقتضى أنه متى انتفى أحدهما ثبت الآخر [قوله بخلاف لكنه الخ] أى فلا ينتج شيئا لما علمت من أن عين كل منهما أعم من نقيض الأخرى ، وحينئذ فيحتمل كونه من أفراد النقيض ، وكونه من غيرها فلا يتحقق الانتاج تأمل [قوله واستثناء النقيض لاينتج] أى لا العين ولا النقيض لما علمت من أن عين كل منهما أخص من نقيض الأخرى تأمل .

البرهان

[قوله واليقين اعتقاد الخ] أى اليقين المأخوذ من قوله يقينية ويقينيات . ولا يخفى أن تعريف اليقين بما ذكر المقتضى لخفائه يقتضى عدم جواز أخذه فى التعريف لأن حقيقته مجهولة حينئذ فيئول الأمر الى التعريف بالمجهول ، هكذا قيل ، ورد بأن اليقين معلوم لكل عاقل وان لم يحسن التعبير عن حقيقته وهذا القدر كاف [قوله متعفن الاخلاط] أى خارجة طبائعه عن الاستقامة لأن الأخلاط مأخوذة من الخلط وهو اجتماع الجفاف والبرودة للسوداء كما فى الأرض أوالجفاف والحرارة للصفراء كما فى النار أوالنداوة والبرودة للبلغمية أو النداوة والحرارة للدموية كما فى الهواء [قوله أى العلة) فيه تسامح لأن اللمية هى العلية : أى كون الشىء علة لانفس العلة [قوله أى ثبوته] يعنى تحققه فى الواقع ، وقوله دون لميته : أى علة تحقق النسبة [قوله أقسام ستة] وجه الحصر فيها أن الحاكم إما العقل بمجرده وهو الأوليات أو بواسطة ذهنية حاضرة فيه وهو القضايا التى قياساتها معها أو الحس وهو المشاهدات ، فان كان الحس ظاهرا كالبصر فهو الحسيات ، وان كان الحس باطنا فهو الوجدانيات ، وان كان الحاكم العقل بواسطة الحس ، فان كان حس السمع فهو المتواترات وان كان غيره ، فان احتاج العقل فى الجزم الى تكرر المشاهدة مرة بعد أخرى فهو المجربات وان لم يحتج بل جزم من أول مرة فهو الحدسيات ، وسيأتى ذلك فى كلامه مفصلا [قوله بمجرد تصور طرفيه] أى الموضوع

والسواد والبياض لايجتمعان (ومشاهدات) وهي مالا يحكم فيه العقل بمجرّد ذلك ، بل يحتاج الى المشاهدة بالحس" ، فان كان الحس" ظاهرا «فقسمي حسيات» (كقولنا : الشمس ـ مشرقة والنار محرقة) وان كان باطنا « فوجدانيات » كقولنا : إن لنا جوعا وغضبا (ومجرّبات) وهي ما يحتاج العقل فى جزم الحكم فيه « الى تكرّر المشاهدة » مرّة بعد أخرى (كقولنا : السقمونيا تسهل الصفراء . وحدسيات) وهي ما يحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم (كقولنا : نور القمر مستفاد من نور الشمس) لاختلاف « تشكلاته » النورانية بحسب قربه من الشمس و بعده عنها « وفرّق بينها و بين المجربات » بأنها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات « والحدس سرعة الانتقال » من المبادى الى المطالب (ومتواترات) وهي « ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع » من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب (كقولنا : محمد صلى الله عليه وسلم ادّعى النبوّة وظهرت المعجزة على يده ـ وقضايا قياساتها معها) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة لاتغيب عن الذهن عند تصوّر الطرفين (كقولنا الأربعة : زوج بسبب وسط حاضر فى الذهن ، وهو الانقسام بمتساويين) والوسط ما يقرن بقولنا لأنه كقولنا : بعد الأربعة زوج لأنها منقسمة بمتساويين ، وكلّ منقسم بمتساويين زوج : فهذا الوسط متصوّر فى الذهن عند تصوّر الأربعة زوجا . ثم أخذ فى بيان غير اليقينيات فقال (والجدل وهو قياس مؤلف من مقدّمات

والمحمول ، أو المقدّم والتالى . والمراد تصوّرهما فى الجملة وان كان فى معرفة حقيقتهما صعوبة كتصوّر حقيقة الواحد والاثنين فانه نظرى" كسبي" [قوله ومشاهدات] هى ما يحكم فيه العقل بواسطة الحس" الخاص" ، ولا تقوم بها الحجة إلا على من شارك المستدلّ بها فى الحس" ، فلا يحتجّ على الأكمه بمثل قولنا : الشمس مضيئة لعدم حاسة البصر فيه . وذهب بعضهم الى أن الحس" لا يفيد اليقين لغلط الحس" فى أمور ، فانه قد يرى الأشجار على الماء منكوسة ، والقمر يسير معه فيحكم بذلك . ولما كان عرضة الغلط لا يحصل معه اليقين ، وردّ بأن شرطه جزم العقل بالحكم عند إدراك الحس" ، وماذكر ليس كذلك لأنه لم يجزم العقل فيه بالحكم [قوله فقسمي حسيات] عدل عن التعبير بمحسوسات لأنه انما يقال : أحس" زيد بكذا . قال تعالى ـ فلما أحس عيسى منهم الكفر ـ غير أن أكثر أهل اللغة توسعوا فعبروا بلفظ محسوس [قوله كقولنا الشمس الخ] المثال الأوّل للمدرك بالبصر ، والثانى للمدرك باللمس [قوله فوجدانيات] منسوبة للوجدان ، وهو الحس" الباطنى [قوله ومجربات] . لايخفى أن العلم الحاصل بها و بالحدس والتواتر لا يكون حجة على الغير لجواز أن لا يكون حاصلا له [قوله الى تكرّر المشاهدة] أى المفيد لليقين بواسطة قياس خفىّ ، وهو الوقوع المتكرّر على نهج واحد لابدّ له من سبب ، وكلما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعا [قوله تشكلاته] أى اتصافه بالأشكال النورانية [قوله وفرّق بينها و بين المجربات] أى بعد اشتراكهما فى تكرّر المشاهدة ومقارنة القياس الخفىّ ، وفرّق بينهما أيضا بأن السبب فى المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية ، وفى الحدسيات معلوم الوجهين [قوله والحدس سرعة الانتقال الخ] أى بحيث تمثل المطالب مع المبادى دفعة ، ففى العبارة تسامح ، لأن الانتقال فيه دفعىّ لا تدريجى ، فلا يصحّ وصفه بالسرعة الا على تجوّز [قوله مايحكم فيه العقل بواسطة السماع الخ] أى قضايا يحكم فيها العقل بواسطة سماع من جمع يحصل الوثوق بصدقهم وأنهم لا يجتمعون على الكذب . قال السعد : ويشترط الاستناد الى الحس" حتى لا يعتبر التواتر الا فيما يستند الى المشاهدة . والضابط فى التواتر حصول اليقين بالحكم وزوال الاحتمال [قوله وقضايا قياساتها معها] هو من مقابلة الجمع بالجمع . أى كلّ قضية معها قياسها ، وتسمى النظريات والقضايا النظرية . وذهب بعض المحققين الى أنها ليست من الضروريات بل هى فى الأصل كسبية ، لكن لما كان برهانها ضروريا لا يغيب عن

« مشهورة

« مشهورة أو مسلمة » عند الناس أو عند الخصمين كقولنا : العدل حسن ، والظلم قبيح) ومراعاة الضعفاء محمودة ، وكشف العورة مذموم « والغرض منه إلزام الخصم » وإقناع من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان (والخطابة وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة ـ من شخص معتقد فيه) كما هو معروف (أو مقدمات (مظنونة) كقولنا : فلان يطوف بالليـل ، وكل من يطوف بالليل سارق . والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما تفعله الخطباء والوعاظ (والشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة متخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض) كما اذا قيـل : الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت فى شربها ، واذا قيـل : العسل « مرة مهوعة » انقبضت النفس ونفرت عنه . والغرض منه « انفعال النفس بالترغيب والترهيب» . قال العلامة الرازى : « ويزيد فى ذلك أن يكون الشعر على وزن » أو ينشد بصوت طيب (والمغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة « شبيهة بالحق » أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة « وهي بقسميها » لا تفيد يقينا ولا ظنا ، بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة ، ولها أنواع بحسب مستعملها وما يستعملها فيه ، فمن أوهم بذلك العوام أنه حكيم مستنبط للبراهين .

الخيال عند الحكم صارت ضرورية [قوله مشهورة أو مسلمة] المراد أن قضايا الجدل معتبرة من حيث كونها مشهورة أو مسلمة ، وان كانت فى الواقع يقينية بل أولية فهو أعم من البرهان باعتبار الصورة [قوله والغرض منه إلزام الخصم الخ] أى لا اثبات الحق فى نفسه ، فلذلك اعتبر فى مقدماته كونها بحيث يسلمها الناس وهي المشهورات والمسلمات ولو كانت فى نفسها كاذبة [قوله من شخص معتقد فيه] أى بسبب من الأسباب وقد تقبل من غير أن تنسب الى أحد كالأمثال السائرة . وقال الأبدى من شخص معتقد فيه : أى غير نبى ، لأن ما يتلقى من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من قسم البرهان ، لأن كلامهم مقطوع بصدقه وهو واضح [قوله مرة مهوعة] المرة بكسر الميم وتشديد الراء : مافى المرارة من الصفراء . والمرارة : شيء لاصق بالكبد لكل ذى روح غير الابل والغنم ، ومهوعة : أى مقيئة [قوله انفعال النفس بالترغيب والترهيب] وذلك لأن النفس للتخيلات أطوع منها للتصديق لانها أغرب . ومن ذلك قول الشاعر :

تقول هـذا مجاج النحل تمدحه وان ذممت فقـل قيء الزنابير
مدح وذم وذات الشيء واحدة ان البيان يرى الظلماء كالنور

وقول الآخر فى غلام جميل أبوه أسود :

ومهفهف لبس البياض أديمه بردا وطرزه الجمال المعلم
عابوا أباه بسمرة فأجبتهم ان الصباح أبوه ليل مظلم

[قوله ويزيد فى ذلك أن يكون الشعر على وزن الخ] أى كالأمثلة المتقدمة والقدماء كانوا لا يعتبرون فى الشعر : أى المراد هنا الوزن ، بل يقتصرون على التخييل ، والمحدثون اعتبروه أيضا . وقوله أو ينشد بصوت طيب : أى فان ذلك يزيد النفس انفعالا ، والسر فى ذلك كما قاله بعض المحققين أن الأرواح سمعت خطابه تعالى بألست بربكم وخطابه ألذ الأشياء ، فاذا سمعت صوتا حسنا حنت إلى ما عهـدته [قوله شبيهة بالحق الخ] عبارة غيره من المقدمات وهمية أو شبيهة بالأوليات مع إسقاط أو بالمشهورة ، وكأنها مبنية على كون الشبيهة بالمشهورة داخلة فى الوهمية ، بل ذكر بعضهم أن الوهمية شبيهة بالمشهورات معنى ، وحينئذ فنقول : المغالطة قياس إحدى مقدمتيه شبيهة بالأوليات ، أو بالمشهورات من جهـة اللفظ أو المعنى ، فالوهمية قضية كاذبة يحكم بها الوهم فى غـير المحسوسات ، كقولنا : وراء العالم فضاء لا يتناهى ، وانما قيدنا بغير المحسوسات ، لأن حكمه فى المحسوسات حق يصـدقه العقل [قوله وهي بقسميها] . القسم الأول هو المؤلف من قضايا شبيهة بالحق أو

« يسمى سوفسطائيا » . ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق والتشويش عليهم بذلك « يسمى مشاغبا » مماريا . ومنها نوع يستعمله الجهلة ، وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ويغضبه كأن يسبه أو يعيب كلامه « أو يظهر له عيبا » يعرفه فيه أو يقطع كلامه أو يغرب عليه بعبارة غير مألوفة ، أو يخرج به عن محلّ النزاع « ويسمى هذا النوع المغالطة الخارجية » وهو مع أنه أقبح أنواع المغالطة لقصد فاعله ايذاء خصمه وإيهام العوام أنه قهره وأسكته « أكثر استعمالا » فى زماننا لعدم معرفة غالب أهله بالقوانين ومحبتهم الغلبة وعدم اعترافهم بالحقّ ، والغلط إما « من حيث الصورة - كقولنا فى صورة فرس » منقوشة على جدار أو غيره : هذه فرس ، وكلّ فرس صهال ينتج : هذه الصورة صهالة . وسبب الغلط فيه اشتباه الفرس المجازىّ الذى هو محمول الصغرى بالحقيقى الذى هو موضوع الكبرى ، وإما من جهة المعنى ، كقولنا : كلّ إنسان وفرس إنسان ، وكلّ انسان وفرس فرس ، ينتج : بعض الانسان فرس ، وسبب الغلط فيه أن موضوع المقدّمتين غير موجود ، إذ ليس لنا موجود يصدق عليه أنه انسان وفرس ، وكقولنا : كلّ انسان بشر ، وكلّ بشر ضحاك ، ينتج : كلّ إنسان ضحاك ، وسبب الغلط فيه ما فيه « من المصادرة على المطلوب » لما مرّ فى تعريف القياس أن النتيجة يجب أن تكون قولا آخر وهى هنا ليست كذلك ، بل هى عين إحدى المقدّمتين لمرادفة الانسان للبشر . ومن غير اليقينيات

بالمشهورة . والقسم الثانى هو المؤلف من قضايا وهمية كاذبة [قوله يسمى سوفسطائيا] مأخوذ من سوف وهى الحكمة واسطا ، وهو التلبيس ، ومعناه الحكمة المموّهة [قوله يسمى مشاغبا] أى مهيجا للشرّ ، مماريا : أى متصفا بالمراء وهو الباطل ، والمستعمل للمغالطة ان لم يعرف ذلك فهو مغالط لنفسه . وفى كلام السعد : ان المغالطة والسفسطة والمشاغبة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار ، فقول الشارح ولها أنواع الخ : أى أنواع اعتبارية [قوله أو يظهر له عيبا] كأن يذكر له شيئا من عيوبه ، أو يعرّض بآبائه ، أو يقول له : نحن فى فنّ كذا تجهيلا له [قوله ويسمى هذا النوع : المغالطة الخارجية] أى لكونها بأمر أجنبىّ خارج عن البحث المتكلم فيه سواء وقعت قبل البحث أو فى أثنائه أو بعده [قوله أكثر استعمالا الخ] . قال بعضهم : لكن إذا أريد به قمع من قصد الاستخفاف بالناس فلا بأس كما وقع للقاضى الباقلانى حين أقبل للمناظرة مع ابن المعلم أحد رؤساء الرافضة ، فالتفت لأصحابه وقال : قد جاءكم الشيطان فسمعه القاضى ، فلما جلس قال له ولأصحابه - ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزّهم أزّا - وكما وقع للعلامة الكنكسى حين حضر عند بعض المدرسين وتكلم معه ، فقال له المدرس يغيظه : هذا الذى نقرأ فيه علم الأصول معرّضا بأنه لا يفرق بينه وبين غيره ، فقال له الأستاذ : لم يشتبه علىّ بالتوراة معرضا به ، لأنه كان فى الأصل من اليهود [قوله من حيث الصورة] أى من حيث اللفظ [قوله كقولنا فى صورة فرس الخ] ان أريد بالفرس الصورة فى الصغرى وحقيقته فى الكبرى لم يتكرّر الحدّ الوسط وصدق ، وان أريد حقيقته فيهما كذبت الصغرى وجاء كذب النتيجة منها وان اتحد الوسط ، وان أريدت الصورة فيهما كذبت الكبرى وجاء كذب النتيجة منها وان اتحد الوسط أيضا ، وان أريد عكس الأوّل كذبتا ، وجاء كذب النتيجة من ذلك ، ومن عدم تكرّر الوسط . ومثل ذلك قولنا : الواجب لذاته إما ممكن الوجود أو غير ممكن ، وكلّ ما هو ممكن الوجود فهو ممكن العدم ، وكلّ ما هو غير ممكن الوجود فهو ممتنع ينتج : الواجب إما ممكن العدم أو ممتنع ، والغلط فى ذلك عارض من جهة اللفظ ، لأنه ان أريد بالامكان الامكان العامّ ، فالواجب لذاته ممكن الوجود بهذا المعنى ، ولا يلزم منه أن يكون ممتنعا [قوله من المصادرة على المطلوب] أى بسبب جعل الأوسط والأصغر عين الأكبر بتبديل اللفظ بمرادفه . قال بعض مشايخنا : وهذا اذا لم يرد أن الانسان يسمى بشرا والا حصل التغاير باعتبار

« الاستقراء

«الاستقراء الناقص وهو — حكم على كلى» لوجوده «فى أكثر جزئياته» كقولنا: كلّ حيوان يحرّك فكه الأسفل عند المضغ استقراء بما شاهدنا، ويجوز فى بعض الأفراد ما يخالف ذلك كالتمساح لما قيل إنه يحرّك فكه الأعلى، والتمثيل، وهو «اثبات حكم» واحد فى جزئى لثبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما، والفقهاء يسمونه قياسا (والعمدة) أى ما يعتمد عليه من هذه القياسات (هو البرهان) لتركبه من المقدمات اليقينية ولكونه كافيا فى اكتساب العلوم التصديقية.

(فى نسخة ما نصه) قال رحمه الله تعالى: تمّ الشرح المبارك بحمد الله وعونه فى خامس عشر رمضان سنة خمس وثمانين وثمانمائة، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ملاحظة مفهوم التسمية إذ التسمية بالبشر مغايرة لمدلول الانسان، وكذا اذا لوحظة التسمية أيضا فى الانسان بأن أريد كل ما يسمى انسانا يسمى بشرا، فالمغايرة أيضا حاصلة إذ التسمية بالبشر غير التسمية بالانسان، وحينئذ فالقياس صحيح والنتيجة صحيحة وهى كل انسان ضحاك، وذلك مغاير للكبرى لاختلاف عنوان الموضوع، ويمكن الجواب عن الشارح بأن التسمية أمر لغوى لا يعتبر فى القياس بل يعرف بنقله عن الواضع [قوله الاستقراء الناقص] أما التامّ فانه من اليقينيات، وصورة قياس الاستقراء الناقص: كلّ حيوان إما إنسان أو فرس أو حمار، وكلّ انسان وفرس وحمار يحرّك فكه الأسفل عند المضغ، ينتج: كلّ حيوان يحرّك فكه الأسفل عند المضغ، وهى كاذبة لكذب الصغرى، لأن الحيوان لا ينحصر فيما ذكر، فربما يكون من أفراد الحيوان الخارجة عن هذه الأقسام ما لا يحرّك فكه الأسفل عند المضغ كالتمساح فانهم ذكروا أنه انما يحرّك فكه الأعلى عند ذلك [قوله حكم على كلى] فيه مسامحة، لأن هذا الحكم مطلوب من الاستقراء لا نفسه، فكأنهم أرادوا أن اثبات المطلوب بالاستقراء هو ما ذكر. وحقيقته تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات [قوله فى أكثر جزئياته] أى فقط، وبذلك يخرج الاستقراء التامّ فانه يقينى كما مرّ [قوله إثبات حكم الخ] فيه مسامحة أيضا، لأن حقيقته كما ذكروا: تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المشبه به المعلل بذلك [قوله هو البرهان] أى المتقدّم تعريفه المنقسم الى الأقسام السالفة. وهذا آخر ما أردنا ايراده، وفيه كفاية للطالب، والحمد لله أوّلا وآخرا.

(قال مؤلفه) الفقير يوسف الحفناوى: تمّ صبيحة يوم الجمعة رابع عشر شعبان سنة ١١٧١ هـ على يد مؤلفه الفقير: يوسف الحفناوى الشافعى، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

[يقول الفقير الى الله تعالى « أحمد سعد على » خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح بمطبعة
شركة : مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر]

الحمد لله الذى شرح صدور أحبابه بالتصورات والتصديقات ، فميزوا بين الجزئيات والكليات والقضيات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالحجج والبراهين ، حتى ساد على الخلق وأعلى مناره رب العالمين ، وعلى آله الذين جعلوا اتباعهم لنبينا صلى الله عليه وسلم سلما لمطلع الدرجات ، وعلى أصحابه الذين هم الأقطاب لمن أراد أن تشرق عليه شمس التجليات .

و بعد : فقد تم طبع حاشية الشيخ « يوسف الحفناوى ـ المعروف بالحفنى » على شرح شيخ الاسلام « زكريا الأنصارى » المسمى «بالمطلع» على متن ايساغوجى ، لعلامة زمانه « أثير الدين الأبهرى » رحم الله الجميع ، وجعل مقرهم فى الجنة المكان الأعلى الرفيع .

وقد امتازت هذه الطبعة عن غيرها بدقة التصحيح ، و بوضع كل جملة بالشرح يكتب عليها صاحب الحاشية بين هذه العلامات « » ـ ـ تسهيلا على القارئ ، فجاء بحمد الله بهذا الشكل البديع يسر الناظر ، و يفرح الخاطر .

وذلك بالمطبعة المذكورة أعلاه بسراى رقم ١٢ بشارع التبليطة بجوار الأزهر الشريف .

* * *

وكان تمام طبع هذا الكتاب فى يوم الاثنين ١١ شوال سنة ١٣٥١ هـ (٦ فبراير سنة ١٩٣٣ م) ؟

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبى

فهرس

[تمت]